

الشمالي والجنوب والقبول والدبور عالم

مختار

۱۴  
۳۳۸۷/۸/۲۱  
اسکن شد

را بخانه و خط و کلام و کلام  
نویسید و بایان

کتابخانه مرکزی  
۹۶۸۶  
۱۳۴۲

بازدید شد  
۱۳۸۴

۸۱-۵۱  
کتابخانه مرکزی

کشف حاذق

ادب باب دلائل آج صومر اوله سی یکدر  
دنیا لایچون ایلمدن هرخره منت

بشکر نیک دینان مواد بر طوطی خود کون بون

۱۹۶

۹۷۳۲ سن

کتابخانه مجلس شورای ملی  
کتاب مجرم احادیثی  
مؤلف: فخری علم العرفان اندلسی  
موضوع: فقه  
شماره ثبت کتاب: ۱۶۱۷۲  
۹۶۸۶



شماره ثبت کتاب

۱۶۱۷۲

طوطی کون

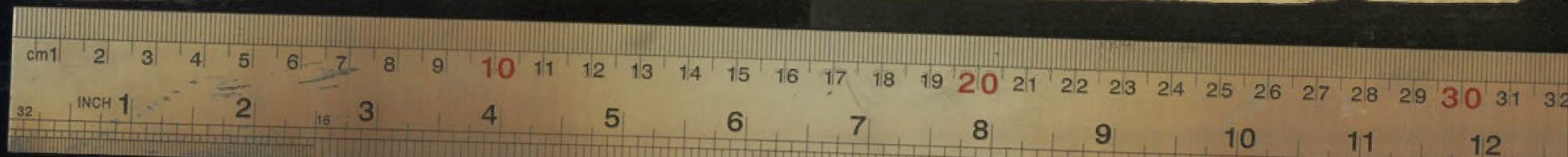
کون  
۹۶۸۶  
فهرست شده



رسالة حفظ الحاي  
رسالة من كلامات المختصر في علم العروض  
رسالة لغت  
رسالة فينه  
رسالة مسلك السداد



10-6





بسم الله الرحمن الرحيم  
 نحمدك اللهم على ما عطينا من سوانح النعم وبوالغ الحکم و  
 نصلي على نبيك الهادي للعرب والعجم على وعيد لكل وانتم **قول**  
 نحمدك انما الحمد على الشكر لان الحمد يعم القليل والفواصل  
 والشكر يختص بالخير وكما ان الله تعالى من عظام النعم ما  
 لا يحصره العدد والاحصاء فلم سبحانه من صفات الكمال ما لا  
 يحوم حوله الانتهاء والفضاء ولان نصيب الكتاب بشارته  
 تعالى للعلل جوهر حديث الابتداء وانه ورد بلفظ الحمد قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم كل امرئ بالهدى فيه بالهدى فهو اجدهم والانه  
 لموافقة الكتاب بكتابه الحميد وانه ورد بلفظ التمجيد وعلى  
 المدح لانه يعم ما لا اختيار للممدوح فيه والحمد يختص بالمدح فيه  
 اختيار وقيل المدح يعم غير الحي ويكون قبل الاحسان وبعد  
 والحمد يختص بالحي ويكون بعد الاحسان فالحمد اولى لدلالته على كونه  
 حيا وصل احسانه الى العباد وانما ما له سبحانه من صفات الكمال  
 وجزيل النوال باختياره **فانما** ما بالاختيار على ما ليس  
 بالاختيار لا يخفى على ذوي العقول والابصار وما ذكرنا اخرا من  
 الوجهين في الاول واثرا للحملة الفعلية على الاحتمية مع كونها ماطلة  
 عن حلية الدوام والنبات الذي يدل عليه الاحتمية لان  
 الفعل المضارع يده على الاستمرار التجديدي اولى بالاختيار  
 في هذا المقام من الثبات والدوام لدلالة الاول بمقتضى

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما لا يختص بالاختيار  
 وهو المدح والحمد والثناء والابحار والابصار  
 والابصار والابحار والابصار والابصار

المقابلة



المقابلة على ما يقابل بالحمد من انواع الانعام واصناف الافصال  
 التامة متجددة على الامور فلا يخلو على عن انعام جديد ومنزلة  
 احسان غيب من يد فطر وجه اختيار صيغة المضارع من بين صيغ  
 الافعال واما اختيار صيغة المتكلم مع الغير صيغة المتكلم وحده  
 كما ذكره في المفضل فللدلالة على عظيم شأن حمد الله تعالى لما  
 تضمنه من الاشارة الى ان هذا الامر العظيم والخطيب الجسيم  
 مما لا يمكن ان يتولاه وحده بل يحتاج الى معاوني ونصير ونصير  
 وظهير ورتبائهم ان فيها اشارة الى ان حمده سبحانه ليس  
 بمجرد اللسان بل به وبالجنان والاسكان ايضا على ما قال  
 الامام الرازي ان حمد الله يعم الموارد الثلاثة ووجهه  
 ان يجعل ما يحمد به من الموارد حاملا كما يجعل ما يقطع  
 به قاطعا كالستكين وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق  
 التحقيق في قوله عليه السلام صلوة الجماعة تقفيل على صلوة  
 الفردان صلوة الجماعة هي الصلوة بالظن والباطن وصلوة  
 الفرد هي صلوة بالظاهر فقط واثرا حرف الخطاب في تحريك  
 على اسم الله تعالى الدال على اجتماعه في جميع صفات الكمال  
 اشارة ان هذا الاجتماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى دالة  
 عليه في الكلام رتبا يدعي ان ترك ذكر ما يده عليه **احسن**  
 اوفى بمقتضى المقام المهم الدلالة على انه قوى المحامد  
 محرك الاقبال داعي التوجه الى جنبه على الكمال حتى غاطبه  
 على ما يجيء بيانه في الاطيفة المختصة بالالتفات  
 في آياته فبعد واثرا تأخير المفعول على تقديم الدال على  
 الاختصاص المناسب للمقام كما ذكره في المفضل لان تقديم  
 الحمد كما يجيء اشتراطا بمقتضى المقام وجار على ما

موافقة



لا بد من ان يكون التبيين مستقلا في نفسه لا يحتاج الى غيره  
 بل هو الاصل من تقديم العامل على المفعول ولا فائدة من لطف الاشارة الى  
 ان ما يشعر به تقديم المفعول من الاختصاص امر لا يقتضيه  
 واستقراره في العقول مؤنة ذكر ما يتدلى عليه بل ربما يدعى ان  
 ذكره من فضوله الكلام مع ان مشرب الاختصاص هنا لا يصفو  
 عن شوب شبهة لان المناسب ههنا قصر الافراد وان يتوقف  
 ظاهرا على ان يعتقد المخاطب ان الحامد المؤمن مشترك وفيه  
 ما فيه وحمل التقديم على مجرد الاهتمام وان كان رافعا للشبهة  
 لكنه محتمل بخلاف المقصود اجمالا لا رجحا لان التخصيص لازم  
 للتقديم غالبا واشركية بالموضوع لنداء البعيد على ما  
 قيل في قوله يا من شرح معاني سبحانه وقارب اليان من  
 جبل الوريد هضمنا لنفسه واستبعادا لها عن مظان الزلفى  
 وقدم شرح الصدر على تنوير القلب لان الصدر وعاء القلب  
 وشرح مقدم لدخول النور في القلب وذكر البيان في شرح  
 الصدر والبيان في تنوير القلب لان التبيين ابلغ من  
 البيان على قدر من ان الزيادة في اللفظ توجب الزيادة  
 في المعنى لانه بيان مع دليل وبرهان وتنوير القلب  
 اقوى من شرح الصدر والابلاغ اخرى بالاقوى والقياس  
 فتح التاء في التبيان كالتكرار فكسرها شاذ والمراد  
 من تاختيص البيان انما هو تبينه وجعله خالصا عن  
 القصور في افهام المرام وصافيا من كدر النقصان  
 في اعلام المقاصد والمفاهيم ولوامع التبيين يجوز  
 ان يكون اضافة المشبهة الى المشبه كالتبيين الماء اي  
 التبيان الذي هو كالبرق الالامعة في الاضائة وضح  
 ذلك اتمالان التبيان للجسم فيصيح اطلاقه على الكثيرين

تشبيهها به

واما للمبالغة ويجوز ان يكون استعارة بالكناية تشبيها للتبيان  
 بالبرق الخاطف ويكون اثبات اللوامع على انها جمع لامعة  
 وفي معنى التبيان كونهما مصدرا على زنة فاعلمه التبيان استعارة  
 تخيلية هذا والانسب بقوله من مطالع المشافي ان  
 يعتبر تشبيه التبيان بالشمس والنجمة الشاقب ولا يبعد  
 استعمال النعان فيها وان كان اكثر مما يستعمل في البرق والمنا  
 يجوز ان يكون بالباء الموحدة بعد الميم بمعنى اللفظ ويجوز ان يكون  
 بالشاء المشددة بمعنى القرآن والاول انسب في مقابلة المعاني  
 ومطالع المشافي من اضافة المشبهة الى المشافي التي هي  
 كالمطالع ولا يخفى ما في الجمع بين اسامي الكتب من التلخيص  
 والايضاح والتبيان والمطالع وذكر البيان والمعاني ستمها  
 مع التلخيص والايضاح من اللطافة **قوله** ونصلي نبينا  
 للعاقل ان يستعين في جميع اموره وكل شئ في حياته  
 الحق سبحانه ويستأله افاضة طلبته وانجاح تفرقة  
 لكن لابد من دفع ملامية وقرب معنوي بين المفيد  
 والمستفيد وكوننا متعلقين غاية التعلق بالعلايق  
 البشرية والعوايق البدنية متدنيين باذ ناسل لذلك  
 الحسية والشهوات الحسية وكونه تعالى غاية التجرد  
 ونهاية تقدس يكون الملائمة مقتضية راسا فاجتنا  
 في سلوك سبل الاستفاضة منه جلا وعلا الى متوسطه  
 وجه تجرد وجه تعلق فيوجه التجرد يستفيض من الحق  
 وبوجه التعلق يفيض علينا لان وجه التجرد يتسبب لملأه  
 منه بجوار الحق تعالى ووجه التعلق للملائمة لنا وهذا  
 المتوسط اصحاب الوحي واعظمهم رتبة وارفعهم

بقيته بركة

صفحة من وسط



مرتبة نبينا عليه السلام فلهذا توسل ارباب التصانيف  
في مستهلها ومفتتحها بالصلوة عليه السلام ولذلك ايضا  
توسلوا بالصلوة على الاله والاصحاب لكونها متوسطين  
بيننا وبينه عم فان ملائمة الاله والاصحاب بجانبه عليه  
السلام اكثر من ملائمة الله وكما كانت الملائمة الكل  
واوفا كان امر الاستفاضة اتم وحصول الافاضة اكثر  
واشر لفظ النبي على الرسول لما في لفظ النبي من الدلالة على  
الشرف والرفعة على ما قيل انه من النبوة وهي ما ارتفع  
من الارض وفي الصحاح فان جعلت النبي ما خوذ منه  
اي انه شرف على سائر الخلق فاصله غير الرحمة وهو  
فعيل بمعنى مفعول **قوله** المولى يد دلائل اعجازه  
دليل الشئ ما يعرف به ذلك الشئ فدلائل الاعجاز  
المعجزات التي يعرف بها اعجازه عليه الصلوة والسلام  
للمحمد بن عن معارضته عليه الصلوة والسلام والاشيان  
بمثل ما اتي به منها وقد يقال اضافة دلائل الاعجاز اليه  
كما في قولهم جئت وما لك لانه لا يتعارف وصفه عليه السلام  
باعجازه المتحدين وانما يتعارف وصف معجزاته بذلك  
فدلائل اعجازه بمعنى معجزاته وفيه انه لا يحسن جعل  
المعجزات دلائل اعجاز اعجاز انفسها المتحدين ثم تأييد  
المعجزات وتقويتها باسرار البلاغة ان اعلى المعجزات  
وابهاها وارفعتها واسناها هو القرآن واعجازه  
بما فيه من اسرار البلاغة ولطائفها ولا يتبعه ان  
يراد دلائل اعجاز القرآن والاضافة الى الرسول باذني

وهي المعجزات التي يعرف بها اعجازه عليه الصلوة والسلام للمحمد بن عن معارضته عليه الصلوة والسلام والاشيان بمثل ما اتي به منها وقد يقال اضافة دلائل الاعجاز اليه كما في قولهم جئت وما لك لانه لا يتعارف وصفه عليه السلام باعجازه المتحدين وانما يتعارف وصف معجزاته بذلك فدلائل اعجازه بمعنى معجزاته وفيه انه لا يحسن جعل المعجزات دلائل اعجاز اعجاز انفسها المتحدين ثم تأييد المعجزات وتقويتها باسرار البلاغة ان اعلى المعجزات وابهاها وارفعتها واسناها هو القرآن واعجازه بما فيه من اسرار البلاغة ولطائفها ولا يتبعه ان يراد دلائل اعجاز القرآن والاضافة الى الرسول باذني

ملا بسمة

ملا بسمة لا فيصيان القرآن اليه ومعنى تأييدها باسرار  
البلاغة انها اقوى دلائل الاعجاز وما يقوى في انشا  
المندول يقوى الدليل والمضمار مدة تضمير الفرس  
وهو ان تعلف حتى يمن ثم تردة الى القوت وذلك  
في اربعين يوما ويطلق على موضع التضمير ايضا كذا في  
الصحاح وفي كتاب الخلاصة اللغة المضمار الميدان  
والمراد هنا ميدان تسابق الفرس وكما كانت العادة  
ان تغرز في اخر ميدان التسابق فصب من اعدى  
فرسه واخذ القصبه عد سابقا فاحراز فصبته  
التسبق كناية عن السبق والبراعة من يوع الرجل اذا  
فاق اقرانه فالكلام تمثيل شبه حال الاله والاصحاب  
في السبق على من سواهم في باب الفصاحة بحال من الفر  
سابق في الميدان وتعمل هنا الالفاظ المستعملة  
من غير ان يتحمل التجوز في المفردات ويحمل الكنية  
والتحليل والترشيح **قوله** بسعد التفقار في نقل عنه  
رحمة الله ان الاولى لسعد باللام دون اباء وكان وجهه  
ان الدعاء هنا بمعنى التسمية وانه يتعدى الى مفعولين  
بلا واسطة قال الله تعالى ما تدعوا اي اي اسم تدعون  
فاسم الكلام المدعوى سعد التفقار اي بالنصب واذا  
خال حرف الجر فيه للتقوية والمتعارف في التقوية اللام  
دون الباء ويمكن ان يقال كما يقال سميت زيد ايقاله  
ايض سميت بزيد فلا يبعد ان يستعمل الدعاء بمعنى  
التسمية استعماله في التقديس بالباء الى المفعول



الشاء ويؤيده قوله صاحب الكشاف في قوله تعالى فقلت للاسماء  
الحسن فادعوه بها اي سموه بها فان ابيت فاعتبر  
تفمين بمعنى الاشتها را والتشحية **قوله** سواء الطريق  
اشارة على الى سواء اول سواء ملاحظ لما قيل ان السهوية  
اذا اعتدت بنفسها يراد بها معنى الايضاه واذا و  
صلت بحرف الجر من اللام او الى يزداد فيها معنى الدلالة  
قال الله تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم وانك  
لترهدي الى صراط مستقيم **قوله** فقر الفقر جمع فقره وهي  
في الاصل حلي يضاغ على شكل فقره الظاهر استعيرت  
لثبوت الكلام وهي استعارة معترضة ولذا قال **قوله** سبكتها  
يد الأفكار وفيه مكنية وتخييل وترشح **قوله** اجتم  
الغفير اي الجمع العظيم من الجوم وهو الكثرة ومن الفقر  
وهو الشتر اي انه في الكثرة بحيث يستمر وراعه او  
وجه الارض ويقال ايضا الجماعة الغفير على اعطاء فعيل  
بمعنى فاعل حكم فعيل بمعنى مفعول **قوله** قد قلبوا اخلاق  
الاخذ والانتها **قوله** ثقلب اخلاق الاخذ والانتها  
اي اخذ الغنيمة يراد به جدتهم في النظر الى الكتاب بعين  
الاخذ والانتها **قوله** كما يقال نظر اليه بعين القبول  
وعين الانصاف وقيل عليه معنى مدوا اعناق المسخ  
على ذلك الكتاب واليسخ تبدل الصورة بصورة اخرى  
ادون من الاولى وفيه اشارة الى انهم لو اخذوا من  
هذا الكتاب معاني وعبروا عنها بعبارة اخرى كانت  
العبارات ادون من عبارات الكتاب **قوله** اضرب

عن هذا الخطب يقال ضرب عنه اي اصر في نفسي عنه  
فلا الله تعالى افنضرب عنكم الذكر صحفا واصله في الركاب  
اذا اراد ان يصرن مركبة ضرب ليعدله فوضع الضرب  
موضع الصرف وفي المصباح وصربت عنه اي تركته وامسكت  
عنه فعلى هذا لا حاجة الى اعتبار حذف مفعول الضرب  
فكانه بيان لحاصل المعنى لانه معنى اخر غير الصرف  
**قوله** صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضا على انه  
مصدر او مفعول له او حال وفسر بالاقوة الثلاثة قوله  
تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا كما سيأتي **قوله**  
كشحا الكشاح ما بين الخاصرة الى الضلع الخلف فقوله  
طوى فلان عنه كشحا اذا قطعك كذا في التماح ومعنى  
دون مراتهم قد اقام مطلوبهم وقبل الوصول اليه **قوله**  
باسرها اي بجميعها والاسر القذ الذي يشد به الاسير  
واذا ذهب الاسير باسره فقد ذهب بجميعه ويقرب  
عنه قوله ذهب هذا الشيء بمرمته وهي قطع الجبل  
البالية وعن اخرها اي بكليتها وهو متعلق  
بمخذوف اي قبول لا ثانيا عن اخرها وانه يستلزم نشأ  
القبول عن جميعها وقيل من اخرها الى اولها وكلمة عن  
دون من ثاباه وقيل عن جميعها تعبيرا بالجزء عن الكل  
وقيل متباعدة عن اخرها فيفيد المبالغة في العموم واورد  
عليه بانه ربما يؤم خلاص المقصه لان التباعد عن الاخر



كما يكون بعد المجاوزة عنه يكون قبل الوصول اليه ليقف وقيل  
 اي متجاوزا عن اخرها وفيه ان معنى تجاوز عنه عفا عنه  
 اللهم الا ان يعتبر تضمين معنى التعدي والمجاوزة  
 فينبغي ان يقدر من اول الامر التعدي والمجاوزة **قصر**  
 للمسافة وتحررا عن التكرار **قوله** قد نضب هذا  
 اليوم نضب الماء نضوباً غار وعن الاصمعي الناضب  
 البعيد والرواء المنظر ولا يخفى لطف خلافاً بلا شئ  
 فان شجر الخلاق لا شئ له والمراد هنا الاختلاف بلا  
 نتيجة والادراج جمع درج ودرج الكتاب طية يقال ذهب  
 دمه اذ درج الرياح اي هدر والمراد من بقية اثار السلف  
 ما بقي من اثارهم من لطايف الفوائد وشرايف الفرائد  
 في هذا الفن او رواجه ونفاق سوقه والاعتداد به  
 والا لتفات اليه او من يقدر فوايد الفن وينشرها  
 ويروجها بالاستغفار بمباحثه ولتخرج لطايف وقيل  
 المراد من بقية اثار السلف المولى الاعظم بها  
 الذين الحلواني **قوله** وسالت باعناق مطايا تلك  
 الاحاديث البطاخ **الابطح** مسهل واسع فيه دقايق  
 المحصى يتجمع على الابطاح والبطاخ على غير القياس ولطف  
 ذهب تلك الاحاديث وتحفص الاعناق بالذكر لان السعة  
 والبطوخ في سير الابل انما يظهر ان فيها غايبا والكلام  
 تمثيل تشبيهاً حال ذهاب تلك الاحاديث بحال ذهاب

الشايين

الشايين على المطايا في البطاخ **وسيلان** البطاخ باعنا قدما ويجوز  
 ان يعتبر تشبيه الاحاديث بالشايين عليها في الذهاب على  
 سبيل الاستعارة بالكناية ويكون اثبات المطايا للاعنا  
 ديث تخيلية وذكر الاعناق وسيلان البطاخ بها تشبيهاً  
 وان يعتبر فيه تشبيه الاحاديث بمطايا على طريقة الجين  
 الماء ويكون ذكر الاعناق وسيلان البطاخ تشبيهاً **للتشبيه**  
**قوله** واما الاخذ والاشتراب ذكر اولاً ان جماعة  
 سألوه اختصار الشرح معللين بان ادباب الطلب  
 قد تقاصرت همهم وان اصحاب الافتحاح قصروا والاخذ  
 والاشتراب واعتذر ثانياً عن عدم انجازه مسئولهم بما  
 ذكر من ان الاثبات بما يستحسنه جميع الطبائع ليس في  
 قدره البشروا ان هذا الفن قد كسدت سوقه وذهب رونقه  
 ودفع ثالثاً من تعليلهم ما يحتاج الى الدفع بان الاخذ  
 والاشتراب امر ينشط لارتيكابه من يرتكبه العاقل الذر  
 يقع الاخذ في كلامه او ينشط لارتيكابه من يرتكبه **يؤيد**  
 الاول فلذا رخص من كاس الكلام نصيب فهو كالتعليل لما تقدم  
 وذكر اللبيب ربما يرجح ايضاً وفي بعض النسخ والارض  
 بالواو وهذا يستقيم على الوجهين اما على الاول فظن واما  
 على الثاني فهو انه على طريق قوله وكيف ينشره ومنظوم  
 في سلكه مما ذكرنا غلیم وجه ذكر اما الاخذ والاشتراب  
 وهو انما لتفصيل المجمل الواقع في ذهن السامع فانه لما  
 اعتذر عن عدم الاشعار في مسئولهم وقع في ذهن السامع

قصده

لان الاول للحال

عدم المحصول



انه باي شئ يدفع ما علوقه سؤلهم فقال اما الاغذية مصرح  
 اوله شربنا واهرقنا على الارض جربة وقد يروى والكاس من ارض  
 الكرام نصيب ويفسر الكاس بالخنزير ولا يحسن ملامته  
 للمصراع الاوله وان كان لا يخفى هذا عن لطف حيث يكون اشارة  
 الى شناعة حال اهل الانتحال **قوله** ينهر اى يمنع من النهر  
 وهو المنع والزجر ولا يخفى لطف التعبير عن المنع بلفظ النهر  
 وعن الطالبين بلفظ السائلين يكاني ذكر الانهار ومطابقة  
 النظم التنزيل واما السائل فلا تنهر مع توافقه في المعنى  
**قوله** ولمثل هذا متعلق بقوله فليعمل وان كان الفاء فيه  
 للشيئية لانها وقعت غير موقعها على ما قالوا في قوله **قوله**  
 فليعمل الشغف العشق والفرام الولوع والظماء العطش  
 والهوا جرم الهاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر  
 والاذائم حر العطش والاقتراح طلب الشئ من غير روية  
 وفكر في قوله مفترحهم دون مسئولهم ومطلوبهم ونحو  
 هما اشارة الى انهم سألوا ذلك من غير فكر ورؤية وفيه  
 مبالغة في كونه مطلوباً لهم وثانياً الاوله في مقابلة الاوله  
 وثانياً الشاة بمعنى صادفنا من شئيه اى صرفته **قوله**  
 ولعننا العناية الاولى ان يكون بدون الواو ليكون قوله  
**قوله** ثانياً حالاً من فاعل انتصبت لانه لا يظهر ما يصلح  
 لعطفه عليه لان ثانياً الاوله اما صفة مصدر محذوف اى  
 انتصبا ثانياً اوفرق وثانياً الثاني لا يصلح للحال  
 الشئ منهما ولا مجال يجمعها والحال فاما ان يقدر

حال عن فاعل انتصبت ليكون هذا معطوفاً عليه وانتصبت  
 مجزئاً وثانياً لعننا العناية او يقدر فعل معطوفاً  
 على انتصبت ليكون هذا حالاً عن فاعله اى واجتردت  
 او شرعت ثانياً لعننا العناية ولا يخفى ما في قوله لعننا  
 العناية اليه ثانياً من الاعتارة بالكناية والتخييل والتر  
 شيخ **قوله** جمود القرية بالجيم وخود الفطنة بالخاء  
 المعجمة القرية اوله ماء يستنبت من البيئر استعيرت  
 لما يستنبت من العلم جامع هو التثبوت **قوله** لا يحق  
 فان احدها سبب حيوة الارواح والاخر سبب  
 حيوة الاشباح ثم محل العلم وهو الطبيعة فهو  
 محاذ في المرتبة الثانية والصبر برودة يضرب بالثبات  
 والحرف في ذكر الجود مع القرية التي هي الماء في الاصل  
 وجعل الجود بالصبر لطف ظاهر والصبر صريح العا  
 صفة فينا سبب ان يجعل الجود بها لانها تحل النار  
 وفي وصف قرية بالجود وفطنة بالجود اشارة الى  
 ان طبيعته كالماء والنار وهو غاية جودة القرية و  
 لطف الطبيعة الجود القطع كل اغير اى ذي عترة  
 قائم الارزاء اى مظلم الاطراف **قوله** وقوضت عنه  
 خيامه بالاختتام التقويض نقص البناء من  
 غير هدم والخيام جمع خيمة ومعنى نقصها  
 بالاختتام ان الكتاب قبل الاتمام لاحتجابه عن

بالنبات به



عن نظر الانام كان كمن ضرب عليه الخيم واظفاره على  
اناس بعد الاتمام كان كنقض الخيمة ورفعها ومعنى  
قوله بعد ما كشفت اه انه كشف ولا عن وجهه اللطيف  
النقاب ثم قوض عن الخيام كي يتكشف وجهها على الذي  
والقاصي والحزائد جمع حريدة وهي الحبيبة من النساء  
كنى بها عن حسننها والثناء ما كان على الغم من النقاب  
وفي بعض النسخ قوضت عنه الخيام بالاختتام  
وفي بعضها خيام الاختتام ومعنى اضافته الخيام  
الى الاختتام انها ضربت عليه لاجله وفي بعضها  
قوضت عنه ختام بالاختتام القوض الكسر و  
الختام ما يختم به من طين وخو ومعنى قوضه  
بالاختتام ان الكتاب قبل تمامه كان محجوبا من  
اعين الانام كالشيء المختوم واذا اختتم  
فقد ازال ما يحجب عن نظر الطالبين وتمكنوا من  
النظر اليه فصار ذلك كفض الختام وضع الفرائد  
على طرق الثام وهو بنت صعيد بما يخشى به  
خصاص البيوت كناية عن تسهيل اخذها وكس  
تحصيلها وتيسير طريق الوصول لا وصالها را  
قنى الشئ يوقني اي اعجبني ارفع شفرته  
حددها هو الشاء باللسان الشاء وان  
اختص بالذكر باللسان حقيقة لكن ذكره لغوائه

التفصيل

التفصيل علم مقابلة الشكر والتعظيم باختصاص الحمد  
باللسان وانه مدار ما قصد ههنا من بيان الفرق والنسبة  
بينهما وظهور ما سيورده من تفريع النسبة بينهما  
على تفرعها ولذا قال سواء تعلق بالثناء او بغيرها  
وسواء كان باللسان او بالحنان او بالادكان وان  
كان الاطلاق في التعريفين يعنى عن ذكر هذين  
التعظيمين وقد يوجب ذكره بان الشاء يطلق على  
ما ليس باللسان حقيقة كما في قولك اشنى الله سبحانه  
على ذاته وفي الحديث انت كما اشنت على نفسك فلا  
بد من ذكر قيد اللسان احترازا عن ذلك ويتوجه  
عليه ان كون اطلاق الشاء عليه بطريق الحقيقة  
هم ولو سلم فالظن ان المراد من كونه باللسان ان  
يكون قولاً ولا شك ان ذلك قول وان لم يكن بخا  
رجمة اللسان لتنتزه عنه ووجه التعبير عن كونه  
قولا بكونه باللسان ان الغالب ان القول يكون به  
وتبادر من كونه به ان يكون قولاً وبالجملة فثناء الله  
ان كان حقيقة فحده ايضا كذلك وان كان مجازا  
فمجاز فلا وجه للاحتراز بقيد اللسان عنه لانه  
على الاول لا يصح الاحتراز بل لا يصح التعريف الا  
بما ذكرنا من ارادة القول وعلى الشاء لاجله الى احتراز  
واعلم ان بين التعريف الذي ذكره هنا وبين ما ذكر  
في الشرح وهو الشاء باللسان على الجميل عموما  
من وجه لانه ترك ههنا قيد كونه على الجميل وذكر



قيد كونه على قصد التعظيم وعكس في الشرح فالمدكور  
ههنا يصدر عن شئ على قصد التعظيم لا على الجمل بخلاف  
المدكور ثمة ويصدق المدكور ثمة على الشئ على الجمل  
لا على قصد التعظيم بخلاف المدكور ههنا فان اعتبر في حقيقة  
الحمد كل الامر من فالحمد في كل التعريفين كاشفاه كل منهما على  
واحد منها وان اعتبر كونه على الجمل فقط فالحمد في التعريف  
المدكور ههنا وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط  
ففي المدكور ثمة ولا يبعد ان يرجح الاخير فيستقيم  
ما ذكرهنا بان احدا اذا انشئ على الظاهر بانواع الشئ  
على ما فعل من نهيب الاموال وقتل النفس بغير حق على قصد  
التعظيم فالظنه انه في حمله ولذا يذم هذا الحامد لان  
حمده لم يقع في محله اللهم الا ان يقال الجمل اعتم من ان  
يكون جميلا في الواقع او يجعله الحامد جميلا والظن ان  
الحامد في الصورة المذكورة يجعل المحمود عليه جميلا  
ويصوره بصورته بقي هنا شئ وهو انهم ذكروا  
ان الحمد يخص الامر الاختياري وما ذكرهنا مطلق عن  
التقيد به ولا يبعد ان يرجح الاطلاق بانه لا يوجب  
اشكاله في حمله الله تعالى على صفاته لانها ليست باختياريه  
شئ عندهم والآن لم حدو شيئا ليعرف في موضوع ولا يجوز الا  
تاويل في الحمد على الملكات النفسانية من العلم والشجاعة  
والحلم والكرم ونحوها **ثم** او بالجنان لا يقا كيف ينشئ  
الشكر الجنائي اعني الاعتقاد عن التعظيم لانه لا معنى  
لانباءه بالنسبة لانفس الشاكر ولا يتصور بالنسبة

الغير لعدم اطلاعه ولو اطلعه الشاكر بقوله او فعل ذلك  
المطلع هو المنبئ حقيقة لا الاعتقاد فلا يكون تعريف الشكر  
بالمنبئ جامعا ولا قوله او بالجنان صحيحا لانه لا انباء له  
اصل لانا نقول معنى الانباء ان يفيد معرفة المنبئ معرفة  
المساء عنه ولا يقدح فيه الجمل بالمنبئ ولا ريب في تحقق ذلك  
في الشكر الجنائي وما ذكر من حصر الانباء في المطلع المذكوران  
اريد به حصر الانباء عن تعظيم المنعم فعليه منع فله بالهو منبئ  
عن الاعتقاد والاعتقاد عن التعظيم وان اريد به حصر  
الانباء عن الاعتقاد فسلم ولا ضير لان الكلام في الانباء  
عن التعظيم وقد يوجب التساؤل على ما ذكر من ان الاعتقاد بان  
الجنان من الشكر بانه ليس بشكر لان انباء الانباء فيه لعدم العلم  
ولو اطلع عليه بامر فذلك المطلع هو الشكر لا الاعتقاد لانه  
المنبئ دونه فيجاب بان الانباء متحقق فيه كما ذكرنا والا  
طالع عليه لا يلزم ان يكون من الشاكر حتى يجعل شكرا فظلا  
عن ان يكون هو الشاكر بل يجوز ان يكون من غير بالبرهان او  
باخباره ولين كان من جهته لا يلزم ان يكون الشكر هو  
هذا المطلع لاما يطلع عليه من الاعتقاد كيف ومعنى الانباء  
متحقق فيجز ما غاية الامر ان يكون هناك شكر ان احدهما  
القول او الفعل المطلع والاخر ما يطلع عليه من الاعتقاد  
وانباء احد الشكرين عن الآخر لا يوجب عدم كون الآخر  
شكرا **ثم** فورد الحمد لما كان الظن من التعريفين هو النسبة  
بين المورد وبين المتعلقين ويظهر من هاتين  
النسبتين النسبة بين الحمد والشكر ففرغ ما يظهر من



عليه السلام  
عليه السلام

من التصريفين عليهما ثم ما يطر من هذا الظن عليهما جريا علي ما هو  
 قاعدة التعليم **هو** اسم الذات الواجب ان بالذات لانه الفهم  
 من الاطلاق وذكر الصفتين اعني الوجوب الذاتي والاحتقاق  
 جميع المحامد كانه تلويح بوجه لطف الى اجتماع اسم الله تعالى بجميع  
 صفات الكمال اما الوجوب الذاتي فلا يمتنع سائر صفات  
 الكمال وقد فرغ بعض المحققين بعضها **الشيء** عليه التحقيق  
 انه يمكن تفريع الكل عليه واما الاحتقاق جميع المحامد فلا  
 رضى الى شئ من جميع صفات الكمال فلان كل كمال يستحق ان  
 يحمد عليه فلو سجد كماله عن الشئ لم يسمي له سجد لم يكن مستحقا  
 للمحمدية هذا الكمال بجميع المحامد واما وجه اجتماع اسم الله  
 تعالى بجميع صفات الكمال وله دلالة عليهما فمراد به **هو** شئ  
 بهذا الاسم فيفهم منه هذه الصفات كماله اشتراطه  
 بالوجود في ضمن اطلاق هذا الاسم فتفهم منه هذه الصفة  
 وكذلك فرعون الذي عادي موسي عم اشتراطه بصفة الظلم  
 في ضمن اطلاق هذا الاسم فتفهم هذه الصفة منه ولا تفهم  
 من اسمه العاصي وكذا لا يفهم صفات الكمال من اسم  
 الرحمن كما يفهم من اسم الله تعالى فالجميع هو اسم الله  
 دون غيره وفيه ان الظاهر ان اشتراطه بصفات  
 الكمال لا يتقيد بضمن اطلاق اسم دون غاية الامران  
 يختص ذلك بما يخصه تعالى ولو لمستعلا فينبغي ايضا  
 ان يكون الرحمن مستجما الا ان يقال الرحمن من الصفات  
 فالذات منه فيه مبرمة وصفا بل الابهام فيه لازم قطعاً  
 حتى لو لوحظ تعين ما خرج عن مقتضى وضعه فلا دلالة

اما يصلح هذا الاستدلال اذا ادعى ان  
 الصفات الكمالية الثابتة له تعالى  
 الغنى والافاضة الصفات الكمالية ما يتفرغ  
 على الامكان كالوجوب العزى وغيره من الامور  
 الثابتة للامكانات ومن هنا يظهر ان  
 المقام ان كان خطا باكان التحقيق ما ذكره  
 وان كان يوهنا فالتحقيق ما ذكره بعض  
 المحققين ان الله تعالى

في خصوصه ذنوب وصفا او مجردة خصوصه الاستحقاق لا يوجب انهما بهذه الاوصاف من ولا  
 بعد ان يوجب الاستحقاق بان هذه الذات المحصورة في المشهور قبل الاضافة بصفات  
 الكمال فيكون على هذا ان عليه ما يخصه ما يدعي هذه الصفات لا يمكن موضوعا لمفهوم  
 كلي بهذه الذات وغيره وان اختصها بالاستحقاق يتوقف هذا ان يلزم ان يفهم صفة  
 الظلم من العلم الذي يعرفون الذي عادي موسي عليه السلام كذلك **هو** والعدول الى الجملة لا يمتنع  
 بغير ان قولنا ان كان في الاصل جملة فعلية اي احد المحدث او وجدت هذا المحدث في الفعل  
 مع الظاهر وان لم يمتنع مقام وجهي لانه كونه الدلالة على الدوام والاثبات لما قالوا  
 في سلام عليكم وفي عبارات حيث جعل العدول للدلالة على الدوام دون اسمية المحدث وفيه  
 ما يقال في صفة الشئ عند الظاهر بان لا دلالة له في مطلق على اكثر من شئ لاطلاق قوله  
 وذكر ان الشئ انما يفي بالدلالة على الدوام عن نفس الائمة فلا يقال كون العدول الى الائمة  
 دلالة على الدوام اما في العدول والائمة ما يفهم العدول بهذا ولكن سياتي في احوال  
 الاستدلال كونه اسما لاداء الدوام لا فرضي شئ بذلك ولا يفهم فيها العدول اصلا فيقول  
 بظاهر ان نفس الائمة تدل على الدوام ويمكن ان يقال ان الائمة تدل على الدوام في نفسية على  
 مجرد النبوت كما ذكره الشئ وعقلية على الدوام كما ذكره الوجه في الصفة المشبهة لها  
 لما تدل على الجد وثبت الدوام بمقتضى العقل اذا اصر في كل ما ثبت ماومه فاشبه في  
 الدلالة على الدوام فلا ينافي اثبات الدلالة العقلية عليه فان قلت ان الجد لا يمتنع  
 خبرها ظرفية والظرفية فعلية تقدرا ولذا جعلوا اختصارا لفعلية  
 مقتضيا لا يراد الظرفية وقد صرحوا بان الائمة التي خبرها  
 فعلية تقيد التجرد كالفعلية وكذا اذا كان خبرها ظرفية  
 قلت قد صرحوا بان نحو سلام عليكم يفيد الدوام وكذا قوله تعالى  
 معكم من الخبر جملة ظرفية فالوجه ان يتوقف بان الائمة التي خبرها  
 ظرفية انما تقيد التجرد اذا لم يوجد داع الى الدوام كالعدول

علاوة على ما تقدم من كلام القدم وكلام الشيخ ولما  
 توجه كلام الشيخ في قوله تعالى من العلم ان الله  
 لا دلالة له في مطلق على الدوام ولا في مطلق على الدوام  
 او يقال لا منافاة بين كون العلم في مطلق على الدوام  
 وكون العلم في مطلق على الدوام  
 يعني ان يقال علم الله  
 من العلم ان الله تعالى لا يمتنع انما تدل على الدوام  
 بوجه ان يقال علم الله  
 بوجه ان يقال علم الله  
 بوجه ان يقال علم الله



مثلا واما اذا وجد فعل على الدوام وفيه ان تقتضي ان يجوز اذا وجد  
 الداعي الى الدوام ان يحمل الجملة الاسمية التي خبرها فعلية على افادة  
 الدوام وهو ممكن جدا التصريح بانها كالفعلية المختصة في افادة  
 التجدد فلو جاز هذا المجاز ان يحمل الفعلية ايضا على افادة الدوام  
 عند وجود الداعي فلا يقدم عاقل على التزامه التزم الا ان يفرق  
 بين الفعلية وبين الاسمية التي خبرها فعلية بين التصريح  
 بالفعل وتقديمه والا وجه ان يفرق بين الفعلية وبين الاسمية التي  
 خبرها فعلية بان المقصود في الفعلية نسبة الفعل لفاعله  
 وانها تدل على التجدد البتة والمقصود في الاسمية المذكورة  
 نسبة الفعلية للمبتداء ولزوم كونها على التجدد ومنه  
 ونزوم كون النسبة التي في الخبر على التجدد لا يستلزم كون  
 نسبها الى المبتداء كذلك فيجوز ان يحمل هذه الاسمية افادة  
 الدوام عند وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقاها الطرف  
 انما يقدر بالفعل اذا لم يقع خبرا بل صلة او صفة واما  
 اذا وقع خبرا فيقدر باسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد  
 وقد ذكر بعض المحققين ان الانصاف ان المفهوم من قولنا  
 زيد في الدار ثابت فيه لا يثبت واستقر وفيه بحث وهو  
 انهم انما ذكروا كون اختصار الفعلية مقتضيا لايراد  
 الظرفية فيكون المستد ظرفا فهذا صريح بان الخبر الظرف  
 مقدور بالفعل ويمكن ان يقال انما قد روا الظرف بالفعل  
 اذا لم يوجد داع الى قصد الدوام والشببات اما اذا وجد  
 فلا بل يقدر اسم الفاعل اجابة للداعي **قوله** وتقديم الحد

باعتبار

باعتبار انهم لا يقال هذا الاحتمال عارض في بوسطة المقام والاهتمام  
 باسم الله ذاتي والذي ينبغي ان يقدم على الاعتباري وليس  
 له يقدم فينبغي ان لا يوضح لانا نقول كون البلاغة هي مطابقة  
 الكلام لمقتضى المقام الارعاية الامور الذاتية وتخرج العارض  
 وقد يجاب بان لم يخرج العارض بل في تعاضدا متساويا  
 فعمل جاهد الاصل من تقديم المبتداء على الخبر سيما اذا كان المبتداء  
 سادسا مسندا العامل بحسب الاصل فان مرتبة العامل التقديم  
 على معموله كما ذهب اليه صاحب الكشاف خضع بالذکر لان  
 صاحب المفتاح ذهب الى ان اقراء الاول نزول منزلة اللازم غير  
 مستعد المرفوق به وباسم ربك متعلق باقراء الثاني **قوله**  
 ايركا ما القصور العبادة ادرج لفظ الايركام مع انه تركه في الشرع  
 لانه لا تصور حقيقة من الاحاطة لا مكان الاحاطة الاجمالية  
 ويمكن توجيه التركة في الشرع بان يحمل الاحاطة ما هو كمال منها  
 وهي الاحاطة التفصيلية اذ لا شك في تصور العبادة عن حقيقة  
 ولو اجبريت الاحاطة على اطلاقها يمكن توجيه التركة اليه لكن  
 بتكلف كما ذكرنا في حاشية الشرح ويمكن توجيه ذكر الايركام  
 على تقدير حمل الاحاطة على التفصيلية بان حذف المشع به لا يلد  
 بطريق القطع على القصور لجواز ان يكون الحذف لوجوه  
 اخرى وانما يفيد وهي ان ذكر الايركام يستقيم على تقدير  
 اجزاء الاحاطة على اطلاقها وحملها على التفصيلية بتكلف  
 واما تركه فانما يستقيم على الاول بتكلف فالذكر اولى **قوله**  
 ولا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ يعني لو ذكر المنعم

من مطلق الاحاطة لا مكان تحقيق  
 فرد منها وهي الاحاطة الاجمالية بحسب



فاما يذكر بعضه لتعدد ذكر جميعه تفصيلا فينظم الاحتصاص  
بالبعض وانما ذكر التوهم لان التخصيص بالذکر لا يوجب  
نفي ما عدا المذكور فان قلت ان تعدد ذكر الجميع تفصيلا  
فلا خفاء في امكانه اجمالا فالتمثيل قاصر قلت اذا ذكر الجميع  
اجمالا بان يذكر لفظ يفيد العموم فرمما يتوهم خروج  
البعض بشيوع التخصيص في العوالم استيفاء في  
المقامات الخطائية فتوهم الاحتصاص بالبعض قائم  
ايضا في ذكر الكل اجمالا وقد يوجب التعليل بان عدم حذف النعم  
انما يذكر الكل اجمالا وبذكر البعض تفصيلا والتفصيلا في  
التعليل انما هو الثاني وليس بذلك **رعاية** لبراعة  
الاستدلال وهي كون الابتداء مناسباً للمقصود وهو انما  
يكون لبراعة الاستدلال اي تفوق الابتداء وكما  
فتسمية به ما يكون شعبة للسبب بكم السبب تسمية  
على كمال السبب في السببية ثم ان البراعة هنا اما باعتبار  
ذكر البيان وهذا كتاب في فن البيان والبيانان وان  
اختلفا معنى لكن يشتركان في الاسم وانما باعتبار  
ان فن المعاني والبيان متعلق بالبيان بالمعنى المذكور  
ههنا وهو المنطق الفصيح ثم ان رعاية البراعة تحصل بذكر  
تعليم البيان سواء لوحظ كونه خاصا بعد عام وسواء  
كان ههنا عطف اولاً فتعليل كون علم من عطف الخاص على  
العام بالرعاية لا يخرج عن شئ والتوجيه بانه تعليل لما ينفعه  
قوله من عطف على العام وهو مطلق الذكر بآباء التعليل الاخير وهو

وهذا معناه العرفي قوله ان تفوق  
الابتداء معناه التفوق وقوله ان  
عطف تفسير هو التفوق والمقصود  
التنبيه على ان التسمية على طريقة  
النقل دون الارجاء عجيبة

المتقني  
خبر ان من التوجيه في قوله  
قوله

قوله وتنبيه على فضيلة نعمة البيان لان التنبيه انما يحصل  
بملاحظة كونه خاصا بعد العام ومعطوفاً عليه ويمكن  
التوجيه بان يعتمد على الا عطف قوله تنبيه على رعاية ثم  
جعل المجموع علة ولا شك ان حصوله المجموع يتوقف على  
ملاحظة كونه خاصا معطوفاً على عام فليتأمل **قوله** ما لم تعلم  
ذكرة وان كان التعليل لا يتعلق الا بغير المعلوم لان المراد  
بما لم تعلم ما لم تكن تعلم اي ما لم تعلم بقوتنا واجتهادنا  
اخذاً من قوله تنبيه وعلمك ما لم تكن تعلم كذا سمعت منه  
رحمة الله عليه ويمكن ان يكون قائدة التصريح بانه تفوقهم  
من حضيض الجرح الى ذروة العلم فيظهر وجه كونه نعمة غاية  
الظهور وكما قال صاحب الكشف في قوله تنبيه على الانسان  
ما لم يعلم اي نقلهم من ظلمة الجرح الى نور العلم وقد وقد  
يقال ملاحظة عموم كلمة ما توردت الفائدة **قوله** ان الخطا  
المفصول آه يعني ان الفصل مصدر بمعنى المفعول او  
الفاعل فهو مجاز لفوق ولك ان يجعل الفصل بمعنى للصحة  
على ما هو حقيقة وتعتبر التجوز في اضافته الى الخطاب  
على طريقة جرد قطيعة واخلاق شياب فاصله خطاب  
فصل مجزول عدله وانما هي اقباله وادباره وكان هذا  
او فقه بما عليه ائمة المعاد حيث رجح التجوز العقلي  
في انما هي اقباله وادباره حذف المضان اي ذاته اقباله  
ولكن ان لا تعتبر في الكلام تجوزاً اصلاً بمعنى انه يعطى  
الرسول عليه الفيلق والسلام كون خطابه مفصولاً



او فاصلا على ان يكون المصدر من المعلوم والمجهول وفي هذا الوجه  
 دقة ولطافة فان حقيقة النعمة المختصة بمن او في فصل الخطاب  
 وكلا الشرف انما هو كون خطاب فاصلا او مفصلا لا ذات الخطاب  
**تبيين** من ثبتت الشئ علمته شيئا يعني ان خطاب  
 خالص عما يوجب الابرارهم وصعوبة فهم المرام مما يجزى بفضة  
 الكلمة والكلام والكلام وقدم كون الفصل بمعنى المفصول  
 لان شرف الخطاب من حيث هو خطاب بكونه مفصلا لا لكونه  
 فاصلا **قوله** بدليل اهليل لان التصغير يرد الاشياء الى  
 اصولها وعلى ما نقله الكسائي عن بعض الاغراب انه قال  
 اهليل واهليل والى واويل فالله ان اصله اءل برهنين  
**قوله** جمع ظاهر بناء على ما اشتبه من جواز افعاله في جمع  
 فاعل كصاحب واصحاب والتحقيق كما ذكر في شرح  
 الكشاف ان فاعلا لا يجمع على افعاله فاصحاب جمع صحيح  
 بالكسر تخفيف صاحب كتم واخا او جمع صحيح بالتسكون  
 اسم جمع كنهروا وانهاء فالاطهار جمع ملهرو وصفا بالمصدر  
 للمبالغة **قوله** جمع خبير بالتشديد احترازا عن خيس  
 بالتحفيف اسم تفصيل فانه لا يشتق ولا يجمع ولا يؤنث  
 يقال له لا يجوز ان يكون جمع خيس مخفف خبير فانه يفتى  
 ويجمع ويؤنث قال الله تعالى لمن المعتطفين الاخياريات  
 ذكر في الكشاف انه جمع خيس مخفف خبير وقال الشاعر  
 الابكر الناعي بخيري بنى اسد وقال ربلاوت هندی  
 خيرة المكات ذكر في الصحاح انها تشبیه خيس

مخفف

مخفف خيس وتأنيثه وغاية ما يمكن ان يقال من جرمته رحمة الله ان  
 التكسير كالتصغير في الورد الى الاصل فاذا اريد جميع خيس المخفف  
 على اختيار ينبغي ان يرد الى اصله وهو المشدد ثم تجمع على  
 اخبار كميته واموات وان مراده بالتشديد في الحال او في الال  
 فيكون متناولا لخبر المشدد والمخفف منه ويحتمل ان يكون  
 كونه بالتشديد كناية عن عدم كونه اقل التفصيل لا لئلا  
 آياه **قوله** والاصل مرهما يكن من شئ قال سيوري رحمه الله  
 اما زيد فمنطلق معناه مرهما يكن من شئ فزيد منطلق  
 واختلاف في تفسير كلامه فقال الجوز مراده انه في  
 الاصل كان كذلك حذف مرهما يكن من شئ وانيب اما  
 منابها كما اقيم نعمة مقام الجملة وفي كلام من لا يفقه انه  
 حذف يكن من شئ وغير مرهما الى اما بقلب الهاء همزة و  
 تقديم الهمزة لكونها في الجملة لصدا الكلام ولا تها من اقصى  
 الحلق وادغام الميم في الميم وهو فاسد لان اما حرف ومهما  
 اسم ولم يعد في كلامهم تغيير الاسم وجعله مرما وقال  
 وقال بعض الافاضل مراده بيان المعنى البحث بان اما  
 يفيد لزوم ما بعد فائرها لما قبلها لانه كان في الاصل  
 كذلك بل الاصل ان يكن من شئ فحذف الشرط فزيدت  
 ما واد غمت التون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط  
**قوله** والاسمية لازمة للمبتداء هذا احسن من عبارة  
 الشرح وهي لزومها لصوق الاسم اللازم للمبتداء  
 كما ذكرنا في الحاشية **قوله** لزومها لصوق الاسم يتوجه



عليه قوله فاما ان كان من المقربين فانه لا يلاصقها اسم  
 واجاب رحمه الله عنه في الحاشية ان المبتداء المحذوف او اما  
 انما المتوفى وقلنا لوضي الذي اقامة جزء من الجزء مقام لفظ  
 سواء كان اسما نحو اما زيد فنطلق اولها كناية المذكورة  
**قوله** اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لا غرض في  
 الجدة يحتمل ان يكون كل من الاقامة والابقاء والابقاء  
 تعديلا لكل من لزوم الفاء ولزوم لصوق الاسم او مجموعها  
 ويحتمل ان يكون على طريق اللف والنشر مرتبا او مشو  
 سقا واما قال في الجدة لان الفاء لم يقيم مقام الشرط من  
 كل وجه لان مقام الشرط قبل جميع اجزاء الجزء التزم  
 الفاء فخلاله واللازم للمبتداء انما هو الاسم وانها  
 لم يقيم مقامه بل القائم في مقامه اما وهو حرف واما  
 ابقاء الاثر فكونه في الجدة ظاهرا بالنسبة للزوم التصوق  
 لان اللازم للمبتداء انما هو اسمية ولم يبق هذا  
 اثر لان القائم مقامه حرف واما بالنسبة للزوم الفاء  
 فيمكن ان يوجب بان لازم الشرط انما هو الفاء الداخلة  
 على الجزا لا الواقعة في خلا اجزائه هذا بيان لعدم  
 تحقق الاقامة والابقاء من كل وجه واما بيان تحقيقه  
 من وجه فالامر في الابقاء بالنسبة للزوم الفاء ظاهر  
 واما بالنسبة للزوم التصوق فلان لصوق الاسم  
 لاما في حكم لصوق الاسم به لان لصوق الموصوف  
 في حكم لصوق الصفة فالاسمية الالاصفة باماء القائمة

مقام المبتداء اثر ابقى من المبتداء المحذوف واما بيان  
 تحقق الاقامة من وجه بالنسبة للزوم الفاء فهو الفاء  
 وان وقعت في خلاه الجزء لكن هذا الوقوع عارض لما  
 من كون الفاء على ما كان عليه في الاصل من الوقوع في صدر  
 الجزء وهو كراهة فتوالى حر في الشرط والجزء فالفاء  
 واقعة في الصدر اصلية وقد يبر او مقام الشرط قبل  
 الجزء فيصح القوم باقامتها مقام الشرط الذي  
 هو ملزومها من هذا الوجه واما بيانها بالنسبة الى  
 لزوم التصوق فهو ان الاسمية لما جعلت لاصفة بها  
 باماء على الوجه المذكور ناكنا كان لصوق الاسم لازما قديم  
 مقام ملزومه وهو المبتداء **قوله** علم البلاغة هو المعاني  
 والبيان وعلم توابعها هو البديع يتشعب بظاهرها  
 من قوله علم البلاغة على المعنى العلمي لا الاضافي وجعل قوله  
 وتوابعها عطف على البلاغة وكذا جعل قوله وتوابعها  
 علمه علم للبديع وكلاهما لا يخرج عن اشكال اما الاول  
 فالاته يلزم العطف على جزء الكلمة ورجع الضمير  
 اليه باعتبار المعنى الاصلي اللهم الا ان يلتزم كون  
 البلاغة علما للعلمين كعلم البلاغة كما قاله صاحب  
 الكشاف في رمضان وشهر رمضان او تر كلب  
 ان قوله وعلم توابعها اشارة الى ان المضاف محذوف  
 فالعطف عليه علم البلاغة ويكون جر توابعها بجر  
 الاخرة في قوله تعالى والله يريد الاخرة اي عرض الاخرة فبح  
 يندفع بعض الاشكال وعلى الاول يندفع كله واما

حيث لم يتصور بيان المعنى المضاف والمضاف اليه  
 المنوط عليه بيان المعنى الاضافي وتبين وجه اشتداد  
 انه لا يصلح العلمانية لم يكن للصحة المعاني والبيان  
 وجه فان الصرف والاختصاص هي ايضا علم البلاغة  
 عبيدة

مباقة الشرح حيث لزومها الفاء او لصوق الاسم  
 ووجه التوفيق بين هاتين العبارات والعبارة  
 السابقة حيث جعل فيها الاسمية لازمة  
 للمبتداء فان لصوق الاسم من قوة لصوق  
 الاسمية الالاصفة ولا يخفى ما فيه والفظ  
 ان المراد باللازم في قوله المشه اقامة  
 اللازم هو الاسمية كما صرح به سابقا  
 وذكر لصوق الاسم وجعل لازما لبيان  
 لزومها لانه يحصل منه كما بيته  
 مبرزاجه







والاشياء استعادة تخيلية وذكر الاستدلال كقولها  
 ملائمة للمثبة به وهو الصور الحسنة فان قلت الترخيع  
 كما ينبغي ما يقتضي بلفظ المثبة به فلا يتصور في  
 صورة الاستعادة بالكتابة فانه لا ذكر للمثبة به فيها  
 اصلا وان جعل الترخيع للتخييل كما نقل عنه رحمه الله  
 فيوجه عليه ان الترخيع انما يكون في الاستعادة المثبة  
 على التشبيه لا نترجم فسرره بذكر ما يلائم المثبة به و  
 والتخييل على مذهب المصمحيين مجاز عقلي عار عن التشبيه  
 قلته قد صرحوا بشبوت الترخيع للمجاز المرسل حيث  
 قالوا في قوله عم استر عكن الخوقا في اطولكن يدا ان  
 قوله اطولكن كترخيع للمجاز المرسل في اليد مع انه لا تشبيه  
 فيه اصلا وما ذكرنا من الاقتران بلفظ المثبة به فالظن  
 انهم ارادوا انه كذلك فيما اذا كان في كلامهم تشبيه  
 وما ذكرنا من التفسير فانما هو للتخريج الذي في الاستعادة  
 قوله لا نترجمها باقية راجحة من العقلية فيعمل فيها  
 العامل وان ضيقه لا يمنع عن عمله فيها كل مانع ولذا  
 يعمل فيه معنى حرف التخييل كما في قوله وما انت بنعمه ربك  
 بمجنون اي انتفى بنعمه وتوكلت المجنون ولا معنى  
 لتعلقه بمجنون ومعنى اسم الاشارة لقوله تعالى قد كنت  
 يوم غد يوم عسير اي فالنفس بوسقة ومعنى الفهم  
 كقوله وما الحرب الا ما علمتم وقاتلتم وما هو عنهما بالجد  
 المرحم اي ما حدثت عنهما واد بالفرق ههنا ما يقع  
 الفرق الحقيقي اعني اسم الزمان والمكان وما يشبهه

وهو الجار

وهو الجار والمجرور وما ذكر في الشرح من الطرفين وشبهه  
 فانما اراد به الفرق الحقيقي **ف** ويستعرف الفرق بينهما  
 وسوان الزايد متعین في المستودون الطويل  
 وفي قوله الفرق دون ان يقول فرقا آخر نوع اشغار  
 بان ما ذكره من تباين فرقا يعتد به وذلك لان هذه  
 الفرق انما هو بحسب المفهوم فقط لان ما ذكر  
 من المعنيين متساويا في صديق وانما الفرق الذي ياتي  
 فهو يبيد الفرق بينهما اذا كانا في نفس واحد  
 صدق على ما وقع عليه الاصلاح **ف** وهي حكم  
 اي قضية كلية يحكم فيها على جميع افراد موضوعها  
 كقولك كل حكم التي الى منكر يؤكده ولهذه القضية  
 فروع وهي القضايا التي حكم فيها بحكمها  
 القضية على جزئيات موضوعها **ف** هذا الحكم  
 المطلق الى المفكر يؤكده وذلك والاصل منطلق  
 على فروع اي مشتق عليها بالقرينة من الفعل  
 ومعنى انطباق الحكم الكلية لشيء ما مشتق بالقرينة  
 على احكام جزئيات موضوعه ففي قوله على جزئيات  
 حذف مضان ومضاف اليه وان جعل الانطباق  
 معنى الصدق في هذا الموضوع مضموم موضوع ذلك  
 الحكم على جزئياته فليس هو كانه يرجع الى ذلك  
 المحذوف فيعتبر المحذوف في اللفظ ينطبق اي  
 يصدق مضموم موضوعه ولا ينفو هذا عن  
 شوب **ف** فرج اخضر من الامثلة لا بمعنى

ويجوز الاطلاق

في تفسيره



ان كل شاهد مثله من غير عكس فانه لا يستقيم لان المراد  
من الذكر للاشياء اما ان يكون الذكر فقط وكذا  
المراد من الذكر للايضاح اما ان يكون الذكر لم فقط  
واما ان يكون الذكر وله في الجملة سواء كان الذكر الامر  
اخر ايضا ولا فاعلى الاولة يتباينة شباينة كليتا واما  
الثاني يكون بينهما عموم وخصوص من وجه بال بمعنى  
ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس  
لان الاشياء لا يستتسر بكل كلام بل لابد من كونه  
معتداه بان يكون اعتراضا من التنزيل او من الحديث  
او كلام من يوثق بعربيته بخلاف الايضاح فانه  
لا يحتاج الى ذلك وهذا القول هم قائلون لتعيين  
اعم والتشبيه بالوجه العقلي اعلم على ما سبق في  
بيان انشاء الله تعالى وقد استعمل الالوهية  
متعدية الى مفعولين يقال لا شك ان الالوهية هنا  
حقيقة بمعنى التقدير فلا يفعله عنها من غير  
ضرر ورجح ولا ضرورة ههنا بخلاف قولنا لا اله الا الله  
فان الثاني وهو كون العدو ضروريا فلان  
الاول بمعنى التقدير لازم وقد استعمل فيه متعديا  
الى مفعولين فلا بد من اعتبار وتضمن معنى المنع  
او جعل الالوهية انما عنه واما الاولة فلا بد من يجوز ان يكون  
الالوهية عبارة المقتضى لازم بمعنى التقدير من غير  
اعتبار وتضمن او يجوز ويكون جرما نصبا على  
التميز اي لما اقصر من جهة الاجتهاد او على الحال

اي لما

اي لما اقصر حاله كوني مجتهدا وريما بفهم منه كون  
التقصير في الاجتهاد مع انه يجوز ان يعتبر بالاول  
والجهد متنازعين في تحقيقه فيحصل المقصود  
او يكون نصبا على نزع الخافض اي لما اقصر في الاجتهاد  
مع انه يجوز ان يعتبر بالاول والجهد متنازعين في  
تحقيقه وليكن غرضنا من جميع ذلك والتميز  
من ان تكون جرما مفعولا فاقى حاجة الى اعتبار جعل  
هذا اللازم متعديا الى مفعولين لما لا يجوز ان  
يكون متعديا الى مفعول واحد على تضمين معنى  
الترك او التجوز بالالوهية اي لما ترك جهدا ولا  
يكون في الكلام حذف على ما هو الاصل وقوله والمعنى لم  
امنعك جهدا يحتمل تضمين معنى المنع والتجوز  
بالالوهية وليس المقصد بكافي الخطاب الى معنيين  
حتى يتوجه ان الاولى ان لا يتبعين المفعول المحذوف  
قصدا الى التعميم وان عدم منع الاجتهاد لا يحصل  
احدا مخاطبا كان او لا **قوله** اضافة للمصدر  
نصب على المصدر وتمايشعر به الكلام اي اضافة  
الترتيب الى ما ذكر اضافة اوجه الحال والعامل  
فيها ما في معنى اي المقتضى من معنى التفسير  
افسر ترتيبه بما ذكر حال كونه اضافة لقوله تعالى  
هذا فعلى شيئا فان العامل في الحال اعني شيئا معنى  
حرف التبيين واسم الإشارة ولك ان تجعل العامل  
ما يشعر به الكلام من معنى التفسير ثم الظه على الاول



طلب سبويه فاسل المصدر على الظرف فيكون  
ما كافيته رتبة من الفعل اقول هو قاس  
مع الفارق فان الظرف قد انة يقتضي  
التعلق بالفعل نحو المصدر فالوجه  
المصدر بالظرفية المجهول بعد انة

والثالث تقدير الفعل وحذف الالفم الا ان يكسفي  
با شعاع الكلام بمعنى الفعل كما نقل عن سبويه في مروت  
به فاذا له صوت صوت جمار ان ناصب المصدر  
هو معنى الجملة لا شعاعها بمعنى الفعل واما على الثاني  
فلا حاجة الى اعتبار حذف الفعل لان الحال كالظرف  
يعمل فيه العمل الضعيف بمعنى حرف النفي وصر في التنبيه  
والاشارة كما سبق فيجوز ان يعمل فيه معنى حرف  
التفسير **فهم** تقريرا يحتمل اوجها احدها  
ان يجعل تقريرا علة لقوله رتبة وشبهة  
او طلبا على اختلاف النسخ علة لقوله لما بالغ  
وعكسه ترجيحاً بالانقضاء وان يجعل كل واحد منهما  
كل منهما وان يجعل كلاهما علة للاخير وان  
يجعل علة للاول والفضل للمتقدم كما ان القصة  
في المتأخر وكلامهم لهم بالنظر الى اللفظ يحتمل الوجه  
الثاني والرابع ويحتمل ان يوجه بحيث يحتمل  
الثالث بان يقال قوله تقريرا وان كان علة لكل  
من الفعلين الا انه نقرض لوجه عتيقه للاخير  
لانه المحتاج الى البيان لما فيه من ضرب خفا وادراج  
المعنى في قوله معنى لما بالغ كانه للاشارة الى ان  
تركبت المبالغة ليس عين معنى لما بالغ لوجوب  
تفاير المتضمنين والمتضمنين ولو كان يذكر المعنى لفتح  
ايضا لان اللفظ متضمن معناه فيتضمن ما يتضمن  
معناه لان متضمن المتضمن للشيء متضمن لذلك  
المتضمن لم يكن كان الكلام خاليا عن ذلك المعنى

**فهم**

ونعم الوكيل عطف اتماعا على جملة هو حسي قيل لان ان الواو  
ليطف بل للاعتراض على مذهب من يجوز وقوعه آخر الكلام  
ولو سلم فلا ثم ان المقطوف عليه هو حسي او حسي لولا يجوز  
ان يكون انا اسئله انة فانه جملة خالية وعطف الانشاء  
على الاخبار في جعل لها محل من الاعراب جائز لا جواز لنفي  
جوازه ولو سلم ان المقطوف عليه هو حسي فانها يلزم  
ما ذكر من عطف الانشاء على الاخبار ولو كان هو حسي  
جملة اخبارية وهو لم لا يجوز ان يكون انشائية  
ولو سلم فيجوز ان يقدر المبتداء في نعم الوكيل اي وهو  
نعم الوكيل اي مقوله في حق ذلك فيكون وهو نعم الوكيل  
جملة اسمية متعلق خبرها انشائية وهذا لا يوجب  
كون الجملة انشائية ولو كان المقطوف عليه حسي لا يلزم  
عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة الانشائية ح يفتح  
خبر للمبتداء فلا بد من التأويل بمقوله فيه ذلك فيكون  
عطف مفرد جملة انشائية ولو سلم فاللازم عطف  
على الاخبار فيما له محل من الاعراب ولا شبهة في جوازه  
ويمكن ان يقال الاصل في الواو العطف دون الاعتراض  
فيحمل على الاصل سيما اذا لم يستقم الاعتراض على  
مذهب الجمهور والمعطوف على الحال حال فلا يجوز ان  
يعطف الانشائية على الحال لاستلزامه وقوع الانشا  
حالا فانه ممنوع وقصده عما نقل في الحوشية تنبيه  
الحقيق وجه العطف وتبيين وجه التركيب  
لان هذا العطف ممنوع والاصل في الجملة الاخبارية

نية



سما الاسمية فان نقلها الى الاشياء اقل قليل و  
الاسمية التي خبرها انشائية ينبغي ان تكون انشائية  
على القول لعدم التاويل كما اختاره وهم الله كما ان الاسمية  
خبرها مفرد يتمم الاستفهام نحو اين زيد وكذلك  
والاسمية التي خبرها فعلية في حكم الفعلية في فادة التجدد  
والانشائية اذا وقعت خبرا فلا حاجة الى التاويل  
فهرى باقية على الانشائية واعلم ان اللفظ من كلام الشرح  
ان المذكور هنا اعتراض لا تبين وتحقيق وقد بينا  
وجبه في الحاشية **ح** كما سبقت انشاء الله  
تعالى حيث بين في صدر الحاشية انهما من الفن الثالث  
استدلالا بان المصنف ذكر في الايضاح ان ما جعل الحاشية  
فيه من الشفرات الشعرية وما يتصل بها من الاشياء  
التي يذكرها في علم البديع بعض المصنفين  
**ق** ناسب ذكرها بطريق التعريف العريضي اشارة  
الى السابق يقاله ان المعروف في التعريف العريضي  
ان يذكر السابق ثانيا بلفظ وينبغي ان يجوز ذكره  
بمرادفه ايضا والسابق ههنا انما هو المصطلح و  
البيان والبديع فلم يذكر هنا ما يشعر بكونها فنونا  
فكيف يجعل الفنون اشارة اليها وليس جواز ذلك  
باعتبار ان يكون فنونا ظاهرة جدا يغني ظهوره  
عن ذكره فيكون معنى الفن الاول باعتبار كونه اشارة

الى علم المعاني بمعنى علم المعاني فيلحق علم المعاني عليه  
وهكذا الفن الثاني والثالث ويمكن ان يجاب عنه  
بان الفن الاول اشارة الى ما ذكرنا ولا وهو الذي  
يحتسب ربه عن الخطاء في تأدية معنى المراد والفن  
الثاني الى ذكر ثانيا وهو الذي يحتسب ربه عن التعبد  
التعقيد المدقوى والفن الثاني الى ما يعرف به وجوب  
تحسين الكلام لا يقال قد ذكر سابقا ان الذكر  
يحتسب ربه عن الخطاء في تأدية المراد هو علم المعاني  
فلو جعل الفن الاول اشارة الى ما يحتسب ربه عن  
الخطاء في تأدية المراد كان حمل علم المعاني عليه  
تكرارا خاليا عن الفائدة لا نقول لما بعد العبد  
في الفن الثاني والثالث افاد الاعادة فيها فافرد  
ذلك في الفن الاول ايضا نظما للفنون الثلاثة في  
سلك واحد **ق** ما خوخة من مقدمة الجيش  
اذا دانتها منقولة عن المناسبة ظاهرة بينها وبين  
لفظ المقدمة العلم ومقدمة الكتاب حقيقة  
عرفية ويحتمل ان يريد انهما مستعارتان منها  
فيكون لفظ المقدمة مجازا فيهما ولا يبعد ان لا  
يلزم النقل والتجوز بان يقال انهما في الاصل  
صفة خذ في موضوعها ثم اطلقت على طائفة من  
المعاني او طائفة من الالفاظ مقدمة على العلم او  
على سائر الالفاظ الكتاب والثناء اما للنقل من  
الوصفية الى الاسمية او لا اعتبارا بموضوعها مؤثرا



كما قالوا في لفظ الحقيقة والحق ان المقدمة ان كانت بمعنى  
 الوصف اي ذات مؤنثة ثبت لها صفة التقدم و  
 اعتبار معنى التقدم فيها الصحة اطلاق الاسم كالفائدة  
 والثالثة واطلاقها على طائفة مذكورة حقيقة ان  
 كان باعتبار انزيا من افراد المضموم ومجاز ان كان  
 بملاحظة خصوصه وان كانت بمعنى الاسم واعتبار  
 معنى التقدم لترجيح الاسم كما في القارورة والخز  
 فاطلاقها على الطائفة انما يكون حقيقة لو ثبت وضع  
 واضع اللغات المقدمة لهذه الطائفة والظواهر له  
 يشب بل الثابت انما هو وضعها بازاء مقدمة  
 الجيش ولذا قال رحمه الله ان انزيا ماء خوضة من  
 مقدمة الجيش وقوله من قدم بمعنى تقدم فلا يجوز  
 فتح الدالة من المقدمة ولذا قال في الفائق ان الضم  
 خلف وفي بعض الكتب انه يجوز فتحها على انزيا من قدم  
 المتقدم وقيل يجوز كسرهما على انهما منه ايضا لان هذه  
 الطائفة لما فيها من سبب التقدم كانت تقدم  
 نفسها ولا فادقها الشروع بالبصرة تقدم من عرفها  
 من الشارعين على من لم يعرفها **ف** ومقدمة الكتاب  
 لطائفة من كلامه كثيرا ما يقدم المصنفون قدام  
 المقصود طائفة من الكلام يتفع الطالب بادراك معا  
 نيزها في ذلك المقصود ويستعملها بالمقدمة كما يستعملون  
 طائفة من كلامهم فتا او قسما او بابا او فصلا ويجعلون  
 كتبهم مشحنة على هذه الامور استمالا لكل على الاجزاء

ومراد

ومراد رحمه المقدمة الكتاب هذه المقدمة بمعنى انزيا مقدمة  
 جئت جزء من الكتاب فاطلاقها على الطائفة كاطلاق فن الكتاب  
 وقسمه وفصله على ما جعلت اجزائه ولا يحتاج قطعاً الى  
 الى اصطلاح جديد **ف** فلجران حمل المقدمة التي جئت جزءا  
 من الكتاب على مقدمة العلم التي هي معان قطعاً ليس بوجه  
**ف** وانتفاع بها بالبناء هو الواقع في كثير النسخ  
 المصححة وفي بعض النسخ وانتفاع لها باللام فاما ان  
 يكون اللام بمعنى البناء او الانتفاع بمعنى النفع على ما قيل  
**ف** والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب  
 وهو ان مقدمة العلم معان مخصوصة لان الشروع  
 في العلم انما يتوقف عليها حقيقة واما على الفاظ مخصوصة  
 دالة عليها فلا وما عرس من التوقف فانما هو بحكم العادة  
 لا بحسب الحقيقة حتى لو يستتر فهم المعاني من غير  
 الفاظ لم يحجج اليها اصلاً واما مقدمة الكتاب فالفاظ  
 مخصوصة وهي طائفة من الكلام فالمقدمتان  
 مباينتان لا يصدق احد نيزها على الاخرين اصلاً وما  
 يتوهم من قوله رحمه في الشرح في تعريف مقدمة الكتاب  
 سواء توقف عليها المقصود او لا ان النسبة بينهما  
 الخصوص والعموم مطلقاً توهم ساقط فانه لما عرفت  
 مقدمة الكتاب بالالفاظ ومعلوم انزيا ليست موقوفة  
 عليها بالحقيقة فالمراد بالتوقف التوقف العادي  
 والمراد انه يتوقف **ف** على معان نيزها نعم لو ادركت  
 ان مقدمة العلم هي الالفاظ الدالة على المعاني



التي يتوقف معانيها عليها الشرع وحمل التوقف المذكور  
 في تعريفها على التوقف العادي كانت مقدمة الكتاب  
 اعلم منها من وجه لان مقدمة الكتاب اذا جعلت ما يده  
 على مقدمة العلم بالمعنى المشهور فقط فيصدق مقدمة  
 العلم بالمعنى المذكور اي الفاظها ومقدمة الكتاب على شئ  
 واحد واذا اختلفت عنه ولم يكن شئ من فيها بدون  
 مقدمة العلم بمعنى الفاظها وبالعكس لان ما هو الفاظ  
 مقدمة العلم يتقدم حينئذ اما المقصود بالمقدم امامه  
 مقدمة الكتاب دون مقدم العلم والذيل لا يتقدم امامه  
 مما يده على مقدمة العلم مقدمة العلم بمعنى الفاظها دون  
 مقدمة الكتاب واما اذا جعلت مقدمة الكتاب متقدمة  
 على ما يده على ما يده على مقدمة العلم وعلى غيره فالظاهر  
 يصدق مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم وبالعكس لان  
 مقدمة العلم بعض من مقدمة الكتاب فيصدق على  
 المجموع مقدمة الكتاب دون مقدمة العلم وعلى البعض  
 مقدمة العلم دون مقدمة الكتاب اللهم الا ان يجعل  
 مقدمة الكتاب اسما مشتركا بين كل الطائفتين المذكورة  
 وبين بعضها فيصدق على البعض المتقدمتان والحاصل  
 ان ههنا مقدمتين مقدمة العلم والفاظ دالة عليها  
 ومقدمة الكتاب ومعان مستعار منها والنسبة بين  
 المقدمتين هي التباين اللهم الا ان يتركب الازدواج  
 المذكور وبين الفاظه مقدمة العلم ونفس مقدمة  
 الكتاب هي العوم من وجه وكذا بين مقدمة العلم ومقدمته

ليس هذا من تمام بيان النسبة  
 اوقد تبين بيان العلم من وجه  
 وجه بيان اجتماعهما في مادة  
 افتراق ان مثل كل من الاخر  
 مادة فالمقصود هنا تحقيق  
 ذلك هل هو من جهة قول الا  
 اجتماع او من قول الافتراق  
 فالظاهرة من قول الافتراق  
 كل منهما من الاثر التام  
 الا ان يقال الى لون مقدمة  
 الكتاب اسما مشتركا بين  
 العلم والبعض فيكون البعض  
 من مادة الاجتماع والتكلم  
 الافتراق مقدمة الكتاب  
 عن مقدمة العلم متقدمة

ومقدمة

مقدمة الكتاب بوصفها المفرد اجزى المفرد والكلام على  
 ظاهرهما خرج بعض الالفاظ اعني المركب الناقص مع ان  
 القصاصة يتصرف بها جميع الالفاظ لا يختص بها بعض دون  
 بعض فلا يده من تاويل في المفرد او الكلام حتى يتناول  
 هذا المركب فاختار البعض التأويل في الكلام بحمله  
 على ما ليس بمفرد بقريضة مقابلة بالمفرد واختار دمج  
 التأويل في المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقريضة مقابلة  
 بالكلام ورجح على الاول باية قد عرفت في المفرد اطلاقه على  
 ما يقابل مقابلة فاذا قيل ان المركب يراد به ما ليس  
 بمركب وبالغشى والمجموع يراد به ما ليس بواحد  
 منهما وبالوصاف يراد به ما ليس بمصاف ولم يعرف في  
 الكلام ذلك بل انه انما يطلق على المعنى الاصطلاحي  
 اي المركب التام او الغشوى اي اللفظ مطلقا وحقيقة  
 الامر راجع الى انهم هل يطلقون على المركب الناقص الكلام  
 الفصيح او المفرد الفصيح وان اطلقوا عليه الكلام فالحق  
 ما اختاره البعض وان اطلقوا عليه المفرد الفصيح فالحق  
 ما اختاره رحمه الله وتقريرهم فصاحبه المركب الناقص المفرد  
 بالخلوص عن الغرابية وتناظر الحروف ومخالفة الضال  
 يرشدك الى ان الحق هو الاول لانه لا شك ان يوجد في  
 المركب الناقص تناظر الكلمات وضعف التاليف  
 التعقيد لفظيا او معنويا فلو جعل هذا المركب داخل  
 في المفرد على ما اختاره رحمه الله ينبغي ان يكون فصيحاً



مع كماله على هذه الامور الخجلة بالفصاحة لانه يصدق عليه  
 انه فالص من الغرابية وتشاف الحروف ومخالفة القياس  
 والتشابه لا يليق بحاله عاقل فاذا لم يكن فصيحاً يكون  
 تعريفه لفصاحة المفرد غير مانع فلا بد من ان يراد فيه  
 الخلو من هذه الامور حتى يصير مانعاً ودعوى ان هذا  
 الامور انما يختل بالفصاحة في الكلام دون المفرد غير  
 مجموع لان نظمه انما يختل بالفصاحة مطلقاً واذ كان  
 في تعريف فصاحة الكلام دون المفرد بناء على انما انما  
 يوجد في الكلام فقط فلو وجدت في المفرد على ما اختار  
 رحمه الله لزم ان تذكر في تعريف فصاحته ليس  
 مانعاً كما ذكرنا وما يؤيد ما ذكرنا انه اذا كان مركباً  
 من الموصوف والصفة مشتملاً على تنافر الكلمات يكون  
 فصيحاً على تقدير دخوله هذا المركب في المفرد  
 ولو اعتبر فيه اسناد حتى صار كلاماً لزم ان  
 ينقل غير فصيح مع انه لا يزد ولا ينقص من الفصح  
 فيه حركة فضلاً عن الحروف ولا يخفى شاعته وايضاً  
 اذا حتم الى هذا المركب لفظ من القران في غاية الفصاحة  
 لزم ان لا يكون فصيحاً بعد ان كان فصيحاً قبل انضمام  
 هذا اللفظ الفصيح وهذا ايضاً يشنع بقى ههنا شئ  
 وهو انهم فسروا المفرد بما لا يبدل جزء لفظه على جنسه  
 فيتناول الاعلام المركبة نحو بروه تحركه وشاب  
 قرناها ومن المعلوم انه يجوز استعماله على تنافر الكلمات

على ما سأل مقدار كانت يقال اذا كانت  
 هذه الامور ما يختل بالفصاحة مطلقاً  
 لو لم يكن في تعريف فصاحة الكلام  
 ذكرها الذي تعريفه فصاحة الكلام  
 بان ذكرها آه عبد الله

مثل

مثال ان يستعمل شخص بامدحه امدهم فينبغي ان يكون  
 فصيحاً لانه مفرد ولو يشترط في فصاحته الخلو  
 عن تنافر الكلمات او يضاف في تعريفها الخلو عن ايضاً  
 مانعاً والاول فاسد فتعين الثاني وغاية ما يمكن يقال  
 ان المراد بالمفرد الكلمة وانما هي مفردة باللفظة ان اللفظ  
 الواحد على ما ذكر في المفصل وتاء اللفظة يخرج الاعلام  
 المركبة وان كان المشهور في اكثر كتب النحو انها كلمة  
 او يقال هذه الاعلام مركبة مورو ولفظاً والمعر في  
 في الفصاحة انما هو نفس اللفظ اذ لم يسمع كلمة  
 بليغة او رد عليه بان لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة ما  
 بالبلوغه عدم اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره رحمه الله  
 وهو ما ليس بكلام وان كان مركباً فالدليل ان  
 من الدعوى واجيب بان اراد بالكلمة ما ليس بكلام  
 كما انه اراد بالمفرد ذلك لكن لا يخفى ان اطلاق الكلمة  
 على هذا المعنى بعيد واما على تقدير ان نفس الكلام هو  
 بما ليس بكلمة ويؤيد بالمفرد معنى الكلمة فلا يخلو  
 انما هي باعتبار معنى المطابقة لان بلاغة الكلام  
 مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وبلوغته المتكتم  
 ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فالمطابقة  
 معتبر في كثير مما قيل مراد هذا القائل ان البلاغة  
 عند العرب ليست الا بالاعتبار للذكور فصيح ما ذكر  
 من التعليل لان حاصله يرجع الى السماع ولا استقرار  
 كما اختاره راحة الله من التعليل ويمكن ان يدعى بان

فصح فالله دليل ان الدليل هو  
 اتصاف الكلمة التي هي اللفظ  
 المفرد الذي هو اللفظ  
 الاعم ولا الم يستلزم الدليل  
 في الاخص مستلزم الاعم  
 شامخ في العبارة اعتماد على ظاهر  
 المقصود والامر سطر في مثله فلو  
 ان الامر انما المأخوذ في الدليل هو  
 الاتصاف بالبلاغة افصح من المأخوذ  
 في الدعوى عبدالله الزور



بان كون البلاغة بهذا الاعتبار انما عرف عند العرب  
 بما في الكتب من اخذ المطابقة في تعريف البلاغتين  
 ولم ينقل ذلك عن العرب اصلا وهو **قوله** الفية  
 المشتركة في امرين تفسير المختلفة وبيان  
 لما هو مناط التعذر والاختفاء ان المراد من امر  
 يعمر امر يصح تعريفها وبيانها لهما ولم اختصاص بها  
 والا فاما المفرومات العامة بعم المعاني المختلفة و  
 اثرها مشتركة فيها وقد اورد على ابن الحاج فيما  
 فعل من قحة المشتكى اولا ثم تعريف القسمين  
 بالاجابة اليه لان القسمين مشتركان فيما  
 يصلح تعريفهما وهو المذكور بعد الا واخواتها كما  
 ذكر صاحب اللباب **قوله** وتفسير الفصاحة  
 بالخلوص لا يخ عن تسامح لما ذكر في الشرح ان  
 الفصاحة عندهم هي كون اللفظ جاديا على القرائين  
 المستنبطة عن استقراء كلامهم كثير الاستعمال على  
 النسبة العرب الموثوق بعريتهم وما ذكره المقصود  
 من الخلوص لا شك انه ليس عين هذا الكون ولا  
 امر صادقا عليهم فلا يصح تفسير الفصاحة التي هي  
 هذا الكون بما ذكر من الخلوص فان ادنى درجات  
 التعريف ان يكون صادقا على المعرف وصدق  
 الخالص من هذا الخلوص على الكائين هذا الكون  
 لا يوجب صدق الخلوص على الكون فان صدق  
 المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على

لما أخذ

على المأخذ كما ناطق وكاتب والخلق والكتابة نعم قد يجتمع  
 الصفة فان كما في الماشي والمستحرك والحشي والحرك  
 لا يقال اذا لم يصدق الخلوص على الكون الذي هو الفصاحة  
 لم يصح تعريف الفصاحة بالخلوص اصلا فكيف يحكم بالتسامح  
 لانا نقول ان الادباء كثير ما يتسامحون في التعريفات  
 ويكتفون بمجرد ان تصور المعرف يستلزم تصور المعرف  
 ولا يحفلون على قاعدة المعقول من وجوب كون المعرف محولا  
 مع ان من لعل المعقول من يجوز التعريف بالتباين كتعريف  
 البيت بالجد وان الادب والسقف وما ينقل عنه من ان  
 وجه صحة التعريف في الجملة حسنا قصد المتباعدة وادعاء  
 ان الخلوص هو الفصاحة فزيادة تصحيح ولا يتوجه  
 عليه ان مثل ذلك لا يلتفت اليه في التعريفات لان  
 الامباء كثيرا ما يعتبرون ذلك بل ادى في منه في التعريفات  
 وقد قيل وجه التسامح ان الفصاحة وجودية والخلوص  
 عديم فينتج عليه منع كونها وجودية ولو سلم فلا شك  
 صحة رسم الوجودي بالعدمي من غير تسامح فيه **قوله**  
 نقل العقاص ومثني ومرسل في جمع العقاص مع افراد  
 المثني والمرسل لطيفة وهي الاشارة الى ان العقاص  
 مع كثرتها تغيب في الاخيرين مع وحدتها وقيل العقاص  
 بمعنى المذاذي اي يستمر المذاذي في الشعر ويروى  
 في البيت المذاذي تغيب المذاذي في مثني ومرسل والمذاذي  
 خشية ذات اطران يذرى بها الطعام وينقي بها  
 الكدس والمراد في البيب المشط وفي التغيير جوابات الحنفية وغيرها  
 شان

لما أخذ

تسامح ترك الاحتياط  
 وان ادى الى الخطا صرح  
 الذين في مثني شعر الشمسية  
 وبهذا الايراد الايراد عيب  
 صاحب الادب اعلم العربية انما سمي  
 علوم العربية بعلم الادب لان الادب  
 رعاية الامور المستحسنة والاعتداف  
 عن الامور المستحسنة ويعلم العربية  
 يحصل رعاية الامور المستحسنة  
 في الكلام وبمجرد من الامور المستحسنة  
 المستحسنة فيعلم الادب شعر  
 التام  
 ما ياكدر برمتي  
 جعي مذارى كلود



استخرجت خصة  
٩ ٨٧ ٤ ٥ ٢ ٢ ١  
أحدث طبقك  
٨٧ ٩ ٥ ٢ ٢ ١

عنه بالمدادى مبالغة لطيفة **في** من المرسوسة الرخوة  
الحروف المرسوسة **في** استخرجت خصة والمجسورة ماعداها  
والشديدة حروف أجدت طبقك والرخوة ماعداها  
وما عدا حروف لم يتوغلنا وهذه الحروف شتى للفتنة  
بين الرخوة والشديدة **في** على ان هذا القائل فسر  
الكلام بما ليس بكلمة يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات  
في فصاحة الكلام على قوله كشي من هذا على قول من فسر الكلام  
بالمركب التام واذا كان مدخلية أكثر كان القول  
بوجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته افسد على قوله  
لان على قول غيره لو وجد كلام فصيح في الجملة وهو المركب  
النافع بدون فصاحة كلماته لانها انما اشترطت  
في فصاحة الكلام والمركب الناقص ليس بكلام **في**  
والقياس على الكلام العربي فله الفساد يعني انه اثبت  
جواز عدم فصاحة كلمة من كلام فصيح بالقياس  
على جواز عدم عربية كلمة من كلام عربي فانه وقع  
في القرآن الذي هو كلام عربي لقوله تعالى انا انزلناه  
قرآنا عربيا اي انزلنا القرآن كلمات غير عربية  
بل فارسية كالاستبرق والسجيل اورومية  
كالقسطن او هدية كالشكاة وهذه القياس  
فاسد لان وقوع غير العربية في القرآن ثم وما ذكره  
من وقوع الاستبرق واخوانه في القرآن لا يوجب  
ذلك لان كونها غير عربية مع بل انها جاءت عربية  
ايضا لجواز ثبوت اللغتين كالفارسيون والتتور

الوسم

ولو سلم كونها غير عربية فكون القرآن عربيا ثم والفتير  
في قوله انا انزلناه راجع الى السورة لا الى القرآن كما قيل  
واطلاق القرآن على بعضه شائع ولو سلم كون القرآن  
عربيا فعناه كونه عربي النظم والاسلوب لا عربي  
المتن فالينا في كونه كلمات غير عربية ولو سلم انه  
عربي المتن فذلك باعتبار الاغم الاغلب لان  
ما هو غير عربي من كلماته اقل قليل بالنسبة الى  
العربي ولا يجوز مثل ذلك في الكلام الفصيح لان  
فصاحة الكلام شرط في فصاحة الكلام وعربية  
الكلمات ليست شرطا في عربية الكلام بل يكفيها  
عربية أكثر كلماته ولو اريد ان يقوله المعلوم من  
كلامهم ان فصاحة المركب التام والمركب مطلقا  
يشترط فيه فصاحة كلماته واما اذا كان عدة  
من افراد الكلام مستحاة باسم كالسورة او القرآن  
مثلا فانه يعلم انه يشترط في فصاحة مثل هذا الكلام  
فصاحة كل كلام وكلمة منه ففي اشتراط فصحة  
قوله لا اعهد سوا اعبر كلاما ان اخذ مع  
ضميره او لان له يؤخذ في فصاحة السورة او  
القرآن تاملا واشترط فصاحة الكلمات في فصاحة  
الكلام لا يوجب ذلك الاشتراط **في** فمجرد انما  
القرآن على كلام غير فصيح يعني ان له يلزم خروج  
السورة عن الفصاحة فاشتماله القرآن على كلام غير  
فصيح لا يلزم البتة اما اذا اعتبر الاعمده



كلاما فلفه وانما اذ لم يعتبر فلان عدم فصاحته يوجب عدم  
 فصاحة الكلام الذي هو جزوه لا اشتراط فصاحة الكلمات  
 في فصاحة الكلام ووجه قوله بل كلمة غير فصيحة مع  
 ان عدم فصاحة الكلام لا يوجب من ان اللازم ابتداء  
 على تقدير عدم فصاحة الكلام وعلى تقدير عدم فصاحة  
 كلمة وان كان هذا مستلزما للاول فاشارة الى ان  
 كلام من اللازمين مستقل بالفساد من غير احتياج  
 الى ملاك حظه استلزام احداهما للآخر ولما كان كون احتمال  
 القرآن على كلمة غير فصيحة مستلزما للفساد اظهر  
 في ابطال كلام هذا القائل قال بل كلمة غير فصيحة  
**ف** مما يقود الى تجليب ويجزى النسبة الجرح او  
 الجرح لان احتمال عدم الفصيح اما بعدم علمه تعالى  
 بانه غير فصيح او بان الفصيح اولى من غير الفصيح  
 فيلزم الجرح اما بعدم قدرته تعالى على ايراد الفصيح  
 بده غير الفصيح فيلزم الجرح لا يقال القسم الثالث  
 محتمل وهو ان يكون بقاؤه قادرا على ايراد الفصيح بدلا  
 غيره وعالمنا بعدم فصاحته وبان الفصيح من حيث  
 هو فصيح وان كان اولى لكن لم يورد الحكمة له تعالى  
 في ذلك لانا نقول ظاهرا لا حكمة في ذلك لان القرآن  
 انما اتى به معجزة وتصديقا للرسل عليه السلام  
 والاعجاز انما هو بالبلغة والفصاحة على التصحيح  
 فان قلت غاية الامر ان الثالث ايعى باطل لكونه  
 سفرا وخرجا عن الحكمة فلم لم يتعرض له ولم يقل

ف

لانسبة الجرح او الجرح او الشبهة قلت لما كان المستقيم  
 ينتج الجرح فنتج تدخل في نسبة **ف** اي مدققا  
 مطلقا لهذا موافق لما في الصحاح والرجح دقة  
 في الحاجين وطول وزججت المراجعة حاجب لادقته  
 وطولته والمذكور في الاساس ان الزجج دقة الى الجرح  
 واستقواسه واجب اذج وزججت المرادة  
 حاجبها وبقا يستدل على اعتبار معنى الاستقواس  
 بقوله حسان بن ثابت في مدح النبي **م** بعينين  
 عجاوين **م** من تحت حاجب اذج كشف  
 الفنون من خفي كاتب فان التشبيه بمشق النون  
 انما يحسن باعتبار نومون مدوي معنى الاستقواس  
 وفيه انه انما يتم لو كان قوله كشف النون بيانا لقوله اذج  
 وهو مذهب الجوزان يكون بيانا لتصانف الحاجب  
 بالاستقواس بعد بيان انصافه بالدقة و  
 الطول بقوله اذج وترك العطف في قوله كشف  
 النون ربما يدفع المناقشة **ف** اي كالسيف الشريحي  
 او كالتسريح لا بد له من هذه التخرج من ان ينطق عنه  
 فاعدهم ويكن توجيهم بان لا يقتضي التفعيل  
 بجرح بمعنى النسبة الى اصله كالمقتضى كالمقتضى  
 والمندرج الى المستوب المقيم والمنسوب الى تدار  
 فالمستخرج بمعنى المنسوب الى التسريح او التسريح  
 او المستخرج اي بالمشابهة فالمستخرج اسم مفعول من  
 سرحته بمعنى نسبة الى التسريح كالمتمم والمندرج  
 من تمتته ونذرت بمعنى النسبة وقوله كالسيف



السترجي او كالسترار يكون بيان الحاصل المعنى هذا  
 توجيه التخرىج واما وجه هذه فروانه لا يتبادر  
 من نسبة الاستراج والسترج معنى مشابهة لم  
 وايضا الغالب الشايع ان يكون المنسوب اليه مصدر  
 فلا بد من هذا الفعل نحو كفرته وفسقته اى نسبة الى  
 الكفر والفسق وهم نالين كذلك واما التوجيه بانه  
 من قبيل قوس الرجل اى صاير كالقوس فالسترج  
 بمعنى الصائر كالسترجي او كالسترار او بانه  
 من عوق الرجل اذا صار غوانا فالسترج بمعنى  
 الصائر سرجيتا او سراجا على معنى التشبيه اى  
 مثله او بانه من ورق الشجرة اى صارت  
 ذات اوراق فالسترج بمعنى الصائر ذاسلج و  
 هذا يختص بالتخرىج الاخير ويورد على القول انه  
 انما يستقيم لو كان السترج تكسب الراء لكن ما يقتضيه  
 فان قلت لم يجعلون اسم مفعول يمكن  
 تقريره بوجهين احدهما انهم لما حكموا بقرابة  
 سترج حكموا بانه ليس اسم مفعول منه لان كونه اسم  
 مفعول منه يخرج عن القرابة بناء على ان سترج الله  
 وجهه ليس عربيا وفيه نظير لانه لا منافاة بين  
 غرابية سترج وكونه اسم مفعول من سترج فان عدم  
 غرابية سترج الله وجهه مع وقد جعل رحمة الله في سترج  
 المفتاح سترجا اسم مفعول من سترج اه وغريبا  
 وقد ذكرنا وجه دفعه في الحاشية وثانيتها انهم  
 ذكروا في تخرىجه وجهين وكونه اسم مفعول من

من سترج فان عدم غرابية سترج الله من سترج الله وجهه  
 ثالث علم لم يذكره وفيه ان الجواب الثاني من السؤال وهو  
 قوله او يكون من باب الغرابية ياتي عن ذلك لا يمكن دفعه  
 وايضا قد ذكرنا وجه تخرىج سترج من السترار انه اسم  
 مفعول من سترجه اى نسبة الى السترار بالمشاركة وقوله  
 كالسترار بيان الحاصل المعنى ويمكن دفعه هذا ثم انه اجاب  
 عن السؤال بوجهين الاول يحتمل ان يكون سترج له وجه  
 مولد مستحدا من السترار وحي تقريره وجوه احدها  
 انه اذا كان مولدا احادنا بعد حكمهم بالغرابية فقد صح حكمهم  
 به لانه لم يوجد حال الحكم حتى لا يصح الحكم بناء على جعله  
 اسم مفعول من سترج وفيه ان الظاهر الحكم بالغرابية ليس  
 سببا على توليد سترج الله فان الاول من ائمة المعاني  
 والثاني ائمة اللغة والثاني انه اذا كان مولدا لا يفيد  
 جعل سترج اسم مفعول منه حروجه عن الغرابية لان المولد  
 غريب وفيه انه لا يبقى بين وجهين الجواب فرق بعينه  
 والثالث انه اذا كان مولدا لم يصح جعل سترج اسم  
 مفعول منه لانه لفظ اصلي ولا يخفى ما فيه والوجه  
 الثاني من الجواب ان سترج الله ايضا غريب فلا يفيد  
 جعل سترج اسم مفعول منه حروجه عن الغرابية وفيه انه  
 اذا كان مولدا كان غريبا فلا يحسن ايقاع الغرابية  
 في مقابلة التوليد وايضا قد سبق ان هذا الجواب  
 لا يستقيم على الثاني للسؤال هذا تقرير الجواب  
 الاول وجهي تقرير السؤال واما على الوجه الثاني  
 فله وجهين ثاني وجهي الجواب اصله وكذا ثانيا وجهه

السترج من السترار  
 او من الغرابية  
 او من السترار  
 او من الغرابية



تقرير الوجه الاول من وجوب الجواب ولما كان في هذه  
 من التشبه والمناقشات وان امكن دفع بعضها  
 غيرها الى قول قلت هو من هذا القبيل وما خذاه  
 يعني ان يستخرج الله من قبيل الغريب وفيما لا خوف  
 من استخراج كما المستخرج فلا يضيد جعله لهم مفعول  
 منه خروج من الغرابية **قوله** استعير كحل واضح معروف  
 اقتصر على معنى الاشتباه مع ذكره رحمه الله في شرحه ان  
 كشاف انه استعارة للتشريف والاشتباه لا فائدة بظهورها  
 الى ان وصف القلب بالشرف ليس له كسبة معني و  
 ليس بذلك **قوله** افما هي من جملة الغرابية ان اراد ان  
 الغرابية مشتقة عليها كما قال في الشرح لان الكراهية  
 داخل تحت الغرابية فكراهية هذا اللفظ الغرابية  
 المشتقة عليها ثم كيف ولم يذكر في تفسير الوجوه  
 ما يدل على الكراهية وان اراد ان الكراهية بسبب الغرابية  
 ومن جملة ما يلزم ان يكون كل غريب كراهية وهو مع  
 وكوسم فمراد صاحب القيل احد الامرين اما الخلو  
 عن الكراهية داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد  
 من كونه في تعريفها واما ان الكراهية مخلقة بالفصاحة  
 فلا بد في تعريفها من ذكر الخلو عن الكراهية والام يمكن  
 التعريف ما نفيا ولا يندفع شيء منهما بما ذكره رحمه الله  
 من ان الكراهية بسبب الغرابية اما الاول فلا بد ان يلزم من  
 اعتبار انتفاء النسب الخاص انتفاء المسبب  
 لجواز ان يستسبب شيء بسبب شيء ولان  
 النسب يلزم والمسبب لازم ولا يلزم من

ط  
 ولا يخفى ان الغرابية هي المعنى كسبها من عبارة  
 المختص خلاف الظاهر على ما  
 التفت

انتفاء المذموم انتفاء اللازم لجواز ان يكون اللازم اعتم  
 فلو ذكر رحمه الله ما يدل على ان الكراهية سبب للغرابية  
 اندفع الشك لان انتفاء المسبب موجب انتفاء السبب  
 مطلقا **قوله** وقيل لان الكراهية اشارة الى ما ذكره الخالي  
 وحاصله ان الكراهية في التمتع اما ان يرجع الى النعم  
 لا الى نفس القفط واما ان يرجع الى نفس القفط لغرابية  
 واما ان يرجع الى نفسه لاشتماله على تركيب يتغير الطبع عنه  
 فعلى الاول لا خفاء ان ذكر الكراهية مستغنى عنه وكذا على  
 الثاني لان قيد الغرابية يعني عنه واما على الثالث فلا بد  
 من ذكرها لانه ان يذكر في تعريف الفصاحة الخلو عن  
 الاشتغال بالذكور لاشتماله بالفصاحة جزما اذا عرفت  
 ذلك عرفت انه لا يتجه عليه نظره رحمه الله ان اراد  
 انه قد يكون الكراهية في بعض الالفاظ ثابتة مع قطع  
 النظر عن النعم لان الخالي لم يذكر ذلك بل يثبت حيث  
 ذكر ان الكراهية قد يكون للغرابية او لاشتماله المذكور  
 لا للنعم وان اراد به ان الكراهية حيث كانت  
 يكون ثابتة مع قطع النظر عن النعم واما ذكر لفظ الجبر  
 شئ على سبيل التمثيل فاشياء مشكل **قوله**  
 حال من الضمير في غلو صفة فيكون المقيد بهذه الحالة هو  
 الخلو عن كل شيء العالم في ذى الحالة فينتج عليه انه  
 لا يستقيم به الاحترار عن مثل زيد اجلل بل يلزم  
 ان يكون مشكلا لما فصيح لا انه يصدق عليه انه خال  
 عن الامور المذكورة حاله فصاحة كلماته وهي ان يقال  
 زيد اجلل كما نقوله عدالة الرجل ان يستخرج عن التلخيصات



حاله اختياره فاذا ارتكب شيئا منها في حالة اضطراره  
 فلا يسقط عدالته بل يكون عادلا لانه يصدق انه منه  
 عنه حال الاختيار وان ارتكبها للاضطراره فلم يقدح  
 الاو كجاب للاضطرار في صدق الاشتراء في حالة الاختيار  
 فكذلك لا يقدح عدم الخلو في حال عدم فصاحة الكلمات  
 وهي ان يقال زيد اجلل في صدق الخلو في حال فصا  
 حتها وهي ان يقال زيد اجلل والجواب انه انما يصدق  
 عليه ان لو كان لقولنا زيد اجلل حال فصاحة الكلمات  
 وما وصم بل هذه الحالة انما هي لقولنا زيد اجلل وهو  
 غير قولنا زيد اجلل فلم يثبت كلام واحد له  
 حال فصاحة الكلمات وحاله عدمها ليس بمتعين ما ذكر  
 كما وجد شخص واحد له حال الاختيار وحاله  
 الاضطرار فاستقام ما ذكرنا فيه **فصل** لانه يكون  
 قيدا للتشافر لانه العامل في ذي الحالة اعني الكلمات  
 فيكون قيدا للمنتفي لانه اعتبر في الفصاحة الخلو  
 عنه ولا يكون قيدا للخلو حتى يكون قيدا للمنتفي  
 واذا كان قيدا للمنتفي يكون المنتفي داخلا في كلام فيه  
 تقيد فيكون المنتفي راجعا الى القيد على ما هو المقرر  
 عندهم من رجوع النفي الداخل على المقيد لا قبله فيلزم  
 ان يكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة  
 الكلمات مع وجود التشافر لانتفاء التشافر مع وجود  
 الفصاحة وهو عكس كلتي للمقصد ولئن تنزل عن الفصح  
 ذلك فلا أقل من ان يصدق التعريف على صورته وجود  
 التشافر مع انتفاء فصاحة الكلمات ولذا قال رحمه الله

ويعني

ويلزم ان يكون الكلام المشتغل على تشافر الكلمات الغير  
 الفصيحة فصيحيا لان هذا لازم البتة سواء اقتصر  
 على ان الاصل رجوع النفي الى القيد او ضم اليه حديث  
 المتنزل لان اللازم على الاول ان يكون هذا الكلام  
 هو الفصيح لا غيره وعلى الثاني ان يكون هذا الكلام  
 فصيحيا وان كان غيره ايضا فصيحيا فكونه فصيحيا قد  
 مشترك بينهما ثابت على تقدير كل منهما فاذا ذكره ههنا  
 اوله مما وقع في الشرح انه يستلزم ان يكون الكلام  
 المشتغل على الكلمات الغير الفصيحة متناظرا كانت  
 او لا فصيحيا لانه انما يستقيم على تقدير التنزل وان  
 كان يمكن توجيهه بانه اذا ان يستين غاية فساد  
 هذا القول فذكر انه يصدق التعريف على صنفين  
 من الكلام لا يصدق المعرف على شئ منها فالمقصود هذا  
 المقصود ببن الكلام على التنزل كذلك خبر بان الفصح  
 في عدم صدق التعريف على شئ من افراد المعرف الاثر منه  
 في صدق على المعرف وعلى غيره وان كان الغير الصالح  
 عليه التعريف في الثاني اكثر منه في الاول فان قلت  
 اذا اضل التشافر مع الفصاحة كما يدل عليه التعريف على ما ذكره  
 ههنا فلا بد من التشافر مع عدم الفصاحة اولى قلت  
 لا يلتفت الى مثل ذلك في باب التعريف فانه يكفي  
 في فساد التعريف صدق على غير المعرف سيما اذا كان  
 صادقا على الغير فقط دون شئ من افراد المعرف  
 كما فيما نحن فيه على تقدير الاقتصار على الاصل المذكور



على انه تقدير المتناول يصدق التعريف على صنفين من الكلام  
 ليس شئ منهما من افراد المعرف وحديث الاولوية  
 انما يستقيم بالنسبة الى احدهما ويدفع الفساد الناشئ  
 من صدق التعريف عليه فقط دون الناشئ من صدق  
 على الآخر كما بينا في الحاشية **وهو** المشهور بين  
 الجوز فلا يدفع الصعق بخونه في غير المشهور  
 فان الاضمار قبل الذكر على الوجه المذكور في نحو ضرب  
 غلامه زيداً بوجوب الضمير وان جوزه البعض  
 كالاخفش وابن جنيتي **للفظ** ومعنى وحكمه الذكر  
 للفظي ان يكون ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء  
 كان مذكورا معنى نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا  
 مذكورا قبل ضميره لفظا ومعنى او لا نحو ضرب  
 زيدا غلامه فان زيدا او ان كان  
 مذكورا قبل ضميره **للفظ** ومعنى وحكمه الذكر  
 بوجه لان رتبة الفاعل في الجملة هي التقديم على المفعول  
 والذكر المعنوي ان لا يكون في الجملة كمن يكون  
 هناك ما يقتضي ذكره معنى كذا في الجملة كمن يكون  
 التقديم على المفعول نحو ضرب زيد غلامه زيد  
 فان ذلك يقتضي كون زيد  
 قبل الضمير معنى وكون رتبة الفاعل في الجملة هي التقديم على المفعول  
 الاول التقديم على الثاني نحو اعطيت ذراعه زيدا  
 وكنتن الكلام السابق للمرجع كقوله تعالى اعدوا  
 هو اقرب للتقوى فان الفعل متضمن لمصدره وكما

اما لفظا فظروا ما معنى فلا يقال  
 ومرتبة التقديم على المفعول فقول  
 فيما بعد لا بمرتبة الفاعل اوجه  
 لقوله مذكور معنى بعد لكنه يستفاد  
 منه وجه هذا القول ايضا

وكاستلزام الكلام السابق لذكر المرجع مستلزما قريبا  
 كقوله تعالى ولا يؤمنوا بالموثوق فان الكلام السابق في بيان  
 الميراث وانما يذره على المورث او بعيدا كقوله تعالى حتى تقارب  
 بالحجاب اي الشمس فان ذكر الضمير سابقا يدل على  
 الشمس ونحو ذلك مما يوجب كونه مذكورا معنى والذكر  
 الحكمي ان لا يكون مستتر كانه ولا يكون شئ من سياق الكلام  
 او سابقا **مقتضيا** للذكر معنى الا ان حكم الواضع  
 ان مقتضى التفسير وما يصلح من معالمة يلزم ان يتقدم  
 في موضع من المواضع يقتضي ذكره حكما وذلك لانه انما  
 خولف مقتضى حكم الواضع لعارض يحكي بيانها في  
 وضع المضمين **للفظ** ومعنى وحكمه الذكر  
 لعرض مقدم حكما كما ان المحذوف لعدة وحكم الثابت  
 فظهر مما ذكرنا ان قوله لفظا ومعنى وحكمه متعلق  
 بالذكر وبيان لاقسامه ولكل ان يجعل متعلقا بمعنى  
 كون الاضمار قبل الذكر اي تقدم الضمير على ذكر المرجع  
 وناخر الذكر فيكون بيانا لاقسامه اي تقدم  
 الضمير على ذكر المرجع وناخر المرجع عنه لفظي ومعنوي  
 وحكمي والمشتهور جعلها اقسامها لتقدم المرجع  
 والاخر فيه سر **للفظ** فان احدها يعمل بالمقاسية الى  
 الاخر وما وقع في الشرح من الاقتصار على اللفظ والمعنى  
 دون ذكر الحكمي فبني على انه اراد بالمعنى ما يشاء وله  
 الحكمي لان المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان  
 اول **للفظ** والواو في الوردى للحال اي على كونها العطف  
 على المستكن في امثلة الثاني مع جوارزه لوجود الفصل

بين المطلق وهو الوردى والمطلق عليه هو المفعول  
 كما في جئت القدم زيد فمررت على  
 العطف بالواو كيد واما علم ان كان الخالية  
 على العطف فهو قوله لوردى



فيكون المعنى المدح **ومدحه** الوري لوجوه احدها حسن  
 المقابلة بقوله **لشئ** وحدي فان قوله وحدي في مقابلة قوله و  
 الوري معنى وقد جعل حالاً وقيداً للوم الذي قول بالمدح  
 فينبغي ان يكون قوله والوري معنى ايضاً حالاً وقيداً للمدح  
 رعاية للتطبيق بين المتقابلين والثاني انه على تقدير  
 العطف يكون مدح الوري جزءاً لمدح الشرع وهو متوقفاً  
 عليه ولا يخفى انه قاصر في بيان المدح بالنسبة الى ما اذا له  
 يدل الكلام على التوقف كما في تقدير الحالية والثالث انه  
 يلزم على تقدير العطف استدراك قوله معنى والواجب  
 انه يلزم على تقدير العطف اتحاد الشرط والجزاء فان  
 المعطوف على الجزاء على حدة كالمعطوف عليه ومعلوم ان  
 المعطوف عليه عين الشرط واما على تقدير الحالية فاما  
 فالشرط هو مدح الشرع مطلقاً والجزاء مدحه مقيداً  
 بالحال ويمكن دفع الاخيرين بان المعية تدل على عدم  
 تراخي مدحه عن مدحه وهو معنى مطلوب وبال  
 يعتبر العطف اولاً ثم التعليق بالشرط فيكون  
 المجموع جزاءً **مع** نعم مقابلة المدح بالقوم ربما يعتذر  
 عنها بانه اشار بذلك الى ان ذمة مما لا ينبغي ان يحظر  
 ببال عاقل **ولو** على سبيل الشرطية والتعليق بل  
 لودعي داعي فانما يبرض لوم دون ذمه وفي استعمال  
 متى الدالة على الكمية في متعلق المدح واذا الحالية عن هذه  
 الدالة بل هي مرهنة في قوة سود الجزئية في اللوم المظنة  
 حيث اشار الى انه يضيف صدره ولا ينطلق لسانه  
 بما يدل على الكمية في اللوم وان كان لفظاً ايضاً ولان

تطبيق

تطبيق بقوله بالقوم على لوم الشرع بعلية لم يفيد فائدة  
 الكمية المبني عليها اللطافة المتأخرة **فهم** نافر كل التناهي  
 اي ان فيه تناهراً كاملاً ولا يلزم ان لا يكون تناهراً كاملاً  
 فينبغي ان لا ينافي ما سبق من ان الثاني دون المتناهي ولا ان  
 يكون احدهما من موجب للتناهي في الجزئية واجتماعهما  
 كماله حتى يلزم عدم فصاحتها نحو فسبحه مع وقوعه في القرن  
 بل اللازم ان اجتماع الامرين بسبب للتناهي القوي  
 الكامل ويجوز ان لا يكون واحدهما مقتضياً للتناهي  
 اصلاً وايضاً في نحو قوله نافر كل التناهي اشارة الى ان السا  
 التناهي ههنا بمعنى التفرقة لا بالمعنى الاصطلاحي حتى  
 حتى يلزم ما ذكره وفائدة التعبير عنها به الدلالة على  
 اكماله لان الفعل اذا اشارت فيه فاعلان يجر كل ملاً  
**فهم** قيل ذكر ضعف التاليف يعني عن ذكر التعقيد  
 اللفظي لانه لا يكون الا الضعف التاليف فالحلوص عن  
 الضعف يوجب الحلوص عنه اعلم ان الحلوا الى اعتراض  
 بان ذكر احد الامرين من الضعف والتعقيد اللفظي  
 يغني عن الاخر اتما اغناء الضعف فلما سبق واما  
 اغناء التعقيد فلانه لازم للضعف لان التاليف  
 اذا لم يوافق القانون اوجب صعوبة في الفهم لا محالة  
 والحلوص عن اللازم يوجب الحلوص عن المفهوم فان  
 قصد رحمة الله بما ذكر دفع اعتراضه بتمامه لا يحسن  
 الاقتضاه على بعض التساؤل وان كان الاقتضا وبناء  
 على ان ما ذكر لا يدفع التساؤل بتمامه لانه اتما يدفع  
 اغناء ذكر الضعف من ذكر التعقيد ولا يدفع العكس



ورفعان يقال لانه ان كل ضعف يوجب تعقيدا فان مثل  
 جاء في احمد بالتوبين مثقال على الضعف دون التعقيد  
**قوله** الخلل واقع في انتقاله الذهن اما ان يراد للخلل  
 الواقع في المتكلم او للتسامع فعلى الاول لا يصح تعقيل  
 الخلل بايراد اللوازم وعلى الثاني لا يصح تعقيل  
 عدم ظهور الدلالة بالخلل اذ الامر بالعكس فيها **قوله**  
 ويمكن ان يراد الاول على ما يناسب قويمه وهو  
 الخلل الواقع في النظم وتعليقه بالاياد باعتبار معنى  
 العلم والظهور اي يعرف الخلل ويظهر بالاياد وان  
 يراد الثاني وتعقيل عدم ظهور الدلالة بوضع ظلال  
 باعتبار معنى العقل والظهور **قوله** بسبب اياد  
 اللوازم قد يفهم منه انه المتببب في التعقيد لا غير  
 ويوجه بانه اذا حصل التعقيد بسبب ان قصد  
 باللفظ ما ليس من لوازم معناه يكون ذلك دخلا  
 في ضعف التاليف والوجه انما خص الايراد بالذكر لان  
 القسم الاخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازم  
 اقل فليس سيجما في كلامه يعتقد به ثم ان اريد باللوازم  
 والوسايط معنى الجنس على ما عليه ائمة الاصول  
 ان لام الجنس يبطل الجمعية الجنسية فلاخفاء  
 وان اريد معنى الجمع فظانته لا يصح اعتباره بالنظر  
 الى كل مادة فلا بد من اعتباره بالنظر الى المواد فكيف  
 في كل مادة وجود لازم بعيد وعلى التعقيد فالظن انه  
 يلزم تكثير الواسطة في كل مادة ووجه ان المراد  
 بالكثر ان يكون فوق الواحد فاللزم وجود لازم

مستوفى من كلامه  
 في قوله لا يصح تعقيل  
 الخلل بايراد اللوازم  
 وعلى الثاني لا يصح  
 تعقيل عدم ظهور  
 الدلالة بالخلل اذ  
 الامر بالعكس فيها  
 قوله ويمكن ان  
 يراد الاول على ما  
 يناسب قويمه وهو  
 الخلل الواقع في  
 النظم وتعليقه  
 بالاياد باعتبار  
 معنى العلم والظهور  
 اي يعرف الخلل  
 ويظهر بالاياد  
 وان يراد الثاني  
 وتعقيل عدم  
 ظهور الدلالة  
 بوضع ظلال  
 باعتبار معنى  
 العقل والظهور  
 قوله بسبب اياد  
 اللوازم قد يفهم  
 منه انه المتببب  
 في التعقيد لا  
 غير ويوجه  
 بانه اذا حصل  
 التعقيد بسبب  
 ان قصد باللفظ  
 ما ليس من  
 لوازم معناه  
 يكون ذلك دخلا  
 في ضعف  
 التاليف والوجه  
 انما خص  
 الايراد بالذكر  
 لان القسم  
 الاخر وهو ان  
 يراد باللفظ  
 ما ليس من  
 لوازم اقل  
 فليس سيجما  
 في كلامه  
 يعتقد به  
 ثم ان اريد  
 باللوازم  
 والوسايط  
 معنى الجنس  
 على ما عليه  
 ائمة الاصول  
 ان لام الجنس  
 يبطل الجمعية  
 الجنسية فلاخفاء  
 وان اريد  
 معنى الجمع  
 فظانته لا  
 يصح اعتباره  
 بالنظر الى  
 كل مادة  
 فلا بد من  
 اعتباره  
 بالنظر الى  
 المواد فكيف  
 في كل مادة  
 وجود لازم  
 بعيد وعلى  
 التعقيد  
 فالظن انه  
 يلزم تكثير  
 الواسطة  
 في كل مادة  
 ووجه ان  
 المراد  
 بالكثر ان  
 يكون فوق  
 الواحد  
 فاللزم  
 وجود لازم

بعيد

بعيد مفتقر الى الاستطاعة او اكثر في كل مادة **قوله**  
 ساطع بعد الدار عنكم لتقربوا ذكر السنين واطرافه البعد  
 الى الدار مع اضافة القرب الى الدار الخاطئين لصايق حيث  
 اشار بذكر السنين الى ان طيب البعد وان كان يتوهم به  
 الى مقصده عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد  
 الذي هو اذ من الردي واسوء من المستوي سقوف  
 الاقتحام في عهدة اذ كانه واخر التورط وورطة التزامه  
 هذا ان حمل السنين على موضوعه وان حملته على مجرد التاكيد  
 واللفظ باعتبار اختيار العبارة الدالة على الاستقبال  
 وضحا ومن باضافه البعد الى الدار والقرب الى الدار  
 تلحم الى انه وان تعلق غرض بطلب البعد فالعاشق لا يطلب  
 لانه بعد بعد نفسه محالا كيف يطلبه بالطلب بعد  
 مكانه ومطلوب المحبة انما هو قربه فانه المحبوب  
 لا قرب مكانه **قوله** هو الصحيح انما لانه ثبت عنده  
 بالانقل الصحيح وانما لان الصحيح عنده في معنى البيت  
 ما ذكره الشيخ وهو مبني على الواقع **قوله** كنهه اخطا كانه  
 اذاد بالخطاء ما بعد الخطاء ويكون في حكمه عند البقاء والافله  
 وجهه من الصحة كما ذكره الشرح انه يستعمل الجود  
 في مطلق خلق العين من الذم مجازا استعمالا للتعقيد  
 في المطلق ثم يكتفي بالمطلق من السرور **قوله**  
 لطيب من مطاب يطيب **قوله** نفسا **قوله** صيغة التكلم  
 يحسن ان يجعل **قوله** نفسا **قوله** صيغة التكلم  
 من مطاب يطيب **قوله** نفسا **قوله** صيغة التكلم

عند البقاء بانه

قوله لا بد من  
 ان يكون  
 في كل مادة  
 وجود لازم  
 بعيد  
 قوله ساطع  
 بعد الدار  
 عنكم  
 لتقربوا  
 ذكر السنين  
 واطرافه  
 البعد  
 الى الدار  
 مع اضافة  
 القرب الى  
 الدار  
 الخاطئين  
 لصايق  
 حيث اشار  
 بذكر  
 السنين  
 الى ان  
 طيب  
 البعد  
 وان كان  
 يتوهم  
 به الى  
 مقصده  
 عظيم  
 هو القرب  
 لكن لما  
 كان في  
 نفسه  
 طلبا  
 للبعد  
 الذي هو  
 اذ من  
 الردي  
 واسوء  
 من  
 المستوي  
 سقوف  
 الاقتحام  
 في عهدة  
 اذ كانه  
 واخر  
 التورط  
 وورطة  
 التزامه  
 هذا ان  
 حمل  
 السنين  
 على  
 موضوعه  
 وان  
 حملته  
 على  
 مجرد  
 التاكيد  
 واللفظ  
 باعتبار  
 اختيار  
 العبارة  
 الدالة  
 على  
 الاستقبال  
 وضحا  
 ومن  
 باضافه  
 البعد  
 الى  
 الدار  
 والقرب  
 الى  
 الدار  
 تلحم  
 الى  
 انه  
 وان  
 تعلق  
 غرض  
 بطلب  
 البعد  
 فالعاشق  
 لا يطلب  
 لانه  
 بعد  
 بعد  
 نفسه  
 محالا  
 كيف  
 يطلبه  
 بالطلب  
 بعد  
 مكانه  
 ومطلوب  
 المحبة  
 انما  
 هو  
 قربه  
 فانه  
 المحبوب  
 لا قرب  
 مكانه  
 قوله هو  
 الصحيح  
 انما  
 لانه  
 ثبت  
 عنده  
 بالانقل  
 الصحيح  
 وانما  
 لان  
 الصحيح  
 عنده  
 في معنى  
 البيت  
 ما ذكره  
 الشيخ  
 وهو  
 مبني  
 على  
 الواقع  
 قوله كنهه  
 اخطا  
 كانه  
 اذاد  
 بالخطاء  
 ما بعد  
 الخطاء  
 ويكون  
 في حكمه  
 عند  
 البقاء  
 والافله  
 وجهه  
 من  
 الصحة  
 كما  
 ذكره  
 الشرح  
 انه  
 يستعمل  
 الجود  
 في  
 مطلق  
 خلق  
 العين  
 من  
 الذم  
 مجازا  
 استعمالا  
 للتعقيد  
 في  
 المطلق  
 ثم  
 يكتفي  
 بالمطلق  
 من  
 السرور  
 قوله  
 لطيب  
 من  
 مطاب  
 يطيب  
 قوله  
 نفسا  
 قوله  
 صيغة  
 التكلم  
 يحسن  
 ان  
 يجعل  
 قوله  
 نفسا  
 قوله  
 صيغة  
 التكلم  
 من  
 مطاب  
 يطيب  
 قوله  
 نفسا  
 قوله  
 صيغة  
 التكلم



قبل الظن من الكلام الشيخ انه جعل طلب البعد مجازا  
 عن لازمه وهو طيب النفس به وجعل سبب التبع  
 بل ما كونه تقري للمعنى ببيان لسبب التلبيس **فقد**  
 وللقوم ههنا كالم ناسد وهو انهم ذكروا في معنى البيت  
 ان عادة الزمان والاخوان الانسان فقيض المعظم  
 وخلاف المقص فطاب الشعر البعد ليحصل نقيضه  
 وهو القرب وطلب الحزن ليحصل نقيضه وهو  
 السرور ووجه الفساد ان الزمان والاخوان انما  
 تأتي بما هو نقيض المطلوب في الواقع لا بما يظن ان  
 مطلوبه وليس بمطلوبه وربما يدعى الفساد بان  
 من ظرافة الشعراء انهم يفقدون طلب شيء يكون  
 مطلوبهم خلافاً شبيهاً لا يحصل له اشتراك  
 الزمان والاخوان تأتي بخلاف المطلوب وهذا من  
 الامور الخطائيه التي انما تأتي بها الشعراء كطرقها  
 ولا يقدح فيها امثال هذه المناقشات وقد جازى بذلك  
 صريحاً ابو الحسن الساجدي فقال ولقد علمت اني قد  
 الفراق مغالطاً واحتلت في استثمار غريس وودادى  
 وطعت من الوصال لا تهاجى الامور على خلاف  
 مراكمه **فقد** كما تهاجى في الماء شعرا ان اطلاق  
 السبوح على الفرس على سبيل الاستعارة على ما ذكر في  
 الاساس ومن الجاز فرس سابق وسبوح ووجه  
 ان السابح والسبوح من سبج في الماء فان اعتبر  
 ان موصوف السبوح في البيت هو الفرس على تشبيه  
 سبرها في البحر لسبب صريح في البحر في سعة السير

الخطائيه  
 الرظنيه

على  
 الرمن العبيبة او الحيلة او المظالم  
 او الفراق فانه مصد ويمنع المقارفة  
 وقيل باعتبار التعدد المتفاوت  
 من كونه الخبيره تكلف مستغنى عنه  
 هذا والاوجه هو الاول فانه في البقاء  
 انشاداً حيث لا يجتمع الخبير  
 لا تهاجى قد يربى في سبجها

مع عدم اتعاب الواكب يكون السبوح استعارة تتبعية  
 وان اعتبر ان الوصف غير الفرس على تشبيه الفرس بشخص  
 سابح في الماء يكون استعارة اصلية مصترحة لا يخفى  
 ما في اشارة السبوح على السابح من لطف المبالغة وما  
 في ذكر الاستعارة في الفرس مع السبوح من اللطافة فان الفرس  
 في الاصطلاح ما يفر كمن الماء ولا ينبح من ابش الى سبج الا السابح  
 والمراد بالفرس ههنا مطلق الشدة استعارة لا تقتضي  
**فقد** ولا يخفى انه لا يحصل كثرة بذكره فالتشابه  
 التكرار لما كان هو الذي هو من بعد اخرى فاما ان يرد به  
 مجموع الذكريات او الذكر الاخير على الاول لا يتحقق  
 بتشابه الذكريات فقد التكرار فضلاً عن كثرة وعمل القافية  
 لا يتحقق كثرة بالتشابه وان تحقق فقدرة  
 لان العلم انه لا يتحقق الاكثرية بحجة التعدد بل يحتاج  
 الى زيادة عليه فلابد من تجميع الذكر لا اقل حتى يتحقق  
 ثلثة تكريرات وقد يجاب عن هذا الايراد بوجوه من  
 اخرين احدها ان قوله كثرة التكرار ليس من اضافة  
 المصدر الى الفعل بل اضافة المسبب الى سببه وفاعله  
 المصدر هو الذكر اي كثرة الذكر بسبب التكرار  
 والثاني ان باكر ثالثا يحصل تكراراً واحداً با  
 لنسبة الى الذكر ثانياً والاخر بالنسبة الى الذكر  
 الاول وقد حصل بالذكر ثانياً تكرار واحد فالمجموع ثلثة  
 تكريرات **فقد** واجنده ارض ذات حجارة يخالف  
 ما في الصبح الحنده سكون النون وفتح الدال  
 الحارة وكبته لفتح النون وكسر الدال الموضع الذي

المراد  
 من



الكلية  
التي هي  
التي هي  
التي هي

في الحجة ولا يبعد ان يوافق بان ما ذكره رحم الله  
المراد به ما فانه ان اريد باسم الحجة ههنا لموضعها  
**قوله** وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل اما  
النقل فما نقل من الصحاح واما العقل فلو ان المناسب  
ان يكون داعي الامر بالتصويت سماع غير المصوت  
لم لا سماع المصوت من غير الصوت الغير ويكذب الله  
انما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت  
اسماع الصوت اما اذا كان اطرا والنشاط والجلد  
كالبلابل لترسم بمشاهدة الانوار وملاحظة الاوراد  
فلا ورجا يؤيده الله لم يقتصر في داعي الامر با  
لتصويت على السماع بل ضم اليه التوجيه بل قد تم  
وغاية ما يمكن ان يقال معنى شهادة العقل بفساد  
انه يحكم بفساد توجيه مخالف النقل وعينه منذرته رغبة  
**قوله** والا فلا يحل بالفصاحة قيل وقد رحمه الله في الشرح  
توجيه النظر القليل المذكور في فصاحة المفردات  
الكرامة في السمع ان اذت الى النقل دخلت  
تحت التنافر والا فلا يحل بالفصاحة وعند رحمه الله  
ضعف هذا التوجيه ظاهر والظن ان ضعفه لو كان  
لورود المنع على قوله والا فلا يحل بالفصاحة وانه واد  
ههنا ايضا والجواب انه لا جرمه لاخلاله كثرة التكرار  
وتشابه الاضافات الا ما يلزمها من النقل بخلاف

الكرامة

في الكرامة في السمع فانه يناسب الاخلاله ويصلح  
سبب له من غير ملاحظة لما يلزمها من النقل لان الفصحى  
كما يحترزون عما ينقل على اللسان وكذا عما ينقل على السمع  
**قوله** واسمحة في النفس احتراز عن الحالة فانه كيفية  
في النفس غير مرسوخة فيها وقوله لا يتوقف تعقله على  
تعقل الغير او في المشهور وهو لا يوجب تصورة امر  
امر خارج عنه لانه يخرج عن الحد الكيفيات التي يقتضيه  
تصورها تصور غيرها كالعلم والقدرة والاستقامة  
وتحولات تصوراتها موجبة لتصورات متعلقاتها  
كن لا يتوقف عليها توقف المعلول على علته كما في الاعراض  
النسبية فعلى المشهور الاول لا يبقى الحد جامعا بخلاف  
ما ذكره رحمه الله فهو او في من هذا الوجه من المشهور لكن  
يرد عليه الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور  
الاجزاء وكذا الكيفية النظرية لتوقف تصورها القول  
الش فلا يبقى الحد جامعا ولا يرد ذلك المشهور **قوله**  
اشعار بانه لو عرفت عن المقصود قد يفهم منه انه لوله يكون  
الملكية في التعريف يلزم ان يكون هذا المعبر فصيح وليس  
كذلك لانه ان اراد التعريف عن المقصود في الجملة فظهر ان يكون  
اللام في المقصود للاستغراق في ذلك وان اراد التعريف  
عن كل ما يدخل تحت قصده عما هو معنى الاستغراق في  
فالظن انه لا يستحق بدون الرسوخ فقول ما لو كان ذلك  
راسخا فيه محل تأمل ويمكن دفعه بان ليس قصده الا ان  
ذكر الملكية يشعر بذكر ولا رب في استقامة هذا الاستعداد  
واقفان في التعريف ما يوجب عدم فصاحة هذا المعبر  
فليس قادم في ذلك ولو قال قوله ملكة احتراز عن تعبير



هذا المعنى لتوضيحه ما ذكره ان لو قال كذلك لا ملك لدفع  
 ايضا كما بينا في الحاشية الى ان يعثر اشعار بان الحالة  
 انما يقتضي اعتبار تلك الخصوصية وتلك  
 اليه ولا يقتضي نفس الكلام وانما يقتضيه امر اخر من  
 قصد اخادة فائدة الخير اولاً من هذا او غير هذا وقد  
 صرح رحمه الله بذلك في شرح المفتاح حيث قال لما كانت  
 للطائفة انما يتحقق بتلك الخصوصية وكان اقتضاء اصل  
 الكلام ثابتاً انما اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية  
 شاع اطلاق مقتضى الحالة على تلك الخصوصية انما  
 كلام لا يثبث مقتضى الحالة انما هو نفس الخصوصية لا اعتبار  
 كما يشعر به **ثم** الى ان يعتبر لا تافوه ليس المقتضي  
 هو الخصوصية على واثى وجه وجبت في الكلام بل اذا كانت  
 مفرونة بالقصد والاعتبار وكفاك شاهد على ذلك تحطية  
 على كرم الله وجهه من قال من المتوفى على لفظ اسم الفاعل  
 مع انه ربه قراء قوله تعالى والذين يتوفون منكم على بناء العلوم  
 فاذا كان للاعتبار مدخل عظيم مقتضى الحالة بالغ في  
 اشترطه فجعل المقتضى نفس الاعتبار مع ان فيه نوع  
 تمهيد لما سيذكر ان المقتضى هو الاعتبار المناسب  
 وانما قال مع الكلام مع ان الخصوصية انما هي في الكلام  
 لانه قيد الكلام بكونه مؤذياً لاصل المراد ولا شك  
 ان الخصوصية خارجة عن مصاحبة له وانما هي داخله  
 في مجموع الكلام المركب من الكلام المؤدى لا اصل  
 المراد ومن الخصوصية وانما قيد الكلام بذلك حتى  
 احتاج الى كلمة مع ولم يصح كلمة في اشعار بان  
 مقتضى الحالة لا بد ان يكون زائداً على اصل المعنى ولو

قال في الكلام كالكلام عن ذلك الاستعارة فان قلت قد يقتضي  
 المقام الاقتضار على اداء المراد قلت هذا الاقتضار امر زائد  
 على اصل المراد **ثم** خصوصية ما في الصحاح من فتح الخاء  
 اوضح من ضمها وكان وجههم ان الخصوص من بفتح الخاء  
 صفة قيد خول الياء المصدرية فيه تعبير بمعنى المصدر  
 وبضمها مصدر فلا يليق الحاق هذه الياء به وانما صح  
 في الجلة بناء على جعل المصدر بمعنى الصيغة او يكون الياء  
 للبيان **ثم** وهو مقتضى الحالة الظاهر الضمير يرجع  
 الى الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ويحتمل ان يرجع  
 الى ان يعتبر اي اعتبار الخصوصية مقتضى الحالة بالتأويل  
 السابق **ثم** وتحقيق ذلك الخ حاصله ان مقتضى  
 الحالة هو الكلام المحتاج المقتضى بكيفية مخصوصية  
 كالكلام المؤكدة والحال عن التاكيد مثلاً ومعنى مطابقة  
 الكلام بمقتضى الحالة صدق هذا الكلام الكمال عليه ستمى  
 ذلك تحقيقاً لشارة الى ان ما يده عليه كلامهم في مواضع  
 ان مقتضى الحالة هو الاحوال من التاكيد والخلق عنه مثلاً  
 ليس بتحقيق بل تسامح كما ذكر في الشرح اعلم ان ما  
 يصلح وجهاً لذلك مما صرح به رحمه الله وما لم يصح امر  
 احدها ما نقل عنه في الحواشي وذكر في شرح المفتاح وهو  
 انه ذكر التاكيد في تعريف علم المعاني  
 في تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحالة ذكره فانه يده  
 على ان مقتضى الحالة امر مذكور والمذكور حقيقة هو الكلام  
 لا الاحوال والثاني انه ذكر المص رحمه الله في تعريف المعاني الاحوال  
 التي لا يطابق اللفظ مقتضى الحالة فلجعل المقتضى نفس  
 تلك الاحوال لا يصح هذا القول فيكون هو الكلام والثالث

قوله فتح الخاء فيه اوضح من ضمها  
 قبل بل الا صوب هو الصم فان  
 المراد بها في هذا المقام النكات  
 والمراد للمعتبرة في الكلام المختص به  
 وبالمقام في الحكم والخصوص بالضم  
 مصدر فالحق به ياء النسبة  
 واما ما في الصحاح من الافصح  
 الفتح بنا اعتبار معنى المصدر  
 فانه تصدد عدد المصادر  
 بقولهم خصه بكذا عبد الله  
 اليزدي

على الخطأ  
 على الذكر  
 هو واقع على  
 المختص  
 المعاني



ان المطابقة بمعنى الصديق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصديق بين الكلام وبين تلك الاحوال اصلا ويمكن اعتباره بين الكلام الذي يورده المتكلم بين الكلام الكلي كما ذكر يقال معنى اقتضاها الحال يتحقق حقيقة في تلك الاحوال لانه الكلام المشتمل عليها فان انكار المخاطب مثلا انما يقتضيه تأكيد الكلام المؤكدة بل ما يقتضيه الكلام امر اخر كما سبق بيانه مؤكدا بما ذكره في شرح المفاتيح وكلامهم في معظم المواضع محكم فان مقتضى هو الاحوال مثل قولهم انكار المخاطب يقتضيه تأكيد الكلام وخلو ذهنه يقتضيه خلوه عن التاكيد والا حتراز عن العبث يقتضيه الحذف والاحتياط يقتضيه الذكر لا غير ذلك وقوله صاحب المفاتيح الحالة المقضية للذكر المحذف للتعريف للتكثير للتقديم للتأخير الى غير ذلك ولم يوجد في كلامهم ما يذهب على ان مقتضى هو الكلام الكلي بسوى ما ذكره الشكالي على ما يقتضيه الحالة ذكره وما ذكره المصنف تعريف المعاني وما قالوا ان للفظ مطابق لمقتضى حاله كما ذكرنا وليس شئ من هذه الامور محكما في ان مقتضى هو الكلام الكلي امنا الاول فلان كلامنا من الاحوال والكلام الكلي متساويان في عدم المذكورية على سبيل الحقيقة فان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي وما كما انه يمكن جعل الكلي مذكورا بذكر الجزئي كقوله في ضمنه يمكن جعل الاحوال مذكورة بذكر الكلام المشتمل عليه كقوله في كيفيات كما جعل الشكالي الالتفات الواقع في الطرق مسموعا بسماعها فقال متى صبرت من سامعي الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال مذكور

حقيقة

حقيقة كلام التعريف وتنوين التكثير ومؤكدات الكلام فانه ظهر ان قوله على ما يقتضيه الحالة ذكره يحتمل الاحوال والكلام الكلي واما الثاني فلان تلك الاحوال تكون كلية كالتأكيد الكلي والتعريف الكلي وجزئية كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي الموردين في الكلام الجزئي فيجوز ان يكون مقتضى الحالة هو الكلي والاحوال المذكورة في تعريف المصنف الجزئيات الموردة في اللفاظ فيصح ان اللفظ سبب استتماله على الجزئي بطابق الكلي وبوافقه بالا بالاستتماله غير في ضمن الاستتماله على الجزئي مثلا ان زيدا قائم باشتماله على التأكيد الجزئي يكون مشتملا على الكلي ايها وهذه تنزه عن ذلك يشق لا شك ان مقتضى الحالة امر كلي وهذه الاحوال جزئيات له فصيح انها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى حاله اي يكون اللفظ باشتماله على تلك الاحوال مشتملا على مقتضى حاله فعلم ان ما ذكره المصنف في تعريف المعاني محتمل لكون مقتضى هو الاحوال واما الثالث فلان المطابقة كما يكون بمعنى الصديق على ما هو اصطلاح المعقول يكون بمعنى الموافقة على ما هو المعنى اللغوي بل ربما يرجح هذا بانه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا الفن لاصطلاح المعقول كيف والعلمان متباينان غاية التباين ثم لم يعرف في هذا الفن اصطلاح في لفظ المطابقة فيحمل على المعنوي اللغوي الذي هو الاصل والمعبر به لا يوجد جد دليل النقل وهو الموافقة ولا ريب في صحة القول بموافقة الكلام للاحوال باشتماله عليها مع ان



عمل المطابق هو ما على المصدق بوجوب تعكيس الاصطلاح المعقول  
 لانه يقال في اصطلاح كذا مطابق للجزء في معنى الحكمي مبادي  
 عليه وجهه يقال في الجز في مطابق الحكمي بمعنى صدق الحكمي في الصواب  
 ثم هو مطابق على لفظ اسم الفاعل وهو المطابق على لفظ اسم  
 المفعول وامر المصدق عليه بالعكس وهذا معنى قوله على عكس  
 ما يقال ان الحكمي مطابق للجز فيات فظهر ان ما ذكره وامر  
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال محتمل لكون المقتضى هو الاصول  
 فاذا كانت هذه الامور محتملة لذلك وما نقلنا من كلامهم  
 في معظم المواضع محكم في ذلك وحمل المحتمل على الحكم شريفة  
 لنا نسخة سيما اذا ايدى المحكم بما هو الاصل في اطلاق  
 الالفاظ وهو تحقق المعنى حقيقة كما يتبين وقد انكشف  
 عليك مما ذكرنا اندفاع الامور التي دعت رخصة الله لا الحكم  
 بالتسليم لان الاعتبار الالايق بتقليل لبيان  
 عليّة تفاوت المقامات لاختلاف مقتضى الحال اى انما  
 صار تفاوت المقامات علم لاختلاف مقتضى لانه اذا  
 اذا تفاوتت المقامات فالاعتبار الالايق باحدها وهو  
 الذي يكون مقتضاه بغاير الاعتبار الالايق بالآخر وتفاوت  
 مقتضيات المقامات غير تفاوت مقتضيات الاحوال لان  
 المقام هو الحال لا يفاسر الالاي اعتبار كما ذكره ولوبيتين  
 جرت اختصاص الحال من بين الازمنة الثلاثة وجرته  
 اختصاص المقام من بين الفاظ الامكنة من خوا المجلس  
 وغيره كان حسنا وقد بينا الثاني والثالث في  
 مقام تقييده لا يفتح رجع الضمير المجموع ما ذكر من الحكم  
 والتعلق والسند اليه والسند ومتعلقه بتأويل المذكور

لان

لان لا يستقيم كلمة او في قول او اذات قصر او تابع او لا الى احد  
 المذكورات معين كالحكم مثلا وطلب بل انه رجع الى احدها بمؤكد او  
 كذا او كذا اعلم ان يكون الاصل في الاصل في غيره في الشار والشار ولا  
 حاجة الى ان يقدر هكذا او تقييده بمتابع او للنية عنه بما  
 ذكرتم انه قد يتوهم ان الكلام لقا وشتر مرتبا تقييده  
 بمؤكد يرجع الى اطلاق الحكم وتقييده باذات قصر يرجع الى  
 اطلاق التعلق وكذا الى الاخر وليس بذاك فان اطلاق الحكم  
 وتقييده بتحقيق بالنسبة الى اذات القصر والشر ايضا  
 كما بالنسبة الى المؤكد وكذا يصح الاطلاق والتقييد بالمؤكد  
 بالنسبة الى التعلق ايضا كما بالنسبة الى الحكم وعلى هذا فقس  
**قوله** اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها اولى مما وقع في الشر  
 كلمة اخرى صوححت معها فانه لا يستقيم الا بتكافؤ العبارة  
 الصحيحة صوححت معها او موحيت باسقاط لفظ معها فان  
 قلت اللفظ ان المعنى لكل كلمة مع صاحبها مقام ليس كذلك  
 الكلمة مع غير تلك المصاحبة مطلقا سواء يشترك الغير  
 تلك المصاحبة في اصل المعنى او لا وكذا ليس هذا المقام لتلك  
 المصاحبة مع غير تلك الكلمة مثلا لان مع الماضي فقام ليس  
 لها مع غيره سواء شاركه في اصل المعنى او لا وكذا التماسخ مع  
 ان مقام ليس له مع غيرها فواجب ترك الثاني بالكليّة و  
 تقييد الاول بصورة المشاركة في اصل المعنى قلت الثاني  
 المذكور معنى لانه يصدق على المصاحبة مع كلمة اخرى كلمة  
 مع صاحبها فيندرج المقام الذي للمصاحبة مع الكلمة في المقام  
 الذي للكلمة مع صاحبها بل كلاهما مقام واحد وكذا حال  
 المقام الذي للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام



التي للكلمة مع غير المتصاحبة فاذا قلت الكلمة مع صاحبها  
 مقام ليس لها مع غير تلك المتصاحبة فقد اخذنا ان هذا  
 المقام ليس للمصاحبة مع غير الكلمة ايضاً في المشاهدة المذكورة  
 ان لا يكون مع الماضي مقاماً ليس لها مع غيره وليس له مع غيرها  
 لان الماضي مع ان كلمة مع صاحبها فيكون لها مقام ليس لها  
 مع غير المتصاحبة واما وجه التقييد فهو ان صورة المشاركة  
 هي المشاهدة على الغرابية والمحتاجة الى البيان فلولي يعتقد  
 بالمشاركة لوجهاً فوهم ان الحكم المذكور في غيرها الشيوخ  
 التخصيص في العمومات **ف** الفعل الذي قصد اقرانه  
 بالشرط لا شك ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشطر  
 لا مقتضى بالشرط فكانه اراد ان يجذف المضارع او اراد بها  
 لشرط معنى الشرطية ارتفاع شأن الكلام في الجنس اه  
 يتوجه على كلتا المقدمتين شئ امتاز على الاولى فلما تقررت  
 ان نفس الحسن والقبول بمطابقة للاعتبار المناسب  
 والارتفاع في الحسن والقبول لا بد ان يكون ذاتاً اعلم  
 الحسن فلا يكون الارتفاع بالمطابقة بل بكمالها وزيادتها  
 واما الثابت بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في  
 المفتاح ان الارتفاع والاخطاط بقدر مصادفة المقام  
 بما يليق به واما على الثانية فلان الاخطاط في الحسن هو  
 اصل الحسن وبانتهاء المطابقة ويمكن ان يقال لما كان الارتفاع  
 بالمطابقة اكاملة صح ان الارتفاع بالمطابقة لان المطابقة  
 اكاملة مطابقة ويصح اطلاق مطلقها عليها واذا اريد  
 بالمطابقة اكاملة من حيث ان الاخطاط بعدم المطابقة  
 وانابت عن ذلك بناء على المتبادر من المطابقة نفسها

واصلها

واصلها فيقال كون نفس الحسن بنفس المطابقة وعدمه بينهما  
 امر ذكره الشكاكي ولعل النص لا يثبت الحسن بجزء الفصاحة  
 من غير حاجة الى المطابقة والارتفاع في الحسن بالمطابقة **ف**  
 وادب الكلام الكلام الفصحى اذ لو اخرج الكلام على اطلاقه لزم  
 ارتفاع الكلام المطابق الغير الفصحى لكنه ليس بمرتفع لان الارتفاع  
 وارتفاعها هو البلاغة وهي عبارة عن المطابقة مع الفصحى  
 لكن الشأن في اطلاق الكلام مطلقاً على الفصحى لان الفصحى  
 ليست مرتبة الكلمة كالبلاغة حتى يحسن الاطلاق بناء  
 على ان غير الكامل لتقصيره ملحوظ بالعدم ولم يمكن التقييد  
 بالبديع ههنا كان قوله واخطاطه بعدم المطابقة وقد يمكن  
 في عبارة المفتاح تقييده به لانه جعل الارتفاع والاخطاطه  
 بقدر المطابقة وقيد الحسن بالذاتي لان الغرض لا يحصل  
 بالمطابقة بل بالمحسنات البديعية ولا يثبت الحسن  
 الذاتي بها بل بالمطابقة وههنا كلام وهو انهم اطلقوا القول  
 بان هذه المحسنات خارجة عن حد البلاغة لا يوجب حسناً  
 حسناً ذاتياً اصلها ولا تعلق لها بالمطابقة راساً لكن  
 معلوم عندك ان الحالة قد يقتضي ايرادها فاي رادها اذ  
 ذلك يكون تطبيقاً للكلام على مقتضى الحالة داخل في حد  
 البلاغة فلا بد من القول بانها كما يوجب حسناً عرضياً يور  
 جب حسناً ذاتياً فحين من الجزئية الاولى خارجة عن البلاغة  
 ومن الجزئية الثانية داخلية فيها وكما تترجم انما اطلقوا القول  
 بجزئيتها لان اقتضاء الحالة ايتاها لا يخرج عن بذرة وخفاء فلم  
 يذكرها كلها في مباحث المعاني بل ذكرها فيما من المحسنات  
 البديعية ما صفي اقتضاء الحالة ايتاه عن كدرة التدرج والخفاء  
 كالالتفات والاعتراض والتجاهل وكان ذلك منهم نوع



تنبيه على ان التحسين العرضي لا ينافي الذاتي بل قد يجتمع  
 في شئ فيكون محسنا تحسنا ذاتيا وعرضيا معا  
 ما يفيد اضافته المصدر لا تضاف فيه الحصر كما ذكرنا في  
 زيد قائما انه يفيد انحصار جميع الضربات في حاله القائم  
 وفيه تامك لان اضافته المصدر انما يفيد العموم لان اسم  
 الجنس المضاعف من ادوات العموم والانحصار في المثال المذكور  
 انما هو من جهة ان العموم فيه يستلزم الحصر فانه اذا كان  
 جميع الضربات في حاله القيام لم يقع ان يكون ضرب في غير  
 تلك الحالة والا لم يكن جميع الضربات في تلك الحالة لامتناع  
 ان يكون ضرب واحد بالشخص في حالين وانما في ما نحن  
 فيه فالعموم فيه لا يستلزم الحصر فانه لا يلزم من كون المطابق  
 سببا لجميع الارتفاعات ان لا يحصل ارتفاع بغير المطابقة  
 يجوز نقد الاسباب لمسبب واحد فيجوز حصوله بكل  
 منها وانما يلزم الحصر لو دل الكلام على مصدر مثبتية جميع  
 الارتفاعات في المطابقة وليس فليس ويكون دفعه بان  
 ليس معنى الكلام بخلافه ان المطابقة سبب لجميع الارتفاعات  
 عات بل ان جبرها حاصل بسبب المطابقة ومعلوم ان ذلك  
 يستلزم الحصر اذ لو حصل ارتفاع بغير المطابقة لم يصح  
 ان يكون ذلك الارتفاع حاصلها لا امتناع فنقد الحصر  
 لشي واحد فقد علم ان المواد بالاعتبار المناسب  
 ومقتضى الحال واحد يشعر بان الفاء في قوله فمقتضى الحال  
 للتفريع على مقدمتين ذكرت احدهما وهي ان الارتفاع  
 بمطابقة الاعتبار والاخرى معلومة وهي ان الارتفاع  
 بمطابقة المقتضى ويشعر ايضا بان معنى كل الاعتبار  
 المقتضى انها واحد فناقش في كلا الامرين اما في الاول فبان

الفاء

الفاء يجوز ان يكون للتعليل واما في الثاني فلا بد ان يكون  
 معنى الكلام قصر المسند على المسند اليه او عكسه على ما قيل  
 ان ضمير الفعل قد يكون لقصر المسند اليه على المسند  
 الحاصل ان ههنا احتمالات ستمة لان الفاء اما للتعليل  
 او للتفريع وعلى كل تقدير فعنى الكلام اما الاتحاد او  
 قصر المسند على المسند اليه واما عكسه وعلى الاحتمال  
 الاول وهو ان يكون الفاء للتعليل ومعنى الكلام هو الا  
 اتحاد فلا غبار اصلا ولا يتجسس عليه شئ لان المعدل  
 هو ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار المناسب  
 ولا خلاف انه يثبت بان المقتضى والاعتبار المناسب واحد  
 بملاحظة مقدمة معلومة وهي ان جميع الارتفاعات بالبلد  
 التي هي مطابقة للمقتضى واما الاحتمالات الباقية فلا تصفو  
 عن مشوب المناقشة اما الاحتمال الثاني وهو ان يكون الفاء  
 للتعليل والمعنى قصر المسند اليه فلا بد ان يكون المعنى ان جميع  
 الارتفاعات بمطابقة الاعتبار لان كل اعتبار مقتضى  
 ويتجسس عليه انه يجوز ان يكون المقتضى اعتم فالارتفاعات  
 بمطابقة بعض افراد المقتضى الذي لا يكون اعتبارا لا يكون  
 حاصل بمطابقة الاعتبار فلا يثبت ان جميع الارتفاعات  
 بمطابقة الاعتبار واما الاحتمال الثالث وهو ان يكون الفاء  
 للتعليل والمعنى قصر المسند اليه وعلى المسند فلو كان معنى الفاء  
 ان كل مقتضى اعتبار فيجوز ان يكون الاعتبار اعتم بمطابقة  
 بعض افراد الاعتبار الذي لا يكون مقتضى لا يكون سببا  
 للارتفاع لان الارتفاع لا يكون الا بالبلد التي هي مطابقة  
 المقتضى فلا يثبت ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار  
 مطلقا بل بمطابقة الاعتبار الذي يكون مقتضا ولواد تكب



ان معنى القفل ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار في الجملة لا بمطابقته مطلقا نعم التعليل واما الاحتمال الرابع وهو يكون للتفريع والمعنى هو الاتحاد وهو الذي اختاره رحمه الله فيجيب عليه ان اللازم من الحصر ان ليس الاثنى التباين الكلي بين المقتضى والاعتبار لانه يبطل كلا الحصرين واما سائر التنب من المساوات والعموم والخصوص مطلقا ومن وجه فالحصر ان لا يبطل اثرها اما المساوات فظن واما العموم والخصوص مطلقا فلانه لا يلزم من الحصر في الاعم الحصر في جميع افراد الجواز ان يكون المحصور فيه بعض الافراد الذي هو الاخص بعينه مثلا اذا قلت ما في الدار الا الانسان وما في الارض الا الحيوان يصح كلا الحصرين مع اثباتي الاغتم والاختص مطلقا وفس عليه حال الاغتم والاختص من وجه ولو قيل الفه المتبادر من المطابقتين المذكورتين في الحصرين مطابقة الاعتبار مطابقة المقتضى مطلقا اندفع العموم والخصوص مطلقا ومن وجه ولو قيل انه يفرج من كون الارتفاع بمطابقة الاعتبار ان التنب مطابقة الاعتبار من حيث هي وكذا من كون الارتفاع بمطابقة المقتضى ان التنب مطابقة من حيث هي فالظن انه اندفع المساوات ايضا ويثبت الاتحاد في المفهوم وقيل في توجيها هذا الاحتمال الرابع ان الحصرين يدلان على علوية المطابقتين فلو لم يكن الاعتبار والمقتضى واحدا لتباينت مطابقتهما فاما ان يكون كل منهما علة نامة وهو محال لاسيما لا تعدد العلة النامة لشي واحد واما ان يكون كل منهما علة ناقصة بان يكون لكل منهما مدخل في حصول المعلول فيبطل كل الحصرين واما ان يكون احدهما هي العلة ولا يكون للآخر مدخل

مدخل

مدخل احدهما فيطل احد الحصرين وفيه بحث اما الاول فالن مبني لما ذكر عليه انه يتوقف صحة قولنا ليس الارتفاع الا بالمطابقة على ان يكون المطابقة علة نامة وهو لم لا يجوز ان يصح تجزئ كون الارتفاع موقوفا على المطابقة لا يحصل بدونها فبطلان الحصرين على تقدير كون كل منهما علة ناقصة هم واما الماشي فلانه بقي قسم اخر لم يذكره وهو ان يكون احدهما علة نامة والآخر علة ناقصة وحي يستقيم الحصران ايضا كما ذكرنا واما الاحتمال الخامس وهو ان يكون الفاء للتفريع والمعنى على قصر المسند على المسند اليه فيجيب عليه ان مبني هذا القصر لا يصح الاعتراف بتقدير المساواة او كون الاعتبار اخص مطلقا وهذا لا يلزم من الحصرين لجواز العموم من وجه او اعتم الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس وهو ان يكون الفاء للتفريع والمعنى على قصر المسند اليه على المسند فيجيب عليه ان مبني هذا القصر على المساواة او كون المقتضى اخص مطلقا ولا يلزم القصر من الحصرين لجواز العموم من وجه او اعتم المقتضى مطلقا واعلم ان قد جريسا في هذا على ما اختاره رحمه الله ان المطابقة بمعنى التقدير اما اذا جوزنا ايضا كونها بمعنى الموافقة واشتمال الكلام على المقتضى والاعتبار كما ذكرنا في مزيد الاقسام ينبغي ان الكلام كما بينا في الحاشية **ل** لان القريب من حد العجاء لا يكون من الطرفين الاعلان طرف الشيء شرهاية فيجب ان يكون له فاذا جعل حد العجاء طرفا اعلم له يمكن ان يجعل القريب من حد العجاء من الطرفين الاعلى والا يلزم ان يقسم الطرفين في الامتداد التي جعل الطرفين طرفا له نعم قد يجعل الطرفين نوعا ومعية واحدة مع تعدد افرادها لان المخصوص



في الظرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد  
 افراده لا يوجب تعدده من حيث هو نوع فان قلت له لا يجوز ان  
 يكون نفس نوع الاعجاز وطبيعته مرفا على وجه الاعجاز في  
 نهايته وما يقرب منه من افراد ذلك النوع والحكم الثابت للنوع  
 يجوز ان يكون ثابتا لافراده كالجسمية الثابتة للانسان  
 فانه ثابتة لافراده من زيد وعمر وغيرهما فالظرفية الثابتة  
 لنوع الاعجاز يجوز ان يثبتت لافراده من نهاية الاعجاز وما  
 يقرب منها قلت الحكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون  
 ثابتا لافراده قط كالنوعية الثابتة للانسان يمتنع بثبوتها  
 لزيد وعمر والجسمية الثابتة للحيوان يمتنع بثبوتها للانسان  
 والفرس وغيرهما من افراد الحيوان ولا شك ان الظرفية  
 انما يثبت لطبيعة الاعجاز من حيث هي لان الوعدة لازمة  
 للطرف وهي انما يثبت لطبيعته من حيث هي ان عند ملاحظة  
 الافراد يحصل التعبد المنافي للظرفية وهذا بخلاف الجسمية  
 الثابتة للانسان لا انما ليست من احكام طبيعته بل من  
 احكام افراده لا يقال له لا يجوز ان يعبر عن النوع بافراده  
 فعبر عن نوع الاعجاز بحد الاعجاز وما يقرب منه فيكون الظرفية  
 ثابتة لكل نوع لكن على سبيل التعبير عنه بافراده لا نقول  
 لوصح التعبير عن النوع بافراده فانما يصح في غير الاحكام  
 الثابتة لطبيعته النوع من حيث هي وانما فير فلا كما اذا  
 قلت زيد وعمر وغيرهما من افراد الانسان نوع فان الله  
 انه لا يصح ولين صح فيها فانما يصح بجمعة لا ببعضها  
 سيما اذا كان اقلها وهو هناك ذلك لان الفرب من النهاية  
 لا يتناول الوسط المبتدأ جن مكا والظاهرة لا يتناول

جميع

جميع ما بين القطر والنهاية ايضا بل بعضه يجوز التعبير  
 بنهاية الاعجاز وما يقرب منه من نوع الاعجاز على ان حد  
 الاعجاز ليس بمعنى نهايته بل بمعنى مرتبته على ان الانتهاء  
 بيانته فما يقرب من الاعجاز يكون خارجا عن الاعجاز لان  
 افراد **هـ** وهو ما اذا غشي الكلام عنه الهاء اقول قيل  
 انه غير مانع لصدق على الطرفين الاعلى والمراتب المتوسطة  
 لان مادون الاسفل مادونهما فيصدق عليه ما اذا غشي  
 الكلام عنه الى مادونه التحقق اه والجواب ان عموم ما في قوله  
 مادون الى اق مرتبة دونه يدعي ذلك اذ لا يصدق  
 على مادون من الطرفين الاعلى والمراتب المتوسطة  
 انه اذا غشي الكلام الى اق مرتبة دونه التحقق باله الى  
 مرتبة دونه بحيث يكون دون الاسفل ايضا يشعر الكلام  
 بان التعبير الهاء دونه علة للاتحاق والافضل هو الذي  
 يكون التعبير الهاء دونه علة للاتحاق وانما غشي من  
 الوسط والاعلى فلا ينفكك التعبير الى دونهما عن الاتحاق  
 كما اذا لم يكن مادونهما دون الاسفل نعم قد يجتمع  
 التعبير للمادونهما مع ماهو علة للاتحاق وهو التعبير  
 الهاء دون الاسفل ويجوز الاجتماع بها لانه لا يوجب  
 العلوية **و** لا انما ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة  
 نقل منه ومما يثبت في الحواشي ان المراد صفة يتصرف بها  
 في العرف فلا يقال عرفا بحسن ومرئع ومطبق  
 لمن يتكلم بما فيه تحسین وترصيع وتطبيع كما يقال  
 عرفا بليغ وفصيح المتكلم فاندفع ما قيل من ان وصف



من صدر عن المجتنب المجتنب ضروري الصحة كما  
 ان انكار ضروري البطلان وقيل وجه تخصيصها ببلاغة  
 الكلام ان تحسبها الكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم بل على بلاغة  
 الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من متكلم غير بليغ يكون هذه  
 الوجوه محسنة فيه وربما يمنع ذلك بناء على ان الالبين  
 اذ لم يصدر عن البليغ كما ان خواص التركيب كذلك  
 ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ الظاهر يصدر  
 على ملكة يقتدر بها على تأليف كلام في نوع من انواع المعاني  
 كالمدح والذم او الشكر او الشكايه او في نوعين او انواع  
 منها ولا يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ في جميع الانواع  
 والاختلاف ولا يخفى ان هذه الملكة ليست ببلاغة المتكلم  
 فالتعريف غير مانع ويمكن ان يدفع بالنافية وهي ان  
 يقال لما عرف فصاحة المتكلم سابقا بملكه يقتدر بها على  
 التعيين عن كل ما يدخل تحت قصده بلفظ فصيح عرف  
 ان المواد ذكر في تعريف بلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على  
 تأليف الكلام البليغ للدلالة على كل ما يدخل تحت قصده  
 من المعاني المركبة **وهو** ان البلاغة في الكلام مرجعها  
 انما جعل الامر من مرجعي بلاغة الكلام دون المتكلم  
 وان كانا مرجعين لبلاغة ايضا تنبها على ان مرجعيتهم  
 لبلاغة المتكلم انما هي باعتبار مرجعيتها لبلاغة  
 الكلام لان توقف بلاغة الكلام عليها فلما اطلق  
 بحيث يتناول البلاغتين اوضح بوجهه يعلم ذلك  
 لجواز ان يكون توقف بلاغة المتكلم عليها لاجل بلاغة

الكلام

الكلام بل لاجل امر آخر **وهو** ان ما يجب ان يحصل له المرجع يستعمل  
 مصدر بمعنى الرجوع وان كان على الشذوذ لان القياس في العين  
 في المصدر وقد يكون بمعنى المفعول اي المرجوع اليه على الحذف والايصال  
 وقد يستعمل اسم مكان بمعنى موضع الرجوع والافرق في المعنى بينهما  
 وبين المصدر بمعنى المفعول فنقول في الاول مرجع المواد الى الغرض اي  
 رجوعها اليه وعلى الثاني مرجع الجود هو الغرض اي موضع رجوعه ويحتمل  
 ان يكون المرجع فيه مصدر بمعنى المفعول اي المرجع اليه الجود هو الغرض  
 وما ذكره وجهه من التنبيه اي ما يجب ان يحصل انما يأتى  
 الثاني والمصدر بمعنى المفعول لا المصدر بمعنى الحقيقة  
 المرجع في عبارة المتن لا يحتمل الا المصدر بالمعنى الحقيقي  
 بل دليل قوله الى الاحتراز ولولا كون كلمة الى لا يحتمل المصدر  
 بمراد المعنى بل يتعين مرجع الموضوع او المصدر بمعنى المفعول والامر  
 في ذلك هيئت لوضوح المقصود الاحتراز عن الخطأ كانه اراد عدم  
 الخطأ عن القصد على ان يكون القصد فيه قيد النسبة الى المعنى في  
 قوله والالتزام لانه على تقدير انتفاء عدم الخطأ عن قصد ربما  
 يكون خطأ وربما لا يكون خطأ لكن ينبغي ان لا يكون عدم قصد  
 على التقديرين لا يكون بليغا اما على الاول فلو جرد الخطأ واما  
 على الثاني فلا انتفاء القصد فاندفع ما يتوهم انه ان اراد با  
 الاحتراز عن الخطأ ان لا يخطأ فلا وجه لادراج ربما لانه على  
 تقدير انتفاء عدم الخطأ يقطع لوجود الخطأ فلا وجه لادراج ربما لانه  
 على انه قد يكون خطأ وان اراد بما افقده نفسه عن الخطأ فاما ان يشترط  
 في عدم الخطأ فلا حاجة الى المحي فقله لانه يكفي لوجود البلاغة  
 عدم الخطأ واما ان لا يشترط فلا اعتداد بحجرة المحافظة  
 بدون عدم الخطأ كيف والبلاغة توجد مع عدم هذه المحافظة



بان لا يخطئ بدون محافظة ويتقدم مع وجودها بان يخطئ مع  
المحافظة بقى شئ وهو انه لما اريد بالاحتمال من الخطاء عن  
قصد فقولوا لا يتناول امرين وجود الخطاء وعدم الخطاء  
عن قصد وعلى التقديرين ينتهي البلاغة فاوجه الاقتضار  
على الاول كما فعله رحمه الله حتى احتاج الى كلمة رتبا وكان  
الاولى ان يقول والآلاتي المراد بغير المطابق او اداة  
بالمطابق لكن لا عن قصد فلا يكون بليغا ويمكن ان يقال  
انتفاء البلاغة عند الخطاء امر ظاهري لا يمكن محله  
ويستلزم به الزامه على الخصم واما انتفاؤها مع وجودها  
بقية وعدم الخطاء لعدم القصد فلا يخفى عن خفاء ورتبا استلزم  
بالاكتاف فلذا اقتصر على الاول ولا يصح هذا من شوب  
لا يقال لم يعرف البلاغة الا بالفصاحة مع المطابقة مطلقا  
من غير اشتراط قصد لان ما لم يقتض بالاقصد لان ما لم  
يقتض بالاقصد لا يعتد به عندهم اصل ايدى عليه تحليلة  
على كرم الله وجهه من قال من المتوفى على لفظ اسم الفاعل و  
لذلك يشترطون القصد في الدلالة فايخرج من غير  
قصد لا يكون مدلولاً عندهم فتترك القصد لتقرير  
فيما بينهم **و** يدخل في غير الكلام افعالهم بقدر موضوع  
الفصيح اللفظ في قوله الى تميز الفصيح في تناوله الكلام  
والكلمة فيستغنى عما ذكره رحمه الله وقوله تميز الكلمات  
في تميز الكلام الامرين اخدها الاشارة الى ان بلاغة الكلام  
انما يتوقف بالذات على تميز الكلام الفصيح واما تميز  
الكلمات فامر يتوقف عليه تميز الكلام ولو لم يتوقف  
تميز الكلام على تميز الكلمات لم يكن تميزها فاما يتوقف

عليه

عيب بلاغة الكلام والثاني ان الظن ان الفصاحة في فصاحتها  
الكلام والكلمة مشتركة لفظا فلما اريد باللفظ الفصيح ما  
يتناول الكلام والكلمة يكون جمعا بين مفيين المشتركة  
فتقدير اللفظ التزام للجمع المحذور المذكور من غير ضرورة  
والثاني بل بما يدقح الاشتراك لا يصح اليه من غير ضرورة  
ولا ضرورة ههنا لحصول الخطأ بحمل الفصيح على الكلام لانه  
يدخل في تميزه تميز الكلمات **و** قدس سرى سره واطا  
ظاهر الالاق المقصود اثبات الاحتياج الى المعاني والبيان بان  
مرجع البلاغة يتوقف عليها لان المرجع امران الاحتمال  
والتميز المذكوران والاول يحصل بالمعاني والثاني بعينه  
باللغة والصرف والتجو والحسن وهو تميز الغريب عن  
غيره وتميز مخالف القياس عن غيره وتميز ما فيه ضعف  
الثايف او التعقيد اللفظي عن غيره وتميز المناظر عن  
غيره والبعض الآخر الباقي وهو تميز ما فيه التعقيد المعنوي  
عن غيره يحصل بالبيان فلا بد من بيان ان البعض الحاصل  
بالامور الاربعة غير البعض الحاصل بالبيان بمعنى ان ما  
يحصل به لا يحصل به اثبات الاحتياج اليه ولا خفاء ان هذا البيان  
انما يحصل اذا جعل الضمير عائدا الى ما يبين او يدرك اذ لو  
جعل عائدا الى ما يدرك لم يفد الكلام الا ان الحاصل بالبيان  
لا يدرك بالحسن واما انه لم يبين في العلوم الثلاثة فلا  
فاحتمل ان يكون مبنيا فيها فلا يثبت الاحتياج الى البيان  
المختص مقصوده في ثلاثة فنون هي المعاني والبيان والبديع  
لانه قد سبق ان علم البلاغة علم المعاني والبيان وعلم بواجبها  
البديع وليس المعنى على ان المختص لما كان في علم البلاغة



وتوابعها التي هي حصص مقصودة في ثلاثة فنون وجعلها فنونا ثلاثة  
لتوجه المنع الظه عليه اذ يجوز ان يجعل فتيبتين احدهما  
في علم البلاغة والاخر في توابعها وذلك ان يجعل المعنى  
علم هذا ايضا مقدمة معلومة وهي ان المناسب في  
العلوم المختلفة ان يجعل كل فناء ويكون المراد من  
لزوم الحصر مناسية واولوية ولا يخفى وجوه  
المناسبة اما تسمية الفن الاول بالمعنة فلا ينبغي  
عن كيفية تطبيق الكلام علم مقتضى الحال وانه امر يتعلق  
بالمعنى لان مبناه ومرجعه الاحتمال من الخطاء في تأدية  
المعنى المراد وايضا مقتضيات الاحوال خصوصيات  
تقتضي في المعاني او بالذات واما تسمية الفن  
الثاني بالبيان فله علة بايراد المعنى الواحد وبيان  
يطرق في مختلفه في الوصوح واما تسمية الفن الثالث بالبيان  
ليدفع فلا ينبغي بحث عن المحسنات والاختفاء في بدا  
عنها وظرافتها واما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان  
فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير و  
الاختفاء في تعلق الفنون به تصحيحا وتحسينا واما  
تسمية الفنون الاخيرتين بالبيان فله علة فله علة في الفن  
الثاني علم الثالث ولان تعلق الفن الاول بالمعاني اكثر  
وافضل له بها استند فنتبه على ذلك تسمية الاول بالمعاني  
والاخيرتين بالبيان الذي هو المنطق المذكور واما تسمية  
الفنون الثلاثة بالبيان فلا بد للاختفاء في بداعة مبا  
حسرها واطا في مساعدها وظرفه لطا يفرق في الفن  
الاول علم المعاني اقول الظاهر ان الفنون اجزاء الكتاب

فنون

فيكون عبارة عن الالفاظ فلا بد لجل علم المعاني عليه من تأويل و  
هو ان بين اللفظ والمعنى من المناسبة والاتصاف ما يجوز  
ان يعطى لاحدهما علم الاخر في المجهول علم الفن الاول وان كان  
هو الالفاظ الدالة على المسائل التي هي علم المعاني لكن جعل  
المجهول نفس علم المعاني وبعبارة اخرى ان الفن الاول هو  
الفاظ الدالة على علم المعاني فهو مدلوله الفن فجعل الفن  
الاول نفس مدلوله لغاية المناسبة بينهما ولذلك صحت  
قولهم لا زال كاسمه محجوزا من غير اعتبار حذفه وكذا  
ان تحيل علم المعاني على الالفاظ الدالة عليه بمنزلة  
المفرد يعني ان المعاني ليس جزء للبيان حقيقة بل كالجو  
فيه لان رعاية المطابقة له يقتضي في البيان عدم وجه الجو  
الجزئية بل معنى اعتبارها فيه ان الالفاظ الذي هو مقصود  
البيان انما يقتضي بعد رعاية المطابقة ولو علم ان التقدير  
بمجرد هذه البعدية يكفي ملكة يقتدر بها الوجه  
ان يراد بالملكة ههنا كيفية للنفس تمكن بها من معرفة  
جميع المسائل تستحقها ما كان معلوما ومخزونا منها  
وتستحصل ما كان مجهولا منها ولو علم الملكة على ما يكون  
في مراتب الادراك من ملكة الانتقال الى النظريات وهي  
العقل بالملكة ومن ملكة استحضار النظريات التي  
حصلتها او لا ثم صارت مخزونة عندها متى شئت  
من غير حاجة الى كسب جديد وهي العقل بالعقل لا يصح  
اما الاول فقط واما الثاني فلان الشخص اذا تمكن من  
معرفة جميع مسائل علم يعد عالما بذلك العلم بالاشتمال



ان يكون قد حصل جميع المسائل او لا وضارت مخزونه عنده وان  
يمكن من معرفة كل منها بل كسب فان من هو فقيه بل لا ريب  
كافي حنيفة رحمه الله وما لك رحمه الله لم يعرف بعض المسائل علما  
نقل عنهم في الكتب وايضا كان الفقهاء يبحثون في معرفة بعض  
المسائل بعد ما تحقق ففاهتهم بل استلزم الاجتهاد والكتب  
الجديد وكلامه رحمه الله في التشرع ما نال الى الشك فهو محل تأمل  
**قوله** ويجوز ان يريد به نفس الاصول والقواعد المعلومة و  
معرفة بالمعلومية اشارة الى وجوب التجوز فان ذكر في شرح قوله  
المفتاح وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول  
والخطا في ذلك بحسب مصادفة المقام لا يليق به وهو  
التي هي متضمنة مقتضى الحال ان المراد بما يليق به الكلام الذي  
يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به هو مقتضى الحال  
وانت خبير بان نصرت صاحب المفتاح لا يتخذ عن  
تصريح الشرح حيث قال بعد قوله وهو التي هي متضمنة مقتضى الحال  
فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فكذلك وان كان مقتضى الحال  
طعن ذكر المستداليه فكذلك وان كان مقتضى الحال اشباهه فان و  
قوله فان كان مقتضى الحال تفصيلا لقوله وهو التي هي متضمنة  
مقتضى الحال تصريح بان مقتضى الذي يعتد بمصادفة المقام  
لما هو نفس الكيفيات فتفسير الشر لا يطابق المشرع و  
قوله والا لا صحة القول بانها احواله بها يطابق اللفظ مقتضى الحال  
وقد بينا فيما سبق ومن صحة هذا القول هو كون مقتضى  
نفس الكيفيات فتذكر **قوله** واحوال الاستناد ايضا من  
احوال اللفظ جواب عما قيل المذكور في التعريف احوال اللفظ

الاستناد

والاستناد ليس لفظا فاحواله لا يكون احوال اللفظ وتماثيل  
ان الاستناد من اجزاء الكلام وهو موضوع لهذا العلم وهو  
موضوع المسائل لا يجوز ان يكون من اجزاء موضوع العلم فلا  
يكون البحث عن الاستناد بحمل احواله وعوارضه الذاتية  
عليه من المسائل وذلك انه قد بين رحمه الله ان احوال الاستناد  
من احوال الكلام واعراض ذاتية له فترضي بكون ذلك  
هو الاستناد فموضوع المسئلة انما هو الكلام ولربما ع  
ذلك في بحث الحقيقة والجاز العقليين حيث جعلها  
من احوال الاستناد فقال الاستناد منه حقيقة عقلية ومنه  
مجاز عقلية لا يراد به وهو ان الثبوت انتساب الحقيقة  
والجاز على هذا العقل بنفسه وانما الشيخ عبد القاهر  
والسكاكي فقد حافظا على تلك الرعاية حيث جعلها من  
عوارض الكلام وصفاته **قوله** وتخصيص اللفظ بالعربي  
يجوز اصطلاح دفع اعتراض قاضي مصر على المقام بان هذا  
العلم لا يختص باللفظ العربي فيكون التقييد بالعربي  
فاسدا **قوله** وينحصر المقصود صحيح رجوع التضمين الى  
المقصود من علم المعاني وان كان المذكور سابقا بنفس المعاني  
لان من المعاني فذكره ذكره وانما جعل ذلك متابع للمقصود  
حيث ذكر في الايضاح وينحصر المقصود وقد اشار رحمه الله  
في التشرع الى وجهه وهو انه انما جعل المقصود منحصرا دون نفس  
المعاني لان تعريف العلم وبيان الاختصاص والتشبيه الذي في حاجة  
عن المقصود داخل في المعاني فلو حصر المعاني في الابواب المذكورة  
مع خروج ما ذكر من التعريف واخويه منها لم يستقم فحصر

الآتي بعده



فخص المقص ليستقيم بناء على خروج المذكور عن المقص انحصار الكل  
في الاجزاء لان المعاني عبارة عن مجموع الابواب الثمانية  
ولا يصدق على واحد منها فلو جعل من حصص الكل في الجزئيات  
لزم صدق المعاني على كل منها يقال المحصور في الابواب اقسامه  
المقص من المعاني لانفس المعاني ولا شك في صدق المقص على كل منها  
لانه مقص من مقاصد المعاني لا يقال انما يكون كذلك لو كانت من  
تبعيضية وهو صمم لم لا يجوز ان يكون بيانية فيكون المقص  
نفس المعاني وانه لا يصدق على شيء من الابواب لانه يقال لو  
جعلت بيانية لم يستقيم ما اشار اليه في الشرح من فائدة  
ادراج المقص لانه بناء على خروج ما ذكر عن المقص ودخوله في  
المعاني فاذا جعلت بيانية كان المقص نفس المعاني فاذا  
خرجت هذه الامور عن المقص خرجت من المعاني ايضا واذا  
دخلت في المقص ايضا التفصيل ان كلمة من اما صلة للفقد  
او بيانية او تبعيضية لا سبيل الى الاول لان ما يقصد  
من الشيء يكون خارجا عنه فيلزم خروج الابواب عن المعاني في  
فساده ظهرا ولا نشاء والا لم يكن في ادراج المقص فائدة  
**فتعين الثالث** وجب بعد حصص الكل في الجزئيات  
لان المقص الذي هو بعض المعاني يصدق على كل من الابواب  
بل لا يصح على هذا التقدير حصص الكل في الاجزاء الا يشك في عظم  
وغاية العناية ان يقال ان التعريف واخويه يذكر من جملة المعاني  
لمشدة الاتصال ولا يبعد ان يذهب الوجه اليها من اطلاق  
المعاني وانما ادراج لفظ المقص اندفع ذلك الوجه لان لفظ من  
اطلاق في المقص من المعاني ما هو مقاصده وغايته فيخرج

ما يلحق

ما يلحق به لشدة الاتصال فعلى هذا يكون من بيانية ويكون  
حصص الكل في الاجزاء او يقال مقصوده رحمة الله ان يخصص  
وان رجوع الى المعاني كما هو الظن لكن المقص انحصار مقاصده  
وما هو المقص منه واذا كان ضمن ينحصر المعاني لزم ان  
يجعل من حصص الكل في الاجزاء **فتعين** فلا يصح التقييم لان مقتضى  
مبنى على صدق المقص على اقسامه والمقصود هو الكلام المشتمل  
على النسبة يقوم بالخبر والانشاء بانه ان كان نسبة  
خارج خارج تطابقه او لا تطابقه فخير والا فانشاء فلو فسر  
النسبة بما لا يشتمل ما في الانشاء لم يصدق المقص  
على الانشاء لايق مع قوله والاف انشاء ان لم يكن نسبة  
خارج وانه اعتمد من ان يكون للكلام نسبة ولا يكون لها  
خارج كذلك وان لا يكون له نسبة اهلا فلا يكون له نسبة  
خارج لانه يقال المتبادر من قوله وان لم يكن نسبة خارج ان  
يكون له نسبة ولا خارج لها على ما هو قاعلة رجوع النفي الى  
القيد **فتعين** ان كان له نسبة خارج اما ان يراد بشبوت الخاب  
نسبة الكلام ان الكلام يدل عليه ويشعر به عليه واما ان  
يراد به ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة في الواقع في المستحالة  
بالخارج والنسبة الخارجية وكلامه رحمه الله عليه كما يشعر  
بالاشارة وهو طر يشر بالاشارة حيث قال فيما ذكر بعد من التحقيق  
من غير قصد الى كونه دالا على نسبة خارجية وقد افصح عنه  
من قال القيد وقوع النسبة التي اشعرها الكلام والكذب  
عدم وقوعها ثم يتجه على الاول ان لا يكون للخبر الخاب  
خارج وان لا يصح قولهم الكذب عدم مطابقة نسبة  
الكلام للخارج لان الخارج بمعنى الواقع ونفس الامر وما يله



الكلام فثبت مطابقة له البتة ويمكن ان يجاب عن الاول  
بان ليس المراد بالخارج ما يكون واقعا في نفس الامر بل  
ما يكون خارج بحسب دلالة اللفظ اي ما يدل اللفظ  
على انه خارج ولا يختص عن الثاني الا بالترام ان الكذب  
ليس علم المطابقة التبيين بل علم وقوع النسبة  
التي يشعر بها الكلام كما نقلناه ويؤيده قوله من قال  
مدلوله الخبيث انما هو الصدق واما الكذب فاحتمل  
عقلي لا مدلول له في احد الا زمانه دفع لتوهم  
بعيد وهو ان الاخبار الاستقبالية الالجابية  
ينبغي ان تكون كاذبة باجمها والسلبية صادقة  
جملية لان النسبة الخارجية في الاخبار  
الاستقبالية سلبية في الحال فتكذب الموجبة  
منها مطلقا وتصدق السالبة كذلك لتحالف  
التبيين في الاول وتوافقهما في الثانية فا  
شارنا ووقع ذلك بان ثبوت النسبة الخارجية  
يعتبر في احد الا زمانه الثلاثة ففي الخبيث الاستقبالية  
يعتبر ثبوت النسبة الخارجية والاستقبال  
فصدق بمطابقة النسبة المفهومة للخارجية

المعنى

المعنى في الاستقبال فيصدق من الخبيث الالجابي  
ما يطابق نسبة النسبة الخارجية الاستقبالية  
ويكون مسم ما لم يطابقا وكذا الخبيث السلب  
وتوضحه انه ان المراد بثبوت الخارج لنسبة  
الكلام ان الكلام يدل عليه فالخارج في الخبيث الا  
الاستقبالية ما يكون في الاستقبال وهو الماصوي  
ما يكون في الحال وان كان المراد به ان بين طرفي  
نسبة الكلام خارجية فالخارج ايضا ما يكون  
في الاستقبال لان نسبة الكلام لما كانت  
استقبالية كانت الخارجية ايضا موافقة لهما  
لانها يعتبر علم حسب اعتبار النسبة الكلامية  
وقد نقل عنه رمة في بعض الحواشي ان قولنا في  
احد الا زمانه دفع لتوهم ان الخبيث الاستقبالية  
لا خارج له فلا يكون خبيثا ومنشاء التوهم الغفول  
عن ان النسبة الخارجية يعتبر علم حسب اعتبار  
نسبة الكلام بحسب الا زمانه فتهه ذلك بقوله في احد  
الا زمانه فاندفع التوهم وانت خبير بان ذلك  
مبنى على ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام والا فللخبر  
الاستقبالي خارج في الحال بمعنى النسبة الواقعة في نفس  
الامر بين طرفي نسبة الكلام فافهم اي ان لم يكن لنسبة  
خارج كذلك اي تطابقه وربما يفهم منه ان نسبة الكلام  
اولا تطابقه فالفرق بين الخبيث والانشاء انما هو باعتبار  
ان خارج الخبيث بحيث تطابقه نسبة الكلام اولاً تطابقه  
وخارج الانشاء ليس كذلك ويتوجه عليهم ان هذا



دفع للتفصيلين الذمهم الا ان يؤخذ قوله نقلا بقوله لا لا نظا  
على معنى قصد المطابقة وقصد عدمها كما قال رحمه الله بحيث يقصد  
ان لها نسبة خارجية مطابقة او لا مطابقة او يحل قوله  
اولا نقلا بقوله على معنى عدم الملكية بمعنى اخفض من سلب  
المطابقة وما ذكره رحمه الله من التحقيق يشعر بأنه لا خارج  
لنسبة الكلام الانشائي حيث قال من غير قصد الى كونه  
والاعلم نسبة حاصلة في الواقع لا يقال لانه لا في الخارج بل في  
القصد الى الدلالة على الخارج وانه لا يوجب نفسه لانه يقال هذا  
بناء على ان معنى شئوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام  
يدل عليه الا انه ادرج القصد انا اعلم ما باعتبار القصد  
في الدلالة على ما قالوا او بان لا ما يقصد لا يعتبر وجوده فنفى  
القصد في حكم نفى شئوت الخارج للنسبة على انه لما يتعرض  
في مقام الفرق بين الخبر والانشاء لا اشتفاء قيد المطابقة  
وجودا وعدمه في الانشاء واقتصر على نفى القصد الى الدلالة  
على الخارج علم ان قيد المطابقة ليس مدار الفرق بل مدار  
القصد المذكور غاية الامر ان يتوجه ان قوله ان لم يكن نسبة  
خارج كذلك يشعر بشئوت الخارج بناء على ما تقر من قاعدة  
رجوع النفي الى القيد والامر فيه سهل عند الاهل وكذلك ان  
تقول ان كان المراد بشئوت الخارج لنسبة الكلام ما ذكره يكون  
الامر كذلك ويجوز ان يراد به ان الشئيين اللذين اعتبر  
بينهما نسبة في الكلام فيبينهما مطلق النظر عن الكلام نسبة  
في الواقعة خارجية فللاشياء خارج هي لكن لا يقصد المطا  
بينه وبين نسبة الانشاء وجودا وعدمه ولا يلتفت  
اليها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية اى ملكه من وجود

النسبة

النسبة في الواقع بين الشئيين المذكورين مطلق النظر  
عن الذهن معنى وجود الخارجية يشي الى ان ليس  
معنى الخارج هنا ما يراد في الاعيان حتى يلزم كون النسبة  
من الامور العينية الموجودة في الاعيان بل معنى الخارج هنا  
خارج الذهن اى الواقع ونفس الامر كما سيجترحه  
ان الواقع هو الخارج الذي يكون نسبة الكلام الخبري  
وتوضيحه انهم قالوا بوجود النسبة الخارجية هنا فربما  
يتوهم منه ان النسب ليست بموجودة في الخارج فدفع  
رحمة الله ذلك بان معنى الخارج هنا الواقع وخارج ذهن  
المستكلم او المخاطب اعني خارج الكلام لا ما يراد في  
الكلام الاعيان فلا يبطل وجود النسبة الخارجية  
بهذه المعنى لما تقر ان النسب ليست بموجودة في  
الخارج ثم بمعنى ما يراد في الاعيان وقد يدعى بان  
معنى كون النسبة خارجية هنا انه امر خارجي فالخارج  
هنا طرف لنفس النسبة لا لوجودها وهذا لا ينافي ما تقر  
تقرر ان النسب ليست بموجودة في الخارج لان الخارج  
ثم طرف لوجود النسبة لا لنفسها واشبات طرفية الخارج  
لنفسها لا ينافي في الطرفين لوجودها لان نفى الثانية  
لا يوجب نفى الاولى واشبات الاولى لا يستلزم اشبات  
الثانية وان الخارج في قولنا زيد موجود في الخارج طرف  
لنفس الوجود وله يلزم منه كونه طرف الوجود حتى يلزم  
كون الوجود موجودا خارجا فاما الموجود الخارجي  
ما يكون الخارج طرف الوجود لا ما يكون الخارج طرف لنسب

الله



لنفسه وفي قولنا الوجود ليس بوجوده في الخارج طرف  
 لوجوده الوجود لم يلزم منه في كون الخارج طرفاً لنفس  
 لنفس الوجود حتى يلزم انتفاء الوجود الخارجي فان  
 كان قلت فله الامر الخارجي اعم من الموجود الخارجي وان  
 الامر الخارجي يجوز ان يكون معدوماً في الخارج كالوجود  
 الخارجي فما معنى قوله سواء قلنا ان النسبة من الامور  
 الخارجية وليست منها الظهور ان امر خارجي جزماً  
 وان لم يكن موجوداً وان كان المراد من الامور الخارجية  
 الموجودات الخارجية لم يحسن التردد ايضاً لقطع  
 بانها ليست موجودة في الخارج يقال ان معناه عدم  
 توقف وجود النسبة الخارجية ههنا على كونها من  
 الموجودات الخارجية وقد يقال انه اشارة الى الخلاف  
 في تحقق النسبة في الخارج بين الحكم والحكم والمنا  
 سبب ان يحل الامور الخارجية على الموجودات  
 الخارجية على لا يخفى ولا وجه لتخصيص هذا الكلام  
 بالخبر قد يوجب بان الخبر اعظم شأناً واكثر ابحاثاً  
 واوفر نكتاً واجل للاشياء ولذا قد تم في الكتب  
 ابحاث الخبر واوراد الابحاث المشتركة بين الاشياء  
 والخبر في باب الخبر فيجوز ان تخصيص هذا  
 الكلام في الخبر وان تحقق في الاشياء ايضاً **فما**  
 علم انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ ربما  
 قد يعتذر عنه بان قصده الى تحقيق معنى الاطباء  
 وان كون الزيادة لفائدة مأخوذة فيه ولو لم يقيده

الزيادة

الزيادة بالفائدة لربما سبق الى الوهم ان الاطباء  
 هو ما الزيادة وان كان زيادة الكلام البليغ لفائدة او  
 ان انفرام قيد الفائدة على تقدير عدم التقييد بالايض  
 عن خفاء ربما **هو** لانه فصرح به الذي قد  
 سبق اشارة ما اليه اشارة الى وجه تسمية ذلك  
 البحث بالتحية وانه انما يستعمل فيما سبق بوجه ما  
 ولذا يستعمل في البديهيات وما في حكمه او انه يستعمل  
 فيما يستغنى عن الدليل كالبديهي وما في حكمه وما  
 سبق الاشارة اليه في حكم البديهي **فما** اي مطابقة  
 حكمه اشارة الى ان المطابقة انما هي للحكم اولاً وبالذات  
 والخبر ثانياً وبالعرض وصدق الخبر ان كان عبارة عن  
 مطابقة الخبر كان حكمه حكم المطابقة في الثبوت للحكم  
 اولاً وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة حكم الخبر  
 فربما يسبق الى الوهم ان الصدق ثابت للخبر اولاً  
 وبالذات لان الصدق كون الخبر مطابق للحكم وانه  
 ثابت للخبر اولاً للحكم لكن التحقيق انه **ايضاً** ثابت  
 للحكم اولاً لان مطابقة الحكم امر ثابت له اولاً وانما كون  
 الخبر مطابق للحكم فهو ليس عين مطابقة الحكم بل  
 انما مبداءه وهذا كما قيل تعريف الدلالة بفهم المعنى  
 من اللفظ دفعا للاعتراض بان الفهم صفة الفاهم والدلالة  
 صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها به ان فهم المعنى من  
 اللفظ اي كون اللفظ مفهوماً منه المعنى صفة اللفظ  
 وان كان نفس الفهم صفة للفاهم فرة عليه بان فهم المعنى  
 من اللفظ ايضاً صفة للفاهم لكن لم يعلق باللفظ المعنى



يصير بسببه مبداء لصفتي اللفظ والمعنى أى كون  
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من اللفظ  
**فقط** بقية تلك النسبة المفرومة من الكلام الظه  
انها هي التي تدل عليها الخبر وكلامه رحمه الله في كتب  
بانها هي وقوع النسبة ولا وقوعها وبوجه عليه ان الخبر  
لا يدل على اللفظ الواقعي فهو النسبة المفرومة و  
الخارجية ايها فكيف يتصور تطابقها مع اتحادها  
ويكون دفعه بان الوقوع لم اعتبار ان احدها كونها  
وما يدل عليه والوقوع باحد الاعتبارين غير بالاعتبار  
الاخر ويجوز ان يتحقق التطابق بين المتغيرين  
بالاعتبار وقد يجتاز ان النسبة المفرومة التي  
مطابقتها للخارج صدق انما هي الايقاع اى ادراك  
ان النسبة واقعة ومطابقتها للنسبة الخارجية بان  
يكون هي الوقوع لكونها شويتيين وعدم مطابقتها  
انها بان يكون هي الاوقوع لاختلافها شويتيا  
سلبا وكذا حال القضية السالبة فان النسبة المفرومة  
المفرومة منها الانتزاع اى ادراك ان النسبة بوقعة  
ومطابقتها للخارج بان يكون الخارج الاوقوع وعدم  
مطابقتها بان يكون الخارج الوقوع ما تصدق تطا  
بقها شويتيا في القضية الموجبة وانتفاء في السالبة  
والكذب فيها تخالفها شويتيا وانتفاء **الله**  
الا ان يقال انه كاذب وجه الاستبعاد ان المفهوم اللفظ  
من عدم مطابقة الخبر للاعتقاد ان يكون ثم  
اعتقاد ولا يطابق الخبر على ما هو قاعدة رجوع

النفي

النفي الى القيد وهذا بناء على انه ثبت عنده رحمه الله ان النظام  
قائل باحصر البتة والافكين فوهمين بكنز الاختصار فستن  
عن التزام ذلك البعد **في** المشكوك خبر هو الحق كما  
ذكره في الشرح لان الخبر ما يدل على الحكم ولا يلزم منه ان  
يكون قائدا حكما بذلك الحكم لجواز تخلف المدلول عن الدال  
في الدلالة اللفظية **وانه** تعالى جعلهم كاذبين لم يتغير  
رحمة الله الا لان الآية اثبتت الكذب بعدم مطابقة  
الا اعتقاد مع مطابقة الواقع ولم يتغير حال الصدق  
كما قرئ في الشرح وكان وجهه ان الآية لا تدل على ان الصدق  
مطابقة الاعتقاد فقط لجواز ان يكون مطابقة الواقع  
والاعتقاد جميعا كما هو مذهب الجاحظ ويكون كذب  
تكذيبه تعالى للمنافقين باعتبار ان كلامهم لا يطابق  
الواقع والاعتقاد جميعا لا باعتبار ان لم يطابق الله  
الاعتقاد فقط فيشكل وجه الاستدلال بالآية لانها لا  
بشيت ما هو المدعى من كون الصدق مطابقة الاعتقاد  
والكذب عدم مطابقة ويمكن ان يقال قد يكون الغرض  
من الاستدلال بغير مذهب الخصم والآية ينبغي كون الصدق  
مطابقة الواقع كما هو مذهب الجمهور لانها اثبتت  
الكذب معها فلا يكون الصدق بها ضرورة امتناع اجتماع  
الصدق والكذب اتفاقا وان قيل بارتفاها ولا يبعد  
ان يثبت بالآية كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط  
بان من جعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط  
لم يجعل الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا  
ومن جعل الصدق مطابقة الواقع لم يجعل الكذب عدم



نقطة

عدم مطابقة الاعتقاد فقط بل المناسبات كون الكذب عدم  
مطابقة الاعتقاد فقط ان يكون الصدق مطابقة فقط علمنا هو  
مقتضى نقابلها **قوله** بشهادة ان واللام والجملة  
الاسمية فان قلت هذه المؤكدة اسره تفيد تأكيد الحكم  
الذي دخلت عليه وهو المشهود به اعني كونه من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا تأكيد شهادة النافقين المدلول عليه  
بقوله ثم شهد فلا شهادة له بهذه المؤكدة اما في ضمن  
شهادته الخبر المذكور ويقال انها وان دخلت في المشهود  
لكنها شغرها ان الشهادة عن جده كما مل ورغبتنا  
دقة هذا الواجب ان يجعل المذكور منحصرا لهذه  
المؤكدات لا لقوله ثم شهد ويفسر الكذب في  
الشهادة برجوعه الى الشهادة باعتبار كونه خبرا  
وقد بينا وجهه في الحاشية **قوله** بل في وجههم الفاسد  
لما كان الكذب عدم مطابقة الواقع فان نسب  
الكذب الى الواقع كان هناك عدم مطابقة الواقع  
في الواقع وان نسب الى الاعتقاد كان عدم مطابقة  
الواقع في الاعتقاد ولما نسب الكذب لهم هنا  
الى اعتقادهم الفاسد كان المراد به عدم مطابقة  
الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس الاعمى مطابقة  
الواقع وانما امر بالتأمل لانه لما كان هذا الخبر  
غير مطابق للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد  
فربما جعل كذب بعدم مطابقة الواقع دون عدم  
مطابقة الاعتقاد لكن يزول الاشكال بتقرير هذا

الجواب

الجواب الثالث علوجه المنع هكذا الا ان كذب هذا الخبر  
بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز ان يكون بعدم  
مطابقته للواقع في اعتقادهم ولو قرئ عليه التام  
كما ذكره رحمه الله في الشرح اشكل دفع الاشكال تأمل **قوله**  
مع الاعتقاد بان مطابق اللفظ انما جعل قوله مع الاعتقاد  
حالا عن خبر المبتدأ المحذوف وهو مطابقته والاصح  
امتناعه وقوله مع اي مع اعتقاد انه غير مطابق  
مع ان اللفظ ان المرجح هو الاعتقاد المذكور سابقا  
وقد فسره باعتقاد انه مطابق يوجب اختلاف  
الراجع والمرجع وليس بوجه كيف قد شتت عن  
ذلك في هذا المقام على العلامة لا يخرج المفتاح ولا  
يبعد ان يرجع الضمير في مطابقته الى الواقع ويجعل  
قوله مع الاعتقاد ظرفا لغو للمطابقة وقوله مع ظرفا  
لغو للضمير في عدمها باعتبار كونه عبارة عن  
المطابقة كما في قوله وما هو منها بالحديث المرجح  
اعمالا للضمير ما باعتبار معناه في الظرف فلا يبيح  
رجع الحال عن خبر المبتدأ ولا اختلاف الراجع  
والمرجع لكن ينبغي ان يحل عدم مطابقة الواقع  
مع الاعتقاد على معنى السلب المحل اي عدم مطابقة  
شيء من الواقع والاعتقاد ويخص عدم مطابقة  
الاعتقاد بما يكون هناك اعتقاده لا يطابق الخبر  
فلا يتناول عدم الاعتقاد اصلا على ما هو المقرر من  
رجوع النفي الى القيد حتى تطابق ما ذكره رحمه الله من  
مذهب الجاحظ ان الكذب عنده عدم مطابقة الواقع



مع اعتقاد عدمها ولو حمل على معنى دفع الإيجاب الكلي  
 انتفى الواسطة ودخل في الكذب جميع أقسامها إن جعل  
 عدم مطابقة الاعتقاد هنا ولا يصوره عدم الاعتقاد  
 أصلا والأدخل فيه قسمان منها ويبقى القسمان البا  
 قيان واسطه فيكون الواسطة أقل مما ذكره رحمه الله  
 وعلى تقدير الحمل على السلب كلى وتقيم عدم مطابقة  
 الاعتقاد بعدمه أصلا يدخل في الكذب أيضا قسم  
 واحد من أقسام الواسطة وكانه ذهب لما ذهب  
 لما لا يخفى في الحمل على السلب الكلي وأن عبارة الأ  
 بضاح يؤول إليه ضرورة توافق الواقع والاعتقاد  
 ح أي حين مطابقة الواقع مع اعتقادها يقال  
 استلزام اعتقاد المطابقة الاعتقاد لا يتوقف  
 على التوافق المذكور لشبوهة على تقدير التحالف  
 أيضا لأن العاقل إذا اعتقد مطابقة الخبر للواقع  
 فقد اعتقد هذا الخبر جزء ما يطابق اعتقاده لأنه  
 إنما يعتقد ما يعتقده مطابقا للواقع مثلا إذا  
 اعتقد مطابقة قولنا السماء تحتنا للواقع فقد  
 طابق هذا الخبر اعتقاده وغاية ما يمكن أن يقال  
 شبوهة الاستلزام على تقدير التحالف لا يمنع من  
 صحة تعليل بالتوافق إذ يكفي له أن يكف عن التوافق  
 موجبا له والأمر كذلك لأن موافق الموافق للشك

موافق له لكن ربما يتوجه عليه أن المستلزم ح هو مطابقة الواقع  
 الموافق للاعتقاد لا اعتقاد المطابقة وإيه التوافق إنما يظهر  
 بملاحظة استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد  
 فتعليل هذا بذاك ليس بذاك **وهو** أي لأخبار حال  
 الجنة الأحسن أن يغيب يكون الخبر المذكور حال الجنة كما  
 صرح به أخيرا **ب** حيث قال فترادهم يكون خبرا **وهو**  
 كحال الظاهر لأن عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم أدب  
 الصدق بأحد شقي التردد لأنه إنما يفيد تجويزهم للصدق  
 وعدم اعتقاد الصدق لا يصح دليل على عدم تجويزه لجواز  
 أن يجوزوه ولا يعتقدون وإنما الصالح له دليله اعتقاد  
 عدم الصدق لأنه ينبغي تجويزه لا يقال ح لا يستقيم ما ذكر  
 ذكر فضلا عن أن يكون ظاهرا كما يشعر به قوله اظهر لأنه  
 رحمه الله أشار إلى وجه اشتقاقه بقوله فلا يريدون في  
 هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم  
 يعني أن صدقه في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث  
 لا يجوزونه ولا يريدونه بأحد شقي التردد لكن لما  
 كان في دلالة قوله لم يعتقدون على هذا المعنى خفا وقاله  
 لأنهم اعتقدوا عدم صدقه كحال اظهر **وهو** وهذا إنما  
 يتحقق بعد تحقق الإسناد لا يقال فاللزام ح تأخر  
 لفظ الموصوف بما ذكرنا باعتبار وصفه كمن لا شك أنه  
 باعتبار ذاته مقدم فاعتبار جانب الذات يقتضي  
 تقدم الطرفين وجانب الذات وأن لم يرجح على جانب  
 الوصف فلا أقل من أن لا يرجح لأنه يقال لما لم يبحث  
 عن ذات الطرفين عنهما بملاحظة الوصفين



اعتبر جانب المبحوث عنه وقد اشار الى ذلك بقوله ولا  
يبحث لنا عنه لانه كلما افاد الحكم اشارة الى ان الملازمة بين  
الفائدة ولازمها باعتبار العلم او الافادة او الاستفادة  
لا باعتبار الوجود لان التزم باعتبار منتف قطعاً لان  
وجود الحكم لا يستلزم الخبز فضلاً عن كونه محتملاً  
ولو جعل الفائدة ولازمها نفس العلمين او الافادتين  
او الاستفادةين اعني علم المخاطب بالحكم ويكون الخبز  
عاماً به او افادة الخبز ايها الاستفادة المخاطب ايها  
هما من الخبز صحت التزم باعتبار الوجود وتسمية  
مثل هذا الحكم اشارة الى دفع دخل مقدور وهو ان  
هذا الحكم لما لو يكن حاصل من الخبز بل قبله لو يصح  
اطلاق الفائدة الخبز عليه لو كانوا يعلمون اي من اشترى  
ماله في الاخر من طلاق اي ليس لهم علم بذلك لان  
كلمة لو يجعل المثلث متغيراً والمنفي مثبتاً فتنتفي عنهم  
بذلك وقد اشبه في صدر الآية لا يقال له يتعلق العلم  
الثاني بما يتعلق به الا انه منزه منزلة منزلة اللازم على  
معنى لو كانوا من اهل العلم والمعرفة وان لم يكن منزلاً  
فالظن متعلقه مضمون بشئ ما شئوا علم ما هو  
الشايع في مثل هذا التركيب وهذا المضمون ليس  
عين مضمون من اشترى ماله في الاخر من خلاف  
لان مضمون الاول عدم المنفعة في ذلك الشراء  
ومضمون الثاني وجود غاية المضترع على ما يذهب عليه  
لفظ بشئ الموضوع للذم العامة ولاخفاء في تفابيرها  
بل في انفسها كما في المباحات فالعلم بالذم لا يوجب

العلم

العلم بالثاني ولا الجرح بالثاني موجب للجهل بالاول  
فلا حاجة الى ما ذكره من التنزيل بل لانه يقال تنزيل  
المتنفي منزلة اللازم لا يصار اليه الا لضرورة و  
داع وليس فليس وسلم فالمقصد حاصل لان عدم  
كفرهم من اهل العلم يوجب عدم علمهم بالحكم  
المذكورة معنى من استشرى الخ ان من فعل ذلك  
ليس له نفي في الاخر احيداً وهذا غاية المذمومية  
ونزاهة للتشوه على ما يفيد كامة بشئ ليس المعنى  
انه لا تصيب له على ذلك الفعل ليتجه ما ذكره ولين سلم  
فانهم لما باعوا به حفظوا انفسهم فاذا لم يكن لهم نفي  
علم ذلك كان غاية من المذمومية ولما كانت الغرابة  
في تنزيل العلم العائده الخبز منزلة الجاهل بها يا  
عقاب تنزيل العلم منزلة الجرح من غير دخل خصوص  
فائدة الخبز ولازمها اورد له شاهداً من الكلام المجيد  
ولما كانت الغرابة في تنزيل العلم ومنزلة الجهل  
باعتبار تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه من غير  
دخل لخصوص العلم والجرح اورد له شاهداً من الفرقان  
المجيد وفي كلامه اشارة الى الورد علم من زعم من ظن  
المفتاح ان الآية الاولى مثله لما نحن فيه من تنزيل  
العالم بفائدة الخبز منزلة الجاهل والى توجيه كلام  
المفتاح احسن توجيه قوله وما رميت اذ رميت  
نفي القوم اولاً واشتت ثانياً لا اعتبار خطا في و  
عواء ما ترتب على رميهم من الاثر خارج عن حد  
ما ترتب على افعال البشر فينبغي ان لا يفتر المثلث



والمتنفي بما نفيد تعابرها كما قيل المثبت هو الذي بطريق  
الكسب والمنفي بطريق الخلق لانه بعد ثبوت تعابرها  
لا حاجة الى التنزيل والقد ان من لم يذهب الى التنزيه  
اختار ذلك التفسير ومن ذهب اليه فلم يندرج  
ومن جعل الاثبات نظرا الى الصوره والنفى نظرا الى  
الحقيقة فان اراد بيان الحاصل بعد التنزيل فهو  
والا فليس ما قلنا **فقد** ان لا يكون عالما بوقوع  
النسبة يحتمل ان يريد بالحكم التصديق اي ادراك  
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومعنى خلق  
الذهن عن الحكم عدم انصافه وان يريد به وقوع  
النسبة اولا ووقوعها ومعنى خلقه عند عدم ادراكها  
وعلم الاوله لا بد من الاستدلال بان يراد بضمير في الحكم  
بمعنى وقوع النسبة اذ لا معنى لشرط التصديق وعلم الغالب  
لا بد ان يراد بخلق الذهن عن الحكم عدم التصديق به لا  
عدم ادراكه مطلقا بحيث يتناول عدم تصوره ايضا  
لانما يستغنى عن قوله والتردد فيه لان التردد فيه  
يوجب تصوره فنفي تصوره سابقا ينفى التردد فيه  
واذا عرفت ما ذكرنا فساد القول بان لا حاجة للاكثر  
التردد فيه لان الخلق عن الحكم يستلزم الخلق عن التردد  
فيه لان التردد فيه يوجب تصوره اما اذا اريد بالحكم  
التصديق فلا ان التردد لم يعتبر في التصديق بل في  
الحكم بمعنى وقوع النسبة فالخلق عن التصديق لا يوجب  
الخلق عن التردد في وقوع النسبة ولين فرض ان  
التردد في التصديق فهو انما يوجب تصور التصديق

لا حصوله فهو لا ينفى الخلق عن التصديق لجواز ان يكون  
متصورا للتصديق لا مصدقا فالخلق عن التصديق  
لا يوجب الخلق عن التردد فيه لجواز اجتماع الخلق عن  
التصديق مع التردد فيه واما اذا اريد به وقوع النسبة  
فلا ان معنى الخلق عنه عدم التصديق به وان لا يوجب  
عدم تصوره حتى يلزم منه الخلق عن التردد فيه والمراد  
بالحكم في قوله بالتحقيق ان الحكم ان نفس التصديق  
والضيق في قوله والتردد فيه راجع الى متعلق التصديق  
وهو وقوع النسبة على سبيل الاستخدام وهذا بما  
يرجح ارادة التصديق من الحكم المذكور في المتن  
**فقد** لكن المذكور في دلائل الاعجاز في الشرح قال  
الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر موافق ان الحكم لا  
الاستقراء هو الجواب لكن بشرط اه ويمكن توجيهه  
بان لا يبعد هذا الاستدلال في التاكيد بان لكونها علما  
في التاكيد ومفيدة لغايته فيجوز ان يتقيد حسن  
الاثبات به اذ ذلك الشرط بخلاف سائر المؤكدات وعلم  
هذا يندفع عنه ما اورد عليه ان ما ذكره الشيخ مخالف  
للقوم حيث حكموا بحسن التاكيد في مقام التردد  
سواء وجد هذا الشرط ولا نعم قد فرق بين ان وسائر  
المؤكدات وهم لم يصترحوا بذلك لكن نقد رحمة الله كلام  
الشيخ على ما ذكر في هذا الكتاب يدل على انه حمل كلامه  
على مقتضى التاكيد ولم يلتفت الى خصوص ان **فقد** مبنى  
على ان الكذب الاثنين تكذيب الشئ يعني انه  
نسب التكذيب في المرة الاولى الى جميع الترتيبات  
ان الكذب فيها اثنان ووجهه بان لا مكان المرسل



للاثنين والثلاثة واحد وهو عيسى وم والمسلم به وهو الكلام  
الذي ارسل به الاثنان والثلاثة واحد اكان تكذيب الا  
ثنين تكذبا للثلاثة وهذا بناء على ان قوله في المرة الاولى  
متعلق بكذبوا ولو جعل متعلقا بقوله قال الله تبارك  
وقال لم يجز الى هذا العذر فانه يقع على رسل عيسى  
الكذابين وهم ثلاثة مرتين فقال الله في حكاية في المرة الاولى  
من الحكاية كذا وفي الثانية كذا ولو جعلت المرقان له  
للتكذيب مستقام ايضا باعتبار ان يجعل ما تقدم المرق  
الثانية من التكذيب مرة اولى منه ولستناد التكذيب  
في مرتين التكذيب المتعلق بالثلاثة المجموع غير لازم  
بل يكفي استناده في احدى المرتين الى المجموع وفي  
اخرى الى البعض بل يكفي استناده في احدهما الى البعض  
وفي الاخرى الى الباقي لانه يصح نسبة التكذيب  
الى الثلاثة بملاحظة مجموع المرتين واو اطلق التكذيب  
الذي جعلت المرقان له عن التعلق بمجموع رسل عيسى  
واكتفى بتعلقه عن ارسله عيسى لم يبعد **فهم**  
اي الخبر الظاهر اشتروا متعدي بنفسه كما نقله فينبغي  
ان يقال فيشتد في الخبر ولا يصح حمل اللام على  
التقوية لان عمل الفعل عند التعلق عمل المفعول في غاية  
القوة فيمتنع تقوية خصوصية لزيد على ما صرحوا به  
التي ان يجعل اللام زائدة او يقال كما تعدى بنفسه  
تعدى بالحرف ايضا اذ بعض الافعال يحكي كذلك ولو  
جعل ضميره للملوح اي يستشرف الخبر لاجل اللوح  
كان وجها لم يكن عليه ذلك الغبار ثم الظاهر لا يلزم  
من استشراق غير السائل المتروك استشراقا مثل

استشراق

استشراقا السائل المتروك صبرورة العين سائلا  
متروكا كيف والغرض انه غير سائل وما ذكره رحمه  
في الشرح ان النفس والفهم المتشاق يكاد يشدد  
فيه صريح في انه لم يميز متروكا فقد لاح ان الاستشراق  
محقق بالفعل لكن تحقيقه لا يستلزم كلف المستشرق  
ما روي بالفعل وقد يلزم ذلك الاستلزام ويحمل  
قوله فيشتد في علمه معنى يكاد يستشرف ومن شأنه  
ان يستشرف وهو بعيد وبعد منه ادراكات تحقيق  
الاستشراق والتردد بالفعل وجعل التاكيد باعتبار  
تقديم الملوح الذي من شأنه ان يستشرفه لا بما  
باعتبار تحقيق الاستشراق بالفعل فهو مشاهد  
عنده ان حملت المشاهدة على المشاهدة العقلية اي  
اليقين والعلم القطعي صح جعل الدليل مشاهدا  
سواء حمل على اصطلاح المفعول او الاصول وان  
حملت على المشاهدة الحسية لزم حمل الدليل على  
اصطلاح الاصول لان الدليل عند اهل المفعول  
تصديقات مرتبة ليست بمحسوسة **فهم**  
لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتياع فيه ان معنى الكلام  
على هذا القليل ان يكون في نفس الامر من الدلائل  
ما لو تأملتم ارتدع فالارتدع لازم للتأمل في الدلائل  
الموجود في نفس الامر لا بمجرد وجوده في نفس الامر  
الامر فلا يرد عليه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع  
ويكفي دفعه بان المراد بالارتداع هو الارتداع المذكور



عن الارتداد على التام في معنى كلامه ان مجرد  
وجوده لا يكفي في الارتداد على تقدير التام انما يكون  
في الدليل المعلوم لتجديد المجزوء فلا بد ان يكون  
الدليل معلوما للمتكلم فيشأمل فيه فيردد وبذلك  
يدفع ما يورد على قوله ما لا يكون حاصلا عند ان يدعى  
علا ان مجرد الحصول عنده يكفي في الارتداد فيتوجه  
على تفسيره وجه كونه معه كونه معلوما ان مجرد  
المعلومية والحصول عنده لما يكفي في الارتداد فما  
وجه ترتيبه على التام في ذلك المعلوم وايضا المثال  
في الدليل بغير العلم به فاقى حاجة الى تفيد الدليل  
بكونه معلوما ولكن ان تقوله لما وصفه الدليل بكونه  
مشاهدا والظن فيه المشاهدة الحسية فلا بد  
ان يحمل على مصطلح الاصول وهو ما يمكن المتوصل  
بصحيح النظر فيه لا مطع خبري مجرد معلومته لا  
يكفي في الارتداد بل يجب التام والنظر فيه قوله  
فهذا الكلام انه مثال وجزئي من جزئيات  
القاعدة التي نحن بصدد ها فلا بد ان يتحقق فيه  
جعل المنكر كغير المنكر وح لا يمكن حمل قوله لا ريب  
فيه على ظاهره لان هذا الحكم غير صحيح ويجب انكاره  
فلا معنى لجعل منكره كغير المنكر بل ينبغي ان يقال علم  
ان القرآن ليس مظنة للريب وينبغي ان لا يرقاب  
فيه علم ما ذكره في الكشاف ويحتمل ان يكون تنظيرا  
لما نحن فيه فلا يكون فيه جزئيات بل يكون مشار

كأنه الامر المقصود ويكونان جزئيتين كالحكم وح يكون الآية محمولة  
على ظاهرها ببيان ان ما نحن فيه جعل الاكثار كالاكثار فتقيد  
على ما يزيله وقد جعل في الآية الترتيب كالترتيب تقويلا عما  
يزيل فيها جزئيات جعل وجود الشئ كعدمه اعتمادا  
على ما يزيله ويصلح ان مشأمل له ولا يجعل احدهما مثالا  
للاخر بل نظير له بشأملهم في الاشتغال على جعل الشئ كعدمه  
اعتمادا على ما يزيله وكانت جعل وجه التفسير احسن  
لوجهين احدهما انه يكون الكلام مجرى على الظن والثاني  
انه ذكر المصعد بعد ذلك وهكذا اعتبارات التقي وانته  
يقتضي بظاهره ان لا يصدق شيء من اعتبارات التقي  
وعلى تقدير جعل الآية مثالا لما نحن فيه يكون من اعتبارات  
التقي وامثله ولا يخفى عليك ان الاصل ان يقال انه نظير  
لتنزيل الاكثار منزلة عدمه لا لتنزيل وجود الشئ  
منزلة عدمه بل انه مثاله فان نظير الشئ وان جاز  
اضاؤه على جزئي من جزئيات علم ما هو معنى المثال لكن  
اذا قوبل بالمثال يراد به شبيهه لان بعض الاسناد يعنى  
ان الاسناد عنده ليس منحصرا في الحقيقة والمجاز  
فاختار عبارة لانه بظاهرها علم الحصر وقوله اما  
حقيقة واما مجاز فيفيد منع الخلق ظاهرا فيفيد الحصر  
فتركه القول منه كذا لانه لا يفيد الحصر لانه لا يفيد عدم  
الحصر كما يشعر به عبارة الشرح فكانت قاله بعض حقيقة  
وبعض مجاز وبعضه ليس كذلك لتوجه المنع عليه  
وان امكن دفعه بتكلف **قوله** كقول القريب لمن لا يعرف  
حاله وهو يخفي ما منه قيل هما قيدان ذكرهما على سبيل العادة  
والا فاعانتفاهما يكون كلامه حقيقة ايضا وانت



خبر بان المخاطب اذا كان عارفا بحال القائل انه معتق في  
يتعين كونه حقيقة لجواز ان يجعل القائل علم المخاطب  
قربة عن انه لم يرد ظاهره نعم لو قيل يكفي احد القيدتين  
لانه اذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام حقيقة قطعا  
كذا اذ عرفها لكن بخفيها منه لانه لا ينصب قربة  
عدم ارادته الظاهر بعد قوله والحال انك خاضعة لقلم  
اشارة الى ان تقديم المسند اليه للقصر وانما قيد به  
لان لو علمه المخاطب ايضا فاما ان يعلم علم المتكلم بذلك  
ايضا اولاه على الاول لا يكون حقيقة لكان القربة  
الصارفة بل ان كان الاسناد ملازمة كان مجازا  
عدا الثاني يكون حقيقة فتخصيص المتكلم بالعلم بعلم  
المجرب باعتبار انه علم تقديري علم المخاطب لا يتعين كونه  
حقيقة لا باعتبار انه علم هذا التقدير لا يكون حقيقة  
جزما **قوله** مجازا في الاثبات انما سمي به مع  
انه يكون هذا المجاز في النقي ايضا لما ذكره رحمه الله في  
الشرح ان المجاز في النقي مداه على المجاز في الاثبات  
فان كان الاثبات مجازا كان النقي مجازا والالا **قوله**  
غير الملا بس لا يظهر للتقييد بالملا بس فائدة **قوله**  
من الحقيقة او الموضع الذي يؤلف اليه من العقل نقل عنه  
رحمة الله في الخواشي ان من في قوله من بالحقيقة ببيان  
وفي قوله من العقل ابتداء شيء اي تطلب موضعاً من  
العقل ما هو وكيف ينبغي ان يكون علم ما هو عليه العقل  
والظن من كلامه انه لم يجعل كلمة من في من العقل صلة  
للاول وبعد في ان يجعل صلة له علمه معنى تطلبه موضعاً  
يرجع اليه من العقل اي يحكم العقل ويجوز ان يجعل

من الاولى في من الحقيقة صلة للاولى ايضاً علمه معنى تطلب  
موضعاً يرجع اليه من الحقيقة اي ينتقل اليه منها لا  
لامتناعها وانما جعل من الثانية ببيانية فكلاً وانما  
يقصر الشرح على تطلب الحقيقة بدوتم اليه الموضع  
المذكور لان مذهب ان المجاز العقلي لا يلزم ان يكون  
له حقيقة عقلية فاذا لم يكن هناك حقيقة له  
يستقيم تطلب الحقيقة **قوله** لم يتعرض للمفعول  
معناه ان اراد انه لا يسند الى المفعول معه باقياً على  
حاله فكذلك للمفعول به وان اراد انه لا يسند الى المفعول  
معه اصلاً وان اخرج عما كان عليه فعليه منع جواز  
ان يرفع الخشبة في استوى الماء والخشبة على العطف  
على الفاعل فيكون مسنداً اليه كما يرفع زيد في ضربت  
زيداً فيقاله ضربت زيداً فيجعل مسنداً اليه والجواب  
ان المراد به انه لا يسند اليه باقياً على معناه فانه اذا  
اذ اسند اليه لم يبق مقصوداً لمصاحبة معمول  
الفعل بل كونه معمول الفعل لان معنى المصاحبة  
انما يستفاد من كون الواو بمعنى مع ولم يبق فلم  
يبقى بخلاف المفعول به فانه عند الاسناد يبقى على  
معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال  
المفعول به في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل  
من غير تقييد بالمصوب والمفعول معه ما ذكر  
بعد الواو بمعنى مع او ما قصد لمصاحبة معمول الفعل  
فالمفعول به في الاصطلاح يقع مسنداً اليه دون  
المفعول معه الاصطلاح حتى يعني لاجل ان ذلك



الغير يشابه ما هو لكافة انما فستة بذلك ولم يقتصر  
على ظاهره وهو ان الاسناد اما ذكر لاجل الملازمة مجاز  
لان مط الملازمة يقع ملازمة الفعل لما هو له من  
الفاعل والمفعول والاسناد بمطابقة لا يوجب المجازية  
والا كان الاسناد الى ما هو له مجازا وايضا قد اقتضى في  
ذلك كلام الايضاح ان اسناده لا غيرهما مضاهاته  
لما هو له في ملازمة الفعل مجازا وكلام صاحب الكفاية  
ان الاسناد لهذه الاشياء على طريق المجاز لمضاهاتها  
تربا الفاعل في ملازمة الفعل ولو اقتصر على ظاهره لم  
يبعد بناء على انه يفهم منه ان الاسناد لمجرد الملازمة  
مجاز وهو حقه لان الاسناد الى ما هو له ليس  
بمجرد ما بل لاجل انه هو له **قوله** يفهم غير الفاعل  
في المبني للفاعل انما لم يفهم الضمير بذلك من  
اول الامر بل انش التطويل حيث فسر غيرهما  
بغير الفاعل والمفعول ثم بين ان المراد غير الفاعل  
في المبني للفاعل وغير المفعول اه لتكنته وهي  
ان المذكور سابقا للفاعل والمفعول مطلقا والضمير  
لا يرجع اليهما الا على سبيل الاطلاق لكن لما ذكر ان  
الاسناد الى الفاعل في المبني له والى المفعول في المبني له  
حقيقة علم ان المراد في المجاز الاسناد الى غير الفاعل  
في المبني له للفاعل لان الاسناد الى غير في المبني  
للمفعول حقيقة لان المفعول غير الفاعل وتبين  
عليه اسناد الى غير المفعول في المبني له فبين او لا  
مرجع الضمير على ما يقتضيه اللفظ ثم بين المراد

بقرينة

بقرينة **قوله** من الاضافية والايقاعية لا يقال الوصفية ايضا  
كذلك فلهذا لم يذكرها لان الوصف اما فعل او صفة من اسم الفاعل  
والمفعول او نحوها واما مصدر المجاز في الاولين على قول كلام المصنف  
انما هو اسناد الفعل او الصفة الى الضمير والثالث خارج عما  
نحن فيه كما ذكر في الشرح ان مثل انما هي اقباله وادبار ليس  
بحقيقة ولا مجاز وعند المصنف لا اشتفاء الاسناد الى الملازمة  
فكذلك يكون مثل ثافة اقباله **قوله** والتعريف المذكور انما  
هو كاسنادي يعني انه اذا تحقق المجاز العقلي في غير  
الاسناد والتعريف الذي ذكره المصنف **قوله** يختص بال  
اسنادي ولا بد من اعتبار تخصيص في المعترن بان  
يجعل المعترن المجاز الاسنادي لا مطا المجاز العقلي  
او لقيم في التعريف بان يرد بالاسناد مطا النسبة  
فيتناول الاضافة والايقاعية واسار بلفظ التسمي  
لا بعد الوجه الثلاثة لان المتبادر من اطلاق الالفاظ المص  
المصطلحة هو معانيها الاصطلاحية ولا ينبغي ان يبد  
عليك ان حمل الاسناد المذكور في التعريف على مطا النسبة  
لا يكفي بل لا بد من حمل الاسناد المذكور سابقا قوله ثم  
الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي **قوله** على مط  
النسبة ايضا والا كان التعريف اعم من المعروف  
الاسم الا ان يتركب ان الضمير في قوله وهو اسناده  
الى ملازمة راجع الى مطا المجاز العقلي الا الذي هو  
قسم من الاسنادي لا ندخل المط في المقيد او يجوز  
البعض من كون القسم اعم من المقسم واعلم ان



ان تعميم التعريف بجمل اسناد على مذهب النسبة ليصلح المطالب الجاز  
العقلي - اولى مما وقع في الشرح من جعل الاسناد اعم من القدر  
واللازم من الجمل لم يصلح التعريف للمذهب لان التعريف يكون  
هو الحقيقة ايضا وان كان يمكن بقوله **قوله** حيث جعل  
الثاوية لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وذلك لان قوله لو قلت  
خلون ما عند العقلي امتنع طرد التعريف بخوفه الجاهل وانما  
يستقيم ذلك لولم يكن قيد الثاوية مخرجه والا كان  
التعريف مطردا مع كون خلون ما عند العقل لان قوله الجاهل  
وان دخل في خلون ما عند العقل فقد خرج بقيد الثاوية وقد  
يفهم ما ذكر من جعل السكاكي الثاوية لاخراج الكذب فقط من  
انه اخرج قوله الجاهل بقوله خلون ما عند المتكلم والكذب  
بقيد الثاوية ولا يتجمل عليه ان اخرج الكذب بقيد الثاوية  
لايوجب اختصاصه باخراج جوارحه يخرج قوله الجاهل  
ايضا وان لم يذكره لان المدعى ان السكاكي جعل الثاوية لاخراج  
الكذب فقط على معنى انه نسب اخراج الكذب اليه  
ينسب اليه اخرج قوله الجاهل لانه جعل قوله الجاهل  
داخلا في هذا القيد غير خارج به **قوله** وانه المبدء و  
المعبد الدلالة على ذلك اما باعتبار ان من قال بامر الله  
وارادته وان افنان الشاعر او شعره اسم وان تطلق  
طلوع الشمس وغروبها كل يوم يقع بذلك قال بانه  
المبدء والمعبد والمنشئ والمغنى لعدم القائل با  
لفصل اولان هذا دليل اسلام القائل واما با  
عتبار ان كون الاثناء بامر واردة يبدل على كونه

مغنيا

مغنيا وان كون طلوع الشمس وغروبها بامر يبدل على كونه  
منسبا مبدءا معيدا او ربما ينشأ عن بان حمل الاسناد على  
على المجاز بقرينة افنان قيل الله ليس اولى من العكس  
كيف في الاول مصير المجاز قيل اذنه ويمكن دفعه بان  
الحمل على **قوله** علم الاسلام او من راغب **قوله** باعتبار  
حقيقة الطرفين او مجازيتهما ربما يتوهم ان الاقسام  
بهذا الاعتبار لا يتجاوزا شين وهما ان يكون الطرفان  
حقيقتين وان يكونا مجازيين لان القسمين الا  
خيرين اعني ما يكون الطرفان مختلفين ليسا بهذا  
الاعتبار بل باعتبار حقيقة احد الطرفين ومجازية  
الاخر بل القسمان الاولان ليسا باعتبار احد الامرين  
من حقيقة الطرفين او مجازيتهما على ما يشعره كلمة  
او بل باعتبار كليهما حتى العبارة ان يقول باعتبار  
حقيقة الطرفين ومجازيتهما بافراد الطرفين ويلفظ الواو  
والجواب ان تربيعة القسمية بهذا الاعتبار بمعنى انه  
يلاحظ هذا الاعتبار في القسمية المجموع الاربعة سواء  
وجد هذا الاعتبار في كل قسم او لا وقد تحقق الاعتبار  
في كل من القسمين الاولين وفي مجموع القسمين  
الاخيرين لان الطرفين في مجموعهما حقيقيان او مجاز  
يان ولا يضتر عدم تحقق الاعتبار في كل منهما على ان  
الاقسام المذكورة هي ان يكون الطرفان حقيقتين  
وان يكون مجازيين وان يكونا مختلفين ولا  
شك في تحقق هذا الاعتبار في كل منهما ولا يفتح  
عدم تحققه في كل من قسمي المختلفين ولا يبعد



انما يحل قوله حقيقة الطرفين ومجازيتهما على معنى بضياف  
 مجموع الامر من الحقيقة والمجازية لا الطرفين لانها  
 كل منهما على معنى فكان حق العبارة باعتبار حقيقة و  
 مجازية الطرفين الا انه كثر المضائق اليه رعاية لاص  
 لفظي كما كثر المضائق في بينه وبينك واما كلمة او فلا  
 بشارة المانة لا يجتمع الامران في قسم وان المحفوظ  
 في التقسيم اتصاف الطرفين بالحقيقة او المجازية لانهما  
 جميعا **ف** على ما ذهب اليه المصنف واما على ما ذهب  
 اليه المتكلمين من عدم اشتراط كون المسند فعلا او  
 في معناه فقير فله لانه يجوز ان يكون المسند جملة  
 في وصفها بالحقيقة والمجاز اللغويين مترددة لانهما  
**مفسر** مفسران بالكلمة فيقتضي ان لا يوصف الجملة  
 بهما فلو نظر المانة يجوز وصف الشيء بوصف احزانه  
 كما تقول لؤب استمال ونظرة امشاج واجزاء الجملة  
 مفردات يصح وصفها بهما وايضا ايرادهم الاستعارة  
 التمثيلية التي هي مركب قطعان في قسم الاستعارة التي  
 هي قسم من المجاز اللغوي رتبا يقتضي جواز وصف  
 الجملة بذلك **ف** وكل مفرد مستعمل التقييد بالمفرد  
 لما مر انفا انه لا يتعين وصف المركب بالحقيقة  
 والمجاز وبالمستعمل لان اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف  
 بهما لاخذ الاستعمال في مفرديهما اي من جهة العقل  
 يشي بان قوله عقلا تميز والعقل وان لم يصح  
 فعلا للاستحالة لكونها ههنا لازمة لكن **ف** يكفي

صلوح

كفي صلوح العقل فاعلا للاستحالة المتعدية بمعنى عند  
 الشيء محالا لان الواجب ان يكون التميز فاعلا اما  
 اما لنفس العقل المذكور وخطاب زيد نفسا و  
 اما لمتعدية نحو املاء الاناء ماء فان الماء لا يصلح  
 فاعلا لامتداء بل لمتعدية وهو الماء لانه ماله واما  
 اللازمة نحو فخرنا الارض عيوننا فان العيون منفردة  
 لا مجزئة فالحق في مثل امتلاء الاناء ماء **قوله** في  
 ظنه ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ قال  
 رحمه الله في شرح المفتاح وانا اظن ان كلام الشيخ  
 اقرب الصواب بالنظر الى مقصده الكلام اذ ليس  
 المقصد ههنا الاقدام وتصيير بل الى قدوم وصير  
 رة على صيرج به الشيخ دفعا لما يتوهم من اعتراض  
 الامام يعني ليس للوجود ههنا اقداما وتصييرا حتى  
 يطب له فاعلا وانما هو متوهم مقدر والمحقق  
 الموجود القدوم والتصير ورة الى هذا كلامه رحمه  
 الله يعني انه وان ذكر الاقدام والتصيير لكن لم يقص  
 يقصد بهما الا اقداما وتصييرا موهومين غير  
 موجودين وليس الموجود الا القدوم والتصير ورة  
 واذا لم يوجد الاقدام والتصيير لم يطلب لهما الفاعل  
 ضرورة فلا يرد عليه ما نقل رحمه الله في نحو اشبه انه  
 انه اذ لم يكن اقداما وكونه مذكورا كان هناك مجاز  
 لغوي في المسند لا مجاز عقلي في الاسناد اذ لا شك  
 ان انتفاء المعنى في الواقع لا يقدح في صحة استعماله  
 اللفظ فيه كما تقول الاقدام المعلوم والموهوم مثلا



واذا صح استعمال الاقدام في معناه مع انتفائه له لكن مجاز  
 فيه نفسه قطعاً ولا يقاس هذا على لفظ الاظفار المستعمل  
 في الاظفار الموصوفة علماً هو استعارة تخيلية عند التكاثر  
 وانما مجاز قطعاً لانه قياس مع الفارق لانه استعمال الاظفار  
 ثمة ومعنى وهي ينسب بالاظفار المحققة وانما غير ما وضع  
 له لفظ الاظفار جزماً بخلاف لفظ الاقدام فانه لم يستعمل  
 الا في معناه الموضوع له وهو الاقدام الحقيقية لكن اعتبر  
 وجوده على سبيل التوهيم دون التحقيق وانما ذكر الاقدام  
**والمقدم** واستعمل في اقدم موهوم مع ولم يذكر القدم  
 مع كونه موجوداً محققاً لفائدة هي المبالغة في مدخلية  
 الحق في القدم حيث نسب الاقدام اليه على وجه الفا  
 علية وجعل مقدماً اذ لا شيء اكمل في تخصيص القدم  
 من المقدم بل انه هو المحصل له لا يقال الفاعل للاقدام  
 الموهوم هو المقدم الموهوم واسناده اليه حقيقة فقد  
 وجد للاقدام مع كونه موهوماً فاعل حقيقي اذا استدل اليه  
 يكون حقيقة لانه يقال اعتبار الاقدام الموهوم لا يحتاج  
 الى اعتبار مقدم موهوم في اعتباره غنية **وهذا**  
 مبني على ان المراد بعيشة آه دفع لما يقال الاسناد المجازي  
 عند المصاعف انما هو اسناد الصفة الى الضمير في راضية لانه  
 الوصفية في عيشة راضية فيجب ان يكون المراد  
 بصمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ العيشة  
 وبطلان ذلك مما لم يصرح به ان يقال هو في عيشة راضية **مسألة**  
**العيشة** لا بلفظ العيشة صاحبها بها ووجه الدفع  
 ان الضمير في راضية انما هو لعيشة فالمراد بهما

واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها كان هو المراد بالعيشة  
 فيلزم ان يكون المعنى هو صاحب عيشة وبطلان  
 فلم ولعبارة المتن توجب ان بناء على المراد بلفظ العيشة  
 عيشة المذكورة فيها ما نفس العيشة اوضحها بناء  
 على اتحادها والاول اولي **وهذا** اولي بالتمثيل  
 لان المحار عند المصاعف هو اسناد الصائم الى الضمير  
 المستكن فيه العايد الى التبرار فيجب ان يراد بال  
 لضمير فلان بلفظ التبرار ولم يضيف الضمير  
 الى شيء حتى يلزم اضافته الى نفسه وهذه المناقشة  
 لا تجري في الآية وهو ظم وانما صح التمثيل بنهاره  
 صريح في الجملة بناء على ان المراد بالتبرار وضمير  
 واحد فاذا اريد باحد هما معني كان هو المراد بالآخر  
 ايضاً عند القائلين بالتوقيف آه اشارة الى ما ذكرنا  
 في الجواب عن هذا السؤال بان التوقيف على السمع  
 انما يلزم ان لو قال السكاكي بالتوقيف لكنه لا يقول به  
 ووجه الرد ان هذا التركيب صحيح بل شائع عند  
 القائل بالتوقيف كما عند غيرهم فلو كان الامر على ما  
 زعم السكاكي لم يكن كذلك **وهذا** والجواب ان مبني  
 هذه الاعتراضات يتوجه عليه انه اذا اريد  
 المشبهة به ادعاء لا حقيقة لا يكون الاسناد اليه  
 حقيقة لانه انما يسند حقيقة المشبهة به الحقيقي  
 لا الادعاء الا ترى انه لما كان جعل الرجل الشجاع  
 اسدا بطريق الادعاء والتأويل لم يكن اطلاق  
 الاسد عليه حقيقة بل مجازاً على الاصح فجعل



الربيع بمنزلة الفاعل الحقيقي ادعاء لا يجعل سناو الانبثا  
اليه حقيقة فان قلت اذا كان الربيع مكنية يكون الا  
نبات تخيلية عند السكاكي يجب ان لا يكون لغناها  
تحقق لاحتمال ولا عقلا كظفا المنية يقصد بها  
امروهي به شبيه بالاظفار فكذا اهمها يقصد  
امروهي شبيه بالانبات ولا شك ان اسناده لا  
الربيع بطريق الحقيقة يقال قد صرح السكاكي  
بان قرينة المكنية في انبت الربيع وهو الانبات  
امر محقق فهو مكنية بلا تخيل فانه ينفك كل  
واحد منهما عن الآخر عنده **قوله** وعدم الحادث  
سابق على وجوده لا يقال كما ان للحادث عدم ما سا  
بقا عليه لا حق وقد عثر ههنا بما يدل على عدم  
اللاحق فان الحذف هو التلقا فلا يتبين ترجيح  
العدم السابق بالاعتبار لانه يقال الاصل هو  
العدم السابق وهو الواقع ههنا واما التعيين  
بما يدل على اللاحق فلنكتة وقوله فكانه تركه عن  
اصله يشعر بان الترك ليس على سبيل التحقيق  
كما ان قوله فكانه اتى به ثم حذف يشعر بان الحذف  
ليس على سبيل التحقيق ومعلوم عندك ان عدم  
الاتيان منحصرا في القسمين اعنه الترك عن الاصل  
والانقطاع بعد الاتيان فلا بد ان يكون احدهما محققا  
وغاية ما يمكن ان يقال المراد من الترك عن اصله  
ليس عدم الاتيان عن الاصل بل اخض منه وهو  
عدم الاتيان به فكم او عدم ملا حظته وقصدا

او شك ان ذلك ليس على التحقيق وان كان عدم الاتيان  
من الاصل على التحقيق لكن الشأن في دلالة الترك على  
هذا المعنى وانما قاله تخيل لان العدو محققا وانما  
هو على سبيل التخيل لان العدو يتوقف على الكون  
سابقا في المحل الاول والانتقال عنه ثانيا الى ذلك  
المحل الثاني وليس شئ منه له ههنا محققا اما الدلالة  
في اللفظ عند الذكر فلا بد ان يستقل بالدلالة بدون  
العقل عند الحذف فلان اللفظ المحذوف دخلا في الدلالة  
بناء على انه قد استمر في العادة فهم المعنى من الالفاظ  
محقة او محيلة وكان انما اقتصر دمه الله على بيان  
الشأن في هذا الكتاب لانه اوج الى البيان ولذلك  
بالغ يحصر الدلالة في اللفظ مع ظهور مدخلية العقل  
في الدلالة وقد يثبث الكلام في الدلالة اللفظية وانما  
لا تقوم الا باللفظ واما العقل فشرط الدلالة فلا يشترط  
اليه ولذلك اقتصر على الشأن واثار بالقصر الى وجه الاقتصار  
**قوله** وانظر ان ذكر الاحتراز قد يدفع بان غاية  
الامر ان يلزم في صورة اليقين كون ذكره عبثا لكن  
لا يلزم من ذلك ان يلزم في هذه الصورة ان يقصد  
الاحتراز عن العبث بل يجوز ان يقصد نفس  
اليقين من غير اخطا والاحتراز بالباله قال دمه  
ان في شرح المفتاح لا يخفى ان كون القصد ههنا  
المعنى ان الخس لا يصلح الا غير كونه الاحتراز  
عما لا فائدة فيه وان المتكلم قد يقصد فيه احدهما  
ولا يخفى الاخر بباله وما ذكره وجه الاعتذار من  
الامرين فلا يخفى ما فيه **قوله** واظن ان تعظيما ادع



الافهام وان كان الاصل المحال من كماله على التعظيم هو نفس  
 التعظيم اي الوصف بالتعظيم لان الكلام عند قيام القرينة على  
 المسند اليه لو حذف فاسمه الدالة على التعظيم يفهم من الكلام عند  
 ذكره يحصل اظها والتعظيم ويجوز ان يكون اظها والتعظيم عند  
 ما اذا كان الخبر والاعلى التعظيم كتمثاله على انهما في المسند  
 اليه بالقبائل فعند قيام القرينة يفهم التعظيم المدلول عليه  
 بانسحاب الخبر الى المسند اليه المفهوم من القرينة فح  
 فيحصل عند الذكر اظها والتعظيم **وهو** تحقيقا  
 او تقديرًا اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب من ان التقدم  
 اللفظي قسمان حقيقي او تقديرى نحو ضرب زيد  
 غلامه فان زيد وان كان مؤخرًا لفظًا لكنه مقدم تقديرًا  
 لان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول والتقدم المسمى  
 المعنوي قسمان احدهما ان يكون قبل الضمير لفظيًا بضم  
 المرجع بان يكون مدلول اللفظ نحو قوله تعالى اعدوا لهوا قريب  
 للتقوى لان الفعل يتضمن المصدر وهو جنوده والناظر  
 ان يكون المرجع مفهوما التزاما من سياق الكلام قبل  
 الضمير نحو قوله تعالى ولا يوبى لكل واحد لان الكلام مسوق  
 لبيان الميراث فيلزم ان يكون هناك مورد فرجع  
 الضمير اليه وهو الذى اراده رحمه الله بقوله او قرينة  
 حال والتقدم الحكمي ان يكون المرجع مؤخرًا وله يكن هذا  
 ما يقتضى اعتبار تقدمه الا ذلك الضمير باعتبار  
 ان وضعه على ان يعود الى متقدم فلهذا المرجع متقدم حكما  
 لوضع الضمير وذلك كالمضمر المسمى المفترى عليه نحو  
 ربه رجلا ومنه ضمير الثانى والقصبة وانما اركب محالفة  
 الوضع في هذا الضمير تفخيما لسان المرجع وتمكينه له

والنفس

في النفس بذكر ان في مبرها او لاحق تشويق نفس السامع  
 الى العشور عليه ثم يذكر المرجع قال ابن الحاجب معنى  
 التقدم حكما انك اذا قصدت الابهام للتفخيم فتعلق  
 المرجع في هذا المتعقلى في حكم المتقدم والاولى ان يجعل  
 التقدم الحكمي اعتمد من ذلك حتى يتناول ما في نحو ضرب  
 وضربت زيدا على ما ذهب اليه بين بان يقال التقدم  
 الحكمي ان يكون هناك شئ يقتضى تقدم المرجع نقلا  
 فيجعل في حكم المتقدم وفي صورة التنازع انما يسمي الفاعل  
 في الاقل بعد مدة حطه تخصيص الشاء بالاعمال في الموضع  
 المذكور فاقضى ذلك فاعقل المذكور سابقا على الاضمار  
**قوله** لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعنيين قال  
 الرضى كدبر يدوا بقولهم المعرفة لموضع الشئ بعينه  
 ان الواضع قصد في وضعه واحدا معينا والا لم يدخل  
 في حد المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة  
 والموصول والمعرف **قوله** باللام والمضام الى احدى يصلح  
 لكل معنيين قصده المستعمل بل اذا دوا ما وضع ليسعمل  
 في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا والواضع  
 كما في الاعلام والاكلام في غيرهما فلو قالوا ما وضع للاستعمال  
 في شئ بعينه كان احصا صرح والمحققون على ان معناه  
 ماهو المفهوم الظاهر منه والمضمر واخوانه وضعت لكل  
 معنى معين وضعاعاما باعتبار ان ملحوظ الواضع  
 في وضعه للمعنيين امر عام ككونه متكلما او مخاطبا





او غائباً او مشاراً اليه مثلاً وقد حقق ذلك في موضعه  
**قوله** وقد يترك الخطاب مع معين قال رحمه الله  
 في قوله التكاليف حق الخطاب ان يكون مع معين حق  
 العبارة ان يكون لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب مع  
 حق العبارة هي بناء على قوة كلامه بترك الخطاب لمعين  
 مع ان المذكور هنا في كلام المتن ان يكون لمعين فاما  
 لما سب ان يرجع الضمير اليه ثم كلام التكاليف يجعل  
 وجهاً آخر لا يتوجه عليه ما ذكره رحمه الله وهو ان يتعلق  
 قوله مع معين بكونه لا بالخطاب وكلامه رحمه الله  
 لا يحتمل ذلك الوجه هذا والاولى ان يقال بل المتروك



اليه فيقال يترك المعين

او الخطاب او يترك

الخطاب مع معين الى

غير الخطاب مع معين

تاريخ مسنن وثلاث

ومائة والف

٢٢٢٢٢

Handwritten red ink markings, possibly a signature or a date, located below the printed text.



The first of these is the  
 fact that the system is  
 not self-sufficient. It  
 requires a constant  
 supply of raw materials  
 and energy. This is  
 a major problem for  
 the system, as it is  
 not clear where these  
 resources will come from  
 in the future.





والله اعلم  
بما في  
القرآن وفي مواضع

طال منيرة بل اوان ارجو كونه  
من طوبى بديع من بعدنا  
فمن ابره من بعدنا اخذنا  
من طوبى بديع من بعدنا  
فمن ابره من بعدنا اخذنا  
من طوبى بديع من بعدنا  
فمن ابره من بعدنا اخذنا  
من طوبى بديع من بعدنا  
فمن ابره من بعدنا اخذنا

فمن ابره من بعدنا اخذنا  
من طوبى بديع من بعدنا  
فمن ابره من بعدنا اخذنا  
من طوبى بديع من بعدنا  
فمن ابره من بعدنا اخذنا  
من طوبى بديع من بعدنا  
فمن ابره من بعدنا اخذنا  
من طوبى بديع من بعدنا  
فمن ابره من بعدنا اخذنا  
من طوبى بديع من بعدنا





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على ان قد سلا الطبع على نوعي الابن <sup>وافتقر في صدور</sup>  
 ثم فزوب الاوزان وحلاهم بتناج فكر تزي على الله المنشور في  
 ائت البعور بل يزي بالفرايد المتطورة في فلا يدعور العور حلا  
 دائما على مقطوع واشكره شكرا شديدا بالامور من بلا بالرفع  
 ما وقف في غابات الابار على الفواصل والاعجاز وكشف بكف البية  
 فتنا على الرب في وجهه الاعجاز واوقبه افضل الصلوات <sup>لا شطيرة</sup>  
 فهو في البرية وعروقه الشجرة من النقص والعلة برية على ذلك  
 شايمة بين الخلايق <sup>اشتهر</sup> وشايمة منصوص على انه هو الابرار  
 واراق من سبب الاسباب الى يوم الجزاء انصار شايبة  
 الرقة الشام الابرار على ما قد مجموعي المربية واقها به الخمار

في هذه الدنيا من البركات  
 على الدنيا في الدنيا مستمرة هذا العلم

غير

غير مفرق بين الصديق القفار والكبار صلوة مؤيدة باوناد الدوام  
 وموافقة مؤيدة معصية الليالي والايام اما بعد فزند كلامي اليه نجي الا  
 الف الذي في طبعه طبعه قضي في شرح مشكلات المختصر في علم  
 الفرض المنسوب الى امام الفاضل الكامل في عبد الله محمد وهو في باب  
 الجيش الانصاري الاذني جعل الله ميزان امله ثقيل بالجنس كودونا  
 علم فنيقا عن السياس وقته الا تاليفها اثره صدرت من جانب  
 ضباب الامير اعظم والقدرة الحظيرة الفهم مولا النعم الوافرة الكاملة  
 مبتدئ في الوافية الشاملة امور القدي ليضارع بل الايقار في بسط  
 الارض في وكل بحر عندك الموان من الكف والقبض سوة معينة  
 الخلق سليمان يكل بين امير الاعظم والوزير الاكرم قلب سما العالم راسب  
 جميع الامور الاعظم والاعالي فلك الدولة والدين الايدى كاشحة

في هذا العلم من البركات  
 على الدنيا في الدنيا مستمرة هذا العلم



بكت متقهما الله بطلويل مدير محمد حسينا اعادى دولهما بحر محمد  
 الله اعلم دعاءنا كسر مع الهابة فان ادعيت الصفاء ليدركنا  
**قال** الفقير لا الله تعالى ابو عبد الله المعروف بابي الجيش الانصاري  
 الانزلت رضى الله عليه اقر الله والوطن عليه واصلى على نبيه محمد وآله وصحبه  
 اجمعين وبعد فقد قدس في هذا المختار ان اذكر عند الامايرى في الاربعة و  
 الثلثين والفروا الثلثة والستين فاقه ولا تعرض لشي من رضاف  
 الحشو غالبا **اقول** لا يبعد قبل الشروع من غير مقدمة يطلع المبتدئ  
 بها على كية العور **اقول** على التداول بين البلغاء في شعراء العرب  
 وعلا كية اعادى او صوفى اجمالاً او عاكشف مع العلة الرفاق  
 في اصطلاح علماء هذا الفن ليستعين بها في ضبط الاوضاع التي  
 افتقرها المصنف في الامايرى فتقول العور معتبرة عندهم في غير  
 الامايرى

تصديق بالتركي اعادى  
 وبسط ايمك احترى

على

على اى الخليل واضع هذا العلم واعادى فيها الربيع وثلاثون وصوفى بها  
 حسنة وثلاثون وثلاثون كما ستقف على مفصلة يعون المصنفين  
 اصنت النوبة الاياتها وستره عشر على اى الالفى النوى واعادى فيها  
 ستره وثلاثون وصوفى بها سبعة وثلاثون وكل بحر كسب في اقرار مثل  
 فقول ومفاعيل ومخوفها وكل بحر يجب اصطلاحهم تسمية  
 فالجزء الاخير من المصنف الاول من البيت يسمى مرقفا والجزء الاخير من  
 البيت يسمى فركا والباقي يسمى شوا عند البعض وهو انما المصنف  
 وعند البعض الآخر الجزء الاول من البيت يسمى صدر والجزء الاول من الشعر  
 الشكر يسمى ابتداء والباقي وهو ما عدا الصدر والعروض والابتناء هو  
 يسمى شوا وكل من احوال الاربعة على سبيل التبدل الخفيف والاثبات اما  
 مع الزيادة او مع النقصان او مع عداها اى الابقاء على حال الاسلى  
 على مضمونها

عليها بدل



وكل واحد من هذه الاموال اما مال الحشوا وماله الفرب لماله العرفي فان كان  
 ماله الحشوي فغير البقاى حتى زناقا وان كان ماله العرفي او ماله الفرب لماله الحشوي  
 ان يكون لازما او غير لازم فان كان لازما لم يسمى علة وان كان غير لازم لم يسمى ايها  
 زناقا فالعلة ماله العرفي والفرب اذا كان لازما والرفاق ماله الحشوي اذا  
 كان غير الباقي او ماله العرفي والفرب اذا كان غير لازم فان قلت  
 بين الفرق بين اللازم وغير اللازم قلت اللازم ما يتوقف عليه ضرورة كونه  
 واحدا من الاعاريض او الفرب المذكورة ولذا لم يسمى علة الشئ ما يتوقف عليه  
 وجود كل الشئ بخلاف غير اللازم فان الجزء الاخير من المفعول الاول الكو  
 مثلا ما يعمل اذا قصر جري فاستل كتم وهو الباقي بعد اهلاكه تلك الاعاريض  
 عاريض واذا لم يقبض وانقضى على ماله الاول لا يفتد احد من اياها فان قلت  
 اذا جاز للشاعر ان ينظم الشعر في ايدى عروضا وشاواه قرب الادب فيكفيل  
 لازما

لازما قلت ان لازم نوع لا شخص واذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف قد عرّف  
 هذا المختص ان يذكر على الاعاريض الاربعة والتثنية وعلمه الفرب بالعلمة والريسة  
 التي للبحر المختص عشاقته لا يتخطاها الا ذكرها في الاذكر على عروضا البحر الثاني  
 عروضا الاذكر على موزون ولا الاذكر زناقا ولا يتعترض به من زناقا العروضا  
 غايبا بل يتعرض له على سبيل التذكرة كما تعرف له في اثنا تعريفات القاب  
 الجليل بان يقال الكف كذا والتشيع كذا او كما تعرف له في بيت الطويل يقبض  
 فقولن الفرب الفرب الثالث منه وهو قول الفرب في قوله وايقنت ان  
 العذرا غير ضاربة والقبض في الحشوي فقولن عشاقته قيد غير ضاربة  
 اصحوا زناقا الاعاريض والعروضا المذكورة ونماها ماله العرفي في البحر  
 المذكور واهو الفرب مطلقا لانه في قوله لا تعرف له من زناقا الحشوي  
 غايبا قيد او غير ضاربة فالباقى من الحشوي ان يكون الثاني تأكيد للاول



بين مقيس ما عناه ظاهر اذا لا يثبت ان لا يكون شيء اقل من العمل المذكورة  
 مذكورا والثاني يثبت ان يكون شيء اقل من المذكور لان العمل المقتضى في قوله  
 اصلية فهو كذا المختصات اوله من علم على غيره ما علم من غير هذا الموضع  
 ان التاكيد في التاكيد وفي التاكيد هو ان قلنا هذا قيد وهو غير  
 فالبرهان الحشو لا يفهم ابتداء ان رفاق الاعاريض الفرب المذكورة واهل  
 من البرهان المذكور واهل الفرب مفسود ذكره ام لا يقال من قوله  
 على الاعاريض الاربع والثلاثين والفرب الثلاثة والستين ان ما سواه  
 غير مفسود ذكره لاننا نقول تحقيق الشيء ذكر لا يدل على انه مفسود ما  
 علم في قواعد اصول الفقه من التاكيد في شيء ما الحشو الذي هو غير الابقاء  
 رفاقا وكل واحد من الاعاريض والفرب على سواه لان لا رفاقا او غير لان  
 فلهذا العمل اكثر من المذكورة الا ان مفسود ذكر ما هو الاكثر والاكثرا مستحالا

انما يثبت عبادة من افادة  
 مع آخر لو كان حاصله قبله  
 فالتأسيس غير التاكيد  
 لان حمل الكلام على الافادة  
 غير من حمل على الاعادة  
 فليس يعرف

وذكر

اشد  
 واكثر

وذكر ما هو اشد وتوفي له فاقته في غير شيء واحد هو على الاعاريض  
 والفرب غير المذكورة والعلة في الاصطلاح المقتضى من اعلى الاصطلاح  
 القارة والرفاق بالعكس منهم في حال الذي هو غير الابقاء رفاقا سواء  
 لان حال الحشو او حال العروض او حال الفرب ومنهم من يسي التفسير الواقع في السبب  
 رفاقا والواقع في الوترية وتعلم المراد من السبب والوترية وكل واحد من هذه  
 انما يربط بالاشارة في الاصطلاح كلف كلف المفسر لا يستقيم الاعلى  
 صطلاح من الاولين فلهذا في قوله فاقته مصدر كفاية ولادنية يقال ففقت  
 الشيء بكذا افسد مفسودا وفسد فاقته وفسد بالفتح والفتح افسح  
 فقدر الكلام فقت ان اذكر على الاعاريض الاربع والثلاثين والفرب الثلاثة  
 والستين واهل بالذكر مفسودا يجوز ان يكون مالا يحذف مفسودا كقول افقة  
 معاني مفسودا في قوله لا تفرق بالنسبة عطف على اذكر وبالرفع حال فقت ان



















منه هب ابن كير <sup>منه هب ابن كير</sup> اشتقاقا كما لم اعادته في البيت وعند البعض البيت <sup>بكره</sup> اشتقاقها من القفود هو الاتباع وانما كبرت لان بعض ابيته بعضها  
 في انما متبوعه كلفت افيته <sup>بعض</sup> بغير مزية وقيل الاسل <sup>بعض</sup> يفسر ويقال  
 ان البيت الاول يعني متبوعه لانها لا يتبع غيرها شيئا والبيت  
 البيت الاخر يعني تابع لانها يتبع غيرها وغيرها لا يتبعها والبيت  
 بيت الاول والاخر في الالما قبلها يعني تابعه وبالل الالما بعدها  
 يعني متبوعه **قال** وقرئت من كاتبت فروع الاصل ومعلت روى افرح  
 مرفا يعطى رتبة من العدد ايها **قال** لما ضيف اليه شئ من بيتها مما  
 التزم فعلم من العروض الاول والفرج اوله ذكر البحر وادان بيتي  
 البيت العاريف والفروع والجاه التزام وتضعف التمسار لان فروع من  
 كل بيت في البيت الثاني الاول فروع في بيتها وابنت مكانه امر ازيد

من

من الاول وانقص من بيتها التمسار ابتداء بيتا افرغها البيت <sup>بكره</sup>  
 في العروض والفرج كل بيتا الى القرب وهذه ويسمى عروضه وفنانيا  
 لذكر البحر وفروعها فنانيا وهكذا لان انتهت العاريف والفروع  
 كما هو في الشطر الاول من البيت لم يبق قوله التي ولى الا امر البيت واشتبه  
 مكانه في بيتها والبيت الاخره وكما هو في قوله يتباد الى بيت امر البيت الطويل  
 وابنت مكانه في البيت من بيتها فمعل روى كل فروع في فروع القبر صرفا  
 من مرفق لا ياديد لجان ذكره في اى مرتبة من العدد بالنسبة الى اصلها  
 لبا مثل ان قوله من هب في بيت الطويل فانه يدل على ان البيت في المرتبة الثانية  
 من العدد وكل بيت في البيت هذا البحر ايها فانه يدل على ان البيت في المرتبة  
 في المرتبة الثالثة وكذا البيت وانما لم يجمع في روى القبر الاول فانه مرفق  
 لا ياديد لجان مرتبة من العدد لانه متبع الاول لانه ليس في البيت لا الدلالة على



مرتبة من العدد فان قلت لم يجر في كل فرع من فروع الاعراض اليها فسادا  
 عاودت من العدد قلت في فرع القرب يعني ذلك لان التخرج الخلو اما يقع  
 بعد العود من او قبلها فانه وقع بعد العود من واحدة ليست الا علامة بيت القرب الثاني  
 التخرج فان وقع قبل فلا خلاف ان يتغير العود من الاول لا يجر في غير فان لم  
 يتغير فالعود من واحدة ايضا كما في بيت الثالث في البسطة التي بعد التغير في العود  
 فان تغيرت فالعود من التي فصلت بعد التغيرات الاولى ومن ثانياً كما في بيت القرب  
 الثالث في البسطة التي بعد التغير الثاني ثالثة كما في بيت القرب الثاني في الكمال واهل  
 جلال ان يتهى العارفين واما في بيت التغيرات لانه اسباب اوصي التخرج في بيت بوسطة  
 روي الفرع القرب الاسباب في بيت القرب الثاني وبقية في بيت القرب الثاني في بيت القرب  
 ضربان فصاعداً في فرع الاسم المراد بالاحكام هذا القرب الاول بالعود في القرب  
 الباقية **قال** والافراء التي يتركب الشعر منها جميعه برآن في بيتان هما فقولن

وفاعل وضمة سبائية وهي متقاطعة فاعلن **و** مستفعل **و** فاعل **و** فاعلن  
 وليفعولن من عند الجوهري **قال** الافراء الاصغر التي يتركب الشعر منها جميعه  
 في الصورة وتسعة في الحكم برآن من بيتان هما فقولن الذي ليس في فاعلن  
 بوسطة القطف او فرع فاعلن بوسطة الحذف وفاعل الذي ليس في فرع فاعلن  
 بوسطة الحذف وفي بيتان هما فاعلن ومفاعلة ومستفعل الذي ليس في فرع  
 متفاعلة بوسطة الافراء ومفاعيلن الذي في فرع فاعلن بوسطة العصب وفاعل  
 واما قلنا تسعة في الحكم لان مستفعل الذي هو هذا البسيط محكوم عليه عند  
 بانه مرتبة من بيتين ففقيه بعدهما وتسبوع ومستفعل الذي هو هذا الخفيف  
 مرتبة من بيتين ففقيه بينهما وتسبوع كما استدل على كونه عند  
 البحر وبعضها من بعض وفاعلن الذي هو هذا الذي يحكم عليه بانه مرتبة  
 في بيتين ففقيه بينهما وتسبوع وفاعلن الذي هو هذا الذي يحكم عليه بانه مرتبة

والقطف من بيتين  
 ما قبله من بيتين



مفعول بعد شيئا ففينا فكل من مفعول وفاعل انشاء على ما ليس مفعول  
 فافرا الهم عند الجوز بل هو مفعول مستقيم على هذه افعال الجوز في واقعة  
 واما في اكثر النسخ فليس هو بل هو مفعول من افعال الاصول على هذا في  
 في الصورة وشرقة الحكم فان قلت فخر قول الجوز وسبب انما في مفعول اكثر  
 وقلت الفواقد الجاهزة كل واحد قلت انما عند الجوز الابرار السبعة من افعال  
 الاصول مفعولات لاق الابرار الاصيلة عنده ما كان من بيت الدائرة  
 ولم يكن مفعول الابرار مفعول في مفعول وكان اصلا في كلام العرب وهذه القيود  
 الثلاثة موجودة في كل واحدة من الابرار السبعة من مفعولات لان قيد  
 الثالث مشتق في كلام العرب مفعولات بالتؤني فاذ هو فرع  
 مفعولات فان قلت فينبذ يلزم ان يكون منها اذ كان من بيت الدائرة  
 اذ الخ في اصطلاح علماء هذه اللغة عبارة عما مرثاة ان يكون الشر مطلقا  
 بـ

بوليس كمن بالاستقراء في القيد الاول وهو قول ما كان من بيت الدائرة  
 فيخرج نحو مفعولات في القيد الثاني وهو قول لم يكن مفعولا الابرار مفعول  
 مستفعله النقر اليه متفاعلا محض وبالقيد الثالث وهو قول ما كان  
 اصلا في كلام العرب نحو مفعولات والجوز يقبلون القيدين الاولين  
 فقط ولا يقبلون مفعولات من الابرار الاصيلة لان بيت الدائرة  
 المشتهر وليس مفعول الابرار مفعول في استوف في مفعول انما في مفعول  
 ان مفاعيل في تقضا على الجوز لانها مفعول في كلامهم فاف في ذلك فاف  
 في الخ في الاصطلاح الاسماء الفرق وعدم القيد عاين عليها وما يرجع قول  
 الجوز في عدم اصطلاح الاصطلاح مفعولات انهم بالاتفاق لا يطلقون الفرع  
 على الجزاء المفعول في نقل الكلمة موجودة في كلامهم ما كان مستفعله مثلا  
 اذ ان في مفعول مستفعله لا يطلقون عليه الفرع في هذا الى مفعولين بان هذه  
 مستفعله بـ



الكلمة متفتحة في كلامهم بل يقولون لانه مفاعيل في يطلعون عليه الفرج فاذا  
 كان اطلاق الفرج على الجوهر مشروطا بكونه موجودا في كلامهم امر فيكون  
 اطلاق الاسم على مشروطا بكونه موجودا في كلامهم ويؤيد ذلك قوله في المتن  
 عن افتراق الجوهر بل على حقيقته فهو بالذکر وتفسيره هو ان الجوهر لا يراد به  
 بقوله ويراد به لا يشترط عند الجوهر وقيل لم يرد الجوهر في قولهم لا يبرأ  
 الاسم لانه لم يحصل بذكره كما يحصل بذكر غيره وفيه نظر لانه يلزم ان يكون  
 مفعولا او مفعولا لا اصل له او يكون لا املا ولا في ما ومنه قوله لم يقل بامره  
 لا وهو مستلزم في هذه الفقه فضلا عن الجوهر وان عرفت ان اللفظ الاصل  
 اما تبسم او ثمانية على اختلاف الراي في اعمدة ذلك فيجوز ارفاق والتشريف  
 العلم في الاصطلاح كلام متفق وزون على سبيل القصد والقيود الا في ارفاق  
 مع اللفظ لا في ارفاق الجوهر فكذا في كلامهم موزون متفق لكنه لا يشترط

لانه

لانه الاتيان بموزون ليس على سبيل القصد **قال** وهذا اللفظ تركب من جزئين  
 وفاصلة فالسبب نوعه صنف وهو متحرك بعد ساكن نحو قولهم وثقل وهو متحرك  
 نحو قولهم والوقت ايضا نوعان مجموع وهو متحرك بعد ساكن نحو قولهم ومفروق  
 وهو متحرك بينهما نحو قولهم والفاصلة ايضا نوعان منفرد وهي متحركة  
 بعد ساكن نحو قولهم واكثر وهي اربع متحركات بعد ساكن نحو قولهم **ان**  
 اللفظ الذي مر ذكره يتركب من ثلثة اشياء كل واحد منها نوعان فيقال ستر  
 امرنا صنف وهو متحرك بعد ساكن نحو قولهم وثقل وهو متحرك  
 متحرك بينهما نحو قولهم والوقت ايضا وهو مجموع وهو متحرك بعد ساكن نحو قولهم  
 وعلى واربعا وهو مفروق وهو متحرك بينهما ساكن نحو قولهم وقالوا قاسما  
 فاصلة منفرد وهي ثلث متحركات بعد ساكن نحو قولهم وثقل وهو متحرك  
 فاصلة كبرى وهي اربع متحركات بعد ساكن نحو قولهم وثقل وهو متحرك

ثلاث بدلة



عَلَى دَنِيَّ جَمْعِيَّةٍ وَكَلْبِي وَتَبِي  
مُحَرَّرٌ بِجَنَابِ ظَلَمِ صُورِي  
سَهْلِيَّةٍ فَاصْدَمْ كَلْبِيَّةٍ

قوله **الركب** **مبين** **الحكمة** **و** **اذا** **انقرض** **هذا** **فان** **الافعال** **مركبة** **من** **ترتجى**  
**بعد** **بضمين** **و** **فاعل** **بالعكس** **و** **تفعّل** **اما** **ترتبه** **سببين** **نفية** **بعد** **ها**  
**وترتجى** **او** **ترتبه** **سببين** **نفية** **بين** **ها** **وترتجى** **و** **مفاعيل** **مركبة** **من** **ترتجى**  
**بعد** **سبب** **نفية** **و** **فاعل** **اما** **ترتبه** **سببين** **نفية** **بين** **ها** **وترتجى** **او** **ترتبه**  
**بغير** **سبب** **نفية** **و** **تفعّل** **لا** **ترتبه** **سببين** **نفية** **بعد** **ها** **وترتجى** **فان**  
**قلت** **كيف** **قال** **المتكلم** **في** **هذه** **الافعال** **ترتبه** **سبب** **و** **ترتجى** **فاملا** **و** **لا**  
**وانه** **ما** **نوعه** **وهي** **ما** **شاهدت** **لم** **ترتبه** **الافعال** **اربعة** **وهي** **النفية** **و** **الترتجى**  
**و** **الفاعل** **و** **المفعول** **قلت** **مراده** **الافعال** **وما** **يتنوع** **فيها** **واما** **يتنوع** **فيها**  
**تفعّل** **الجب** **فان** **تفعّل** **لا** **فعل** **وهي** **فاملا** **كبر** **و** **الفاعل** **ما** **ضمير** **ها** **مركبة**  
**من** **سببين** **اهما** **تفعّل** **و** **الترتجى** **وكبر** **ها** **مركبة** **من** **سببين** **وهي** **تفعّل** **و** **ترتجى**  
**يؤيد** **ما** **قلنا** **قول** **المتكلم** **في** **تعريف** **القطف** **و** **القطف** **من** **سببين** **نفية** **و** **الترتجى**

وما يتفرع منها  
واحد ما يتفرع منها

ما قبله

[illegible]

از قندون یخس



واما في اليمين البعيدة اغنياء استعدوا كل واحد بما لا يتم البيت الشعر اليمين  
كل واحد بما لا يتم البيت الشعر الا بوجوب الاشتراك بينهما في بعض الامور لانه  
ايضا كالمشي التي هي الجبال في كل واحدة منهما فالحق القدر واحد **مكرر** كونه كونه  
التي تركب في الارض وتربط بالجبالة ان كل واحدة منهما تحتل القطعة و  
ضاملا كفواصل التي هي الابواب في كل واحدة منهما فالحق القطع وقيل في  
ان كل واحدة منهما تفصيل بين الوتين اما في البيت الشعر فلا كل شقة  
في الابواب واقعة بين الوتين كما تشاهد في الخيم المحروبة واما في البيت الشعر  
فلا في الفاصلة اما في ابرام الكمال في ابرام الوافر وهو في كل واحد منهما وقعة  
بين الوتين لانا اذا قلنا متفاع على متفاع على متفاع على الازدواج  
الفاصلة الشعرية على وعلى الازدواج الوتد وان كنا اذا قلنا متفاع على  
متفاع على متفاع على الازدواج الفاصلة الشعرية فمما في اليمين الوتد وهو  
اليمين

التي هي الخيمة المحترقة في وسط البيت في كل واحدة منهما في الوسط وفيه  
كقرب التي هي في موضع ضرب الخيمة اذا رفعت في ان كل واحدة منهما اقرب ما يتم  
به البيت وهذا هو الوجه الذي ذكره الجيوس في موضع تعرفنا البيت وموضع الخيمة  
الا في البيت بالقرب وانما وصفه اهد السبيخ بالحقيقة والافر بالثقل  
لان الامكنة في انقرة الخط من محرك وسكن وانما وصفه اهد الوتد بالجوهر  
الافر بانفوق لان الامكنة في الاول اجتماع في الثاني ففقدان توسط  
استكن بينهما وانما وصفه اهد الفاصلة بالفسر والافر بكسر الهمزة  
في البكر اكثر والكلمة التي هي في الذكر قوله الوتد يجوز في تاء الفتح والكسر  
فقال وتلت واربع متحركات لهما ان يقال ثلثة متحركات لانها في محركات  
**قال** والابتداء ذكر القاب العلوي في الجوز وعرفنا النشابة **قال** لانها مفقودة  
احسبنا في هذه المحركات العلوية المذكورة فاقترعت وذكرها في المشو احيانا لانها لا بد من شرح















مذوقا سبب ضعيفا وكان ما قبله وغيره فاعلن **العلم** الثانية عشر القطع  
وهو مذوقا سبب ضعيفا وكان قبله كذا في من فاعلن وكان لا يبقى فاعلن  
الافعالين وحي مقطوعا ما نود من قطع القرة اقلها اذا اجتمعوا وهذه القلة خمسة  
بفاعلن لانه فرق سبب ضعيفا في الاثر من اسكان مكرر ما قبله لا يتصور الا في الفاعلة  
المعقولة التي في الجزاء وهو فاعلن فان قلت لم ذكر المقتضى في الاثر في الوقف  
كونهما مقفولين بمفعول لا في القطع كونهما مقفولين فاعلن ولم يذكر في الاثر  
والقيام معاق الا والمفعول فاعلن والفاعل بمفعول لا في الاثر فلا  
ليقبله من فاعلن على ما ينبغي في هذه التثنية عما ذهب اليه الجاهل واما في القيام  
فلا تفر اشار اليه لانه الاثر واللام في قول القائل مذوقا مفروق للعلم او بدل  
في الحذف اليه كان يقال القيام مذوقا مفروق مفعولا وكذا لم يقل فاعلن وت  
مفروق بالتركيب كما قال الخذ ذوقا وتنجوع **العلم** الثالثة عشر

الخذ

الخذ وهو ذوقا وتنجوع كذا في من فاعلن فيبقى متفارقا فيبقى لا فاعلن وحي  
ما نود من صوت ذنب العبد اذا اذ قطعته وهو هذا مقطوع الذنب **العلم** الرابعة عشر  
مذوقا مفروق **العلم** الخامسة عشر العلم وهو ذوقا مفروق كذا في الاثر  
مفعولا فيبقى مفعولا فيبقى لا فاعلن وحي اصل ما نود من اذ ان اذ قطعته  
وهو اصل ما مقطوع الاذن **قالوا** التثنية فاعلن وتفاعلت **العلم**  
العلم التي في التثنية وهو ذوقا مكرر وتفاعلت الاثر وتفاعلا  
اما التثنية كما هو ذهب اليه فيبقى فاعلن فيبقى لا مفعوليه او اليه كما هو ذهب  
الاثر فيبقى والاثر فيبقى لا مفعوليه وحي كما هو ذهب اليه فيبقى متفارقا  
تثنية الورد اذا وقعت فتثنية او تفرق في تثنية ركس وسواك وتثنية  
مذهبنا انما هو مذهبنا فظرب وهو ان يقطع الورد فيبقى فاعلن  
فيبقى لا مفعوليه والثاني مذهبنا فيبقى وهو ان يقطع الورد فيبقى فاعلن



فعلان فينقل لا مفعول فعلم ان الالف ليس مفعولا على **قال** والذف  
 اسقاط سبب خفيف **اقول** العلم استعارة للذف وهو اسقاط سبب خفيف  
 اسقاطان من فاعلان فينقل لا فاعلان وكما اسقاطان من مفعول فينقل مفعول  
 فينقل لا فاعلان وانما نقل مفعول لا فاعلان وان كان كل واحد من فاعلان مستقلا في كلام  
 العرب لان حذف الحرف ابون من حذف الفوق وايضا قد يستعمل فعل سكون اللام  
 لانه لا يخلو اما ان يقع في الاخر في غير الاخر فان كان في الاخر فاسم فاعلان قاعدة  
 نظرية وان كان في غير الاخر فاسم فاعلان اذ تباين الوصل في الوقف  
 فيعامل معاملة وكما اسقاطان من مفاعيل فينقل مفعول لا مفعول  
 ويسمى كل واحد من فاعلان في سبب التسمية ظاهرا وانما عرف الحذف بالاسقاط  
 ولم يعرف بالحذف في كلام قديم سائر العلماء تقاد باخر ابراهيم تعريف الشيء بنفي  
**قال** والبر حذف سبب خفيف وقطع ما بقى **اقول** العلم الاستعارة البر وهو حذف

سبب

سبب خفيف وقطع ما بقى اى حذف ساكن وتدرج نحو ثم اسكن ثم كره كذا  
 ثم من فاعلان ثم حذف الفاعل اسكن عينه في قوله كره واسكنها جسا  
 لا يبق فاعل فينقل لا فاعل وكذا في قوله من مفعول ثم حذف واو ثم اسكن عينه  
 فيبقى فاعل في قوله اسكنها جسا واسكنها جسا فاعل في قوله اسكنها جسا  
 ابتداء اذا قطعت وابتداء من مقطوع الذنب **قال** والجزء في خبر في الشك  
**اقول** العلم الثامنة عشر الجزء بالفتح وهو حذف جزئين ولم يقل حذف  
 الجزئين في الشكين وانما يلزم جزئين اوله يقل حذف العوض والفرصة  
 فيه من جزئين اهله ان حذف جزئين لا على التعيين لكنه بشرط ان يكونا من  
 جنس العوض والفرصة وثانها ان حذف العوض والفرصة في شيء كل  
 واحد من الجزئين الذين يتبعان للعوض والفرصة والباقي في البيت  
 بعد مجزئ تجاز لان الجزء في الحقيقة الجزء للفرق وكذا في المخطوط وان كان



مأخوذ من ثبوت الشيء افرأه اذا جعلته قطع قطع **قال** والشغل ضعف  
 البيت **اقول** العلة التاسعة عشر الشغل وهو حذف نصف البيت فالمراد  
 وما سبق بعده في شؤرا ما فوذن من شغل الشيء استظهره اذا صيرت نصفين  
**قال** والنكاح حذف ثلث البيت **اقول** العلة العشرون النكاح وهو حذف ثلث  
 البيت فالمراد الاية او ما سبق بعده من نكاح ما فوذن من نكاح الاية وهي كما بالغة  
 والكر اذا انقصة او صفه وفيما من النكاح الذي هو الباطل في الشيء وهو السبب  
 ومنه قوله عليه السلام انكوا الاعقاب اي بالغوا في غسلها وتنظيفها في الوضوء  
**قال** والقيل زيادة سبب خفيف **اقول** العلة الحادية والعشرون القيل  
 وهو زيادة سبب خفيف كزيادة تن في متفاعلين فيصير متفاعلين فينقل  
 الارتفاعات ويسمي مرفلا ما فوذن ترفلت القوب اذا جعلته  
 طويلا **قال** والازالة زيادة من سكم في وتبجي **اقول** العلة الثانية

والعشرون

والعشرون الازالة وهو زيادة مرفا ساكن في وتبجي كزيادة الفاعل متفاعلا  
 فيصير متفاعلا كزيادة الفاعل متفاعلا فيصير متفاعلا ويسمي مرفلا واحد  
 منهما مرفلا ما فوذن ازالت التوب اذا سلبت زيل **قال** والتبجي وهو  
 زيادة سبب خفيف **اقول** العلة الثالثة والعشرون التبجي وهو زيادة  
 مرفا ساكن في سبب خفيف كزيادة الفاعل فاعلان فيصير فاعلان  
 فينقل الارتفاعات ويسمي متفاعلا ما فوذن التبجي وهو التميم وما كان  
 الارتفاعات لتبجان الفقر والقطع في قوله الحمد والحمد او يكون الفعل والتبج  
 مختلفين هذا ولم يرد في كشف ذكر السلامة وهو بقاء الجزء على حاله الا  
 وذكرها لانها لا تسمى العمل المذكورة في صدر الكتاب **قال** ابتداء الاليت  
 الطويل اصله ففولن مفاعيلن ففولن مفاعيلن مرتين طويلا على التكرار  
 ادونت كائنا جوه الدفي والجم بنقاد للجمع طويلا على التكرار ادونت

سبب خفيف







والفريقين ما انقص من رفا والانقص اقص وهو فاعل من الطويل و  
 معروف واهمة مقبولة وثلاثة القرب الاول سالم وبني البيت الاول **قال** طويل  
 على الليل ادبت كالمناصور البحر والجم ينقاد للبحر **اقول** تقطع طول  
 على الليل مفاعيلن لا دبت فعولن كالمناصرون ضوفون فعولن ذوقا في  
 مفاعيلن ينقاد فعولن للبحر مفاعيلن والقرب الثاني مقبول مثل عروفة وبني  
 هذا البيت اذا فارقته ينقاد للبحر فاشتت مكانه في قدرها تقطع  
 القبح مقدر فعولن ردها مفاعيلن والقرب الثالث عروفة وبني  
 على الليل ادبت باعنا واقيت ان العذل اكد مدحى تقطع طول فعولن  
 على الليالي مفاعيلن لا فخر فعولن **مدحى** في البيت الاول  
 الابيات هذا وفي بعض النسخ وابتنى بالبيت وانما فصل في الطويل عما قبله  
 لانه تقفيا ما اقبله وتقفير في **قال** طويل لا افر البيت في استبداء مخدوق وبني  
 يلهو

له **قال** الطويل اهل كند وبيت هذا وكذا في سائر الابيات **قال** اصل الشعر ما يت عليه  
 غير وفي الاصطلاح عبارة عامة في بحث مقعولات مرتين نصب على المضرب  
 يقل فعل الكرامة مرتين ومرار ودرات والليل مبتدا وطويل فانه مقدم و  
 اذ طرف لما مضى منصوب على كند وعامل طويل وبني فعل من افعال الناقصة  
 وشتاق من البتوت وكالمناصرون وقبانه الكلاية والجنوح بفتح الجيم  
 اهيل والجمي الظلم وصور الجمي كناية عن مضى الليل والجم اما اسم جنس والمراد الكواكب  
 انطفا اوكام علم والمراد به الثريا والواو في والجم والواو في والجم اما التقدير انه في طول  
 والعامل هو الوافق في بيت وعامل الفعل الناقصة والفقر النقص في كماله والجنوح  
 والعامل على كمال التقديرين الكلاية ونقدا في ربيع الجمي لما يقف من الليل في بعض منه  
 وانقياد الجمي كناية عن العدم مضى الليل يقول مخبأ عن طول ليل الفراق  
 طالع الليل حين اسميت حافنا مترقبنا مضى الليل والي ان كواكب الثريا











قبل الشيب ما في تقطيعه اسطر جاستعمل كمن قبل فعله ايام بنت مستعمل  
 توفى فعله وانتم مثل مستعمل اسطر قبل فعله شيب مستعمل في فعله وتلكها  
 مقلوع وبنت هذا البيت موقوفه قوله شيئا تقطيعه التخرج شيبان  
 وعرفه الثانية بوزن ولها ثلثة اقرب اصعدا وهو الثالث الامر بحرف  
 زال وبنتها اسطر جالوصا كذبت فيه فنون فهاهت في جاز تقطيعه  
 جاستعمل ان لوصا فاعل له كذبت مستعمل في فاعل مستعمل في فاعل  
 فاعل هت في جاز مستعملان وثانيها وهو رابع الامر بحرف ومثل عرفه  
 وبنت هذا البيت موقوفه من قوله فهاهت في جاز ترفى من صدر تقطيعه  
 التخرج من ترفاعله من صدر مستعمل وثالثها وهو خامس الامر بحرف  
 مقلوع وبنت هذا البيت موقوفه من قوله ترفى من صدر مشتاكه ترفاعله  
 تقطيعه التخرج من ترفاعله وسابع مفعول له وعرفه الثانية بحرفه مقلوع

ولها

ولها اقرب واحد وهو سلك الامر بحرف ومقلوع كعرفه وبنتها اسطر  
 مع الادخال وارقت نضارة عفس ذاتي تقطيعه اسطر جاستعمل ان مفعول فاعل  
 او جاز مفعول وارقت نضارة مستعمل في عفس فعله من ذاتي مفعول في جاز  
 الجاز الامر مفعول اسطر وبنتها ارفاعه في اسطر والجاز في الايام متعلقا  
 بعينه او مراد بالايام اما ايام الاسر ويدل عليه من الاسر ايام الشيب  
 يدل عليه قوله الشيب فاعل من الغم بالغم والتكسر وهو مبدل الغنم وسخ  
 عرض وما مفعول الغم وفريه والشيب بين الشر شيان الشوب <sup>الخط</sup> وهو  
 يقله شيباها بالبين اذا خلطه به يقولوا امك في جاز ايام شاك او ايام  
 اشيك باصباك وانتم ماعرفك او فاعل بك في صمغ الاسر بهم قبل كل  
 الشيب المعيب للمرطوع الامر المعيب واللين قال وقد احسن للمعيب  
 الفانيات على شيبه في ان امتنع بالحيي قوله لوصا اما متعلق باليسط



او بالترجاء وكرت مجرورة على انما صفة وصل وفيها ما جعلها بكتبت او با  
 الظنون وفيها ما راجع الى الرقار او الواصل والظن الاعتقاد الراسخ من اعتقادي  
 طرفة الحكم وتكذيب الظنون يستلزم الالعدم مطابقة الواقعة يقول طول الملك لحصول  
 الوصل كدبت الظنون التي ظنت في صفات حصول فحان ذلك الظنون مكذب بل كدبت  
 في غناه هاق كدبت وصف للظنون فاعلم الفيل المستكن الذي راجع الى الظنون  
 ومفصول عن فوه وهو اما من حصول الظنون او الراسخ او في طبقات سقاء فواه  
 ان شجره والحدس العطر يقول الملك لم يزل كدبت في الظنون التي ترقى الظان  
 ان ظن ايدى والراسخ لو ترك في العطر في طيب الوقت بتلك الظنون سواء  
 كانت صادقة او كاذبة كقولهم ان كذا حقا لكن ان لمع والافقد ومشتا  
 بران منار فاقول كدبت في كمينه صفة ايضا للظنون والافق يقول  
 طول الملك لم يزل كدبت الظنون في حصول التي تزدحم من ليس في خبر ان الكذب

وهو

قولوا لا وحال محي وبل هو الخوف منه اما حال لما يقال جاء زيد معروا  
 مصاحبا له والاعراف فينبذ ما يبعث عند كتم حبت من معان من عنده واما  
 يبعث بعد كتمهم تنه ان مع العيسر الى بعده والوجه الثلثة المذكورة متقوة  
 عن الملائكة وارتب اي انتظر ونفاة العنصر مبررة طرنا وذاوي ياسر يقول  
 طول الملك في حال كونه او عند كونه خائفا من عزم في تنهاته وانتقل الى ان يصير  
 عنصر ما ترجموه غصنا طر يا بعد كونه ياب رتلا وهذه الاجر الثلاثة مخصوصة  
 بدوائر تسعي دائرة مختلفة بكسر اللام وبعض الناس يسميها بالدائرة المختلفة  
 لكل وجه وكذا سائر الدوائر تسعي مصادفة او موصوفة وانما كيت بها  
 لان اذ لم يطر من اجزائها مختلفة بعض اجزاء بعضها في كسبي وقيل لان شتا  
 كل واحد من اجزائها في شتا الاخر وسبب اجتماعهم في كسبي في بعض ما  
 عن بعض من وبن في كية الحروف وصر كل واحد كسنا قرا والمعلقة المذكورة



التي تخرج على محيط الدائرة علامة التفرع والخط المستقيم علامة السكون والدائرة مطلقا  
 علما ان الهندسة هي علم يبيِّن خطا واحدة واختلاف نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجية  
 من الامة وتبين وتبين تلك النقطة مركز الدائرة وذلك الخط محيط الدائرة او الشكل على سطح  
 اما احاط به خطا واكثر وفي النهاية والدائرة في اصطلاح العروض من عبارة عن ذلك  
 الخط الذي يرد قوسا على العلامة ان المذكورتان وعروض من وضع اسرع في الدائرة  
 على الفلك والبرقعة الزاوية ايضا يقال جرت اذن الناقية اي شققت اوتى  
 الناقية اي شقوقه الاذن كبيرة وكان من عادة العرب ان الناقية اذا انجذبت  
 ابطن شقوقها ونحوها ويسموا ما لم تكتب ولم يمل عليها ويقال فرس جرادا  
 كان واسم البحر والبرقعة هو خلا البرقعة اما الشق الاخر وما لا تسمى ولكن  
 البرقعة يخرج لغيره لان بعض البحر شقق من كانهما وقت الفلك والاقلة  
 الفروع **ينقسم** من الامور الالهية لانه ما من بحر الا وله شعب وتفا كثره  
 يكاد

يكاد يفوتها الحد والنسبة بين البحر والشران البقية من مطلقا  
 لان الشفر يستلزم البحر دون العكس لوجود البرقعة الالفاظ المهمة او توفد  
 المكشاة وانتفاء صدق الشرع عليها لعدم كونها كلاما في الارض فكيف بعض  
 البحر في بعض فانظر الى الدائرة التي هي مخصوصة من اواردة ذلك واحد من الى  
 اصل الذي عرفت ثم فكذلك هذه صورة الدائرة المديرة في الطول من المفعول  
 الاول والطولان المديرة من عين فاعلم الاول والبسيط في الطول من عين فما  
 عين الاول والطولان البسيط من عين مستعمل الاول والبسيط من المديرة  
 تمام فاعلم ان الاول والمديرة البسيط فاعلم ان الاول **قال الوافر**  
 اصل الوافر فاعلم ان كثر سمى الوافر لانه كان في كثرته او كثره  
 وثلاثة اقرب العروض الاول مقلوبه والاقرب واحد مثل مقلوبه  
 وبه هذا توافق في وجوبه وطبا حتى هو اصل المديرة او تقسيم

المديرة من عين  
 البسيط من عين  
 المديرة من عين  
 البسيط من عين  
 المديرة من عين  
 البسيط من عين  
 المديرة من عين  
 البسيط من عين



تولدت له مفاعلتين سادس مفاعلتين رطب ففول هي توافعا على هذا  
 على مفاعلتين زراد ففول وعرفه الثانية برفقه لها مزيان اهرها وهو  
 ثلث الامح برفقه وبته توافعا في المول وبسر عظم اربا تقطعوا توافعا مفاعلتين  
 فذرا مفاعلتين وبسر عظم مفاعلتين فكم اربا مفاعلتين وثانيها هو ثلث  
 الاصل في مفعول وبته هذا البيت مبدل لعمدة الثاني بقوله ومار ومار  
 هو جبا تقطع المفعول ومار ومار مفاعلتين كم جوبا مفاعلتين قوله توافعا  
 والحق في كسبه وفي العمل مبني من حين التمرة اذ اجمع من البحر والحق في غير  
 بمعنى مفعول وهي التمرة المحيية منصور مبني وربنا وغير ذوا حالاته  
 والخط القريب والمدة وليس بل عظمكم ميلكم واشفاقكم واربابا حبه وتكويه  
 للتعظيم اربا عظمكم واربابا حبه وهو الكثرة **قال الكامل** اصل  
 الكامل تفاعله **متران** شجى لانا على البحر فربا وقل لانا على

عصب اسكان لام مفاعلتين  
 فيقول الى مفاعلتين سرج

مركبه

حركة وله ثلث اعراف في شجرة اضر ب عرفه الاولى سلمة ولها ثلثة  
 اضر ب اهرها سلمة كرهه وبته هذا وكملت الا اهر ففولك فاعلم  
 فركب السقي في علوك واستوى تقطيعه وكملت لا تفاعلتين اهر ففول  
 تفاعلتين فكم فاعلم تفاعلتين طرق السقي تفاعلتين دة فاعلم تفاعلتين  
 وكملت واستوى تفاعلتين دة في علو مفاعلتين دة واستوى تفاعلتين دة في علو مفاعلتين دة  
 اهر ففولك في علو طلعت في انفا الكمان في بالو تقطيعه وكملت لا تفاعلتين اهر ففولك في علو  
 في علو تفاعلتين طلعت في تفاعلتين افوا كملت تفاعلتين لشهابا ففولك وثالثها انظر  
 في بته بيت القربى الاول اذا وفيه السقاء قوله على سبيل الى الفل تقطع النخيل طرق  
 الى تفاعلتين سبين الى لا تفاعلتين فاعلم عرفه الثانية اهرها ففولك اهرها  
 وهو رابع الاصل اهرها كرهه وبته وكملت لا اهر ففولك في شرفه وكملت لا اهر ففولك  
 وتقطيعه وكملت لا تفاعلتين اهر ففولك في علو فاعلم شرفه ففولك في علو ففولك











مثل لو هو ثالث الامر وبينه الشك الاول من ان السكت ملحقا بانفسه في تقطيع  
 هذا الحكم فانه في مستعمل في معرفة الثالثة مشطورية ولها ضرب واحد مشطوري  
 لانه الامور مستعمل في معرفة من هو كذا المشطوري في ما هو بينه وبين ان  
 عن موعده تقطيعه في ان مستعمل في ما هو مستعمل في موعده مستعمل في معرفة  
 من هو كذا ولها ضرب واحد مثل ان هو كذا هو اسر الامور بينه وبين في سبب الله تقطيعه  
 في مستعمل في ان مستعمل في ان الذي عن موعده مشطوري ومن هو كذا في  
 في كل واحد من هذه الامور المشطورية في موعده من موعده في الجوز الثاني هو  
 وقيل في موعده الجوز الثاني والامر له وقيل في موعده الجوز الثاني في الجوز الثاني  
 والجوز الثالث زيادة في الجوز الثاني وقيل في موعده الجوز الثاني في الجوز الثاني  
 نفسه في الجوز الثاني في موعده كماله وهذا مثل في الفقه في موعده كماله في نفسه  
 تطبيقه انه يلزم تطبيقه كماله في موعده تقطيعه في موعده الجوز الثاني في موعده كماله في نفسه

الوجه

الا وجه الثقة الاول في موعده الجوز الثاني في موعده الجوز الثاني في موعده كماله في نفسه  
 وقيل في موعده الجوز الثاني في موعده كماله في موعده الجوز الثاني في موعده كماله في نفسه  
 في موعده الجوز الثاني في موعده كماله في موعده الجوز الثاني في موعده كماله في نفسه  
 حال عن موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في نفسه  
 الحق في الحقيقة ومفعولها في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في نفسه  
 حسب مفعولها في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في نفسه  
 قال المولى في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في نفسه  
 في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في نفسه  
 في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في نفسه  
 في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في موعده كماله في نفسه















ولها ضرب واحد مثل ان يكون ثلث الالف في قوله تعالى  
 من الله انزلنا القرآن والقرآن نزل من الله  
 احاط به الى اخره الى ان والالف في قوله تعالى من الله انزلنا القرآن  
 والقرآن نزل من الله وهو احدى عطفين احدهما في قوله تعالى من الله  
 وذي والقرآن لان المكونة اذ كانت فصولا الى الالف في قوله تعالى من الله  
 انزلنا القرآن والقرآن نزل من الله والالف في قوله تعالى من الله  
 والقرآن نزل من الله والالف في قوله تعالى من الله والقرآن نزل من الله  
 الاول ولكن مناسب الالف في قوله تعالى من الله والقرآن نزل من الله  
 فاعلان يستعمل فاعلان في قوله تعالى من الله والقرآن نزل من الله  
 والقرآن نزل من الله والقرآن نزل من الله والقرآن نزل من الله  
 فاعلان في قوله تعالى من الله والقرآن نزل من الله والقرآن نزل من الله

فاعلان

فاعلان في قوله تعالى من الله والقرآن نزل من الله والقرآن نزل من الله  
 فاعلان في قوله تعالى من الله والقرآن نزل من الله والقرآن نزل من الله  
 فاعلان في قوله تعالى من الله والقرآن نزل من الله والقرآن نزل من الله  
 فاعلان في قوله تعالى من الله والقرآن نزل من الله والقرآن نزل من الله  
 فاعلان في قوله تعالى من الله والقرآن نزل من الله والقرآن نزل من الله  
 فاعلان في قوله تعالى من الله والقرآن نزل من الله والقرآن نزل من الله  
 فاعلان في قوله تعالى من الله والقرآن نزل من الله والقرآن نزل من الله  
 فاعلان في قوله تعالى من الله والقرآن نزل من الله والقرآن نزل من الله

ولها ضرب



حكمة فقال ابا عبد الله عليه السلام ان يكون من عند الله تعالى في خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه  
 والثالث ان يكون من عند الله تعالى في خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه  
 منقول عن الصادق عليه السلام ان خلق الله تعالى في خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه  
 بقية الخلق وخلق الله تعالى في خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه  
 فلم يصبر ابا عبد الله عليه السلام الى ان قال له يا ابا عبد الله عليه السلام ان يكون من عند الله تعالى في خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه  
 وهو منقول عن الصادق عليه السلام وخلق الله تعالى في خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه  
 انما هو من عند الله تعالى وخلق الله تعالى في خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه  
 ما هو من عند الله تعالى وخلق الله تعالى في خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه  
 من عند الله تعالى وخلق الله تعالى في خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه  
 بكر الله تعالى وخلق الله تعالى في خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه  
 ان عدم التفاضل لا ينافي كونهما ولا ينافي اولادهم من اهل البيت ولا ينافي اولادهم من اهل البيت

في التبيين

في التبيين وخلق الله تعالى في خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه  
 والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل  
 يستعمل في التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل  
 اي والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل  
 التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل  
 وهو منقول عن الصادق عليه السلام وخلق الله تعالى في خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه على خلقه  
 الرواية الكبرياء والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل  
 اي التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل  
 عرفت ان كونهم ناسبا عن اهل البيت في الاستعمال لا يستعمل الا في اولادهم وفي اولادهم وفي اولادهم  
 والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل  
 راسا في التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل والتم التفاضل



















بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله الذي علم آدم الاسماء ثم عرضهم على الملائكة  
وابنا ابناء اللغات وقراها وحلها متكئين في غر  
فات المعرفة على الادراك والصلوة والسلام على  
رسوله محمد المتكلم بافصح اللغات المبعوث باوضح  
الايات وابهر المعجزات وعلى اهل واصحابه وازواجه  
ائمات المؤمنين والمؤمنات اما بعد  
فيقول الحقيق ذو التقصير الجاني مقصود بن شأ  
ولم الدين الذوالخير السليماني لما كان كتاب  
القاموس دستور العمل في اللغة العربية ولا  
يضمن لطالب العلوم لاسيما الادبية لكنه في غاية  
من الاجاز ونهاية من الاختصار وادق اللغة

بالرموز

بالرموز والالفاظ التمس متى بعض من اعتد بها  
لتماسه واستأنس في من اصيل الى استناسه ان  
اشرح ديباجته مع نبذة من مقاصده ليكون  
عونا لهم في الطلب ويدفع عنهم بعض التعب  
فقلت هيريات من ذلك تغلبني برامتين تلجما  
وتحب في فراش النجم انجما بلغ السيل الربى و  
جاوز الجنام الطيبي المشتغلون بالعلم اليوم  
يَجْزُونَ جزاء ستمار والمشتهرون به يجيئون  
بقرة حار يعارضون اقوى البراهين بخيط  
باطل يقول اذا النعامة في القرى كل جاهل نقلت  
من كفا الاختيار عنان الا خلاص حق يكون يوم  
التناد هو المناص جعل خلافة العلم بين المجتال  
شورى فصا راهله اذل من اموتية بكوفة يوم



عاشورا لاسيما جعلني الدهر اشغل من ذات  
الخبيث ومن اشغل بالعلم اليوم يرجع بخفي  
حين فقالوا كل الصيد في جوف الفراء وعند الصبح  
يبيع القوم السرى على ان غبار العمل خير من زعفران  
العطل الم تر الى قوله تعالى واقفوا يومها ترجعون  
فيه الى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون  
اخراية نزلت كيف العلم عين جارية فخذ ولو  
بقرطى مارية فاحت ما مولهم وساعدت مـ  
مسؤلهم فشرعت في الشرح ملها من الغيب  
مرقا من الذيل على الجيب اسئل الله ان يحفظني  
من الحلال والنسيان وان ينقل به على يوم الميزان  
انه ولي الاجابة واليه التوبة والانابه قوله رحمه الله  
الحمد لله منطلق البلغاء باللفي في البوادي ومود

اللسان

اللسان السنن اللسن والرهوادي الحمد هو الوصف  
بالجميل على قصد التبجيل وهو يراون المدح على  
ما يفصح عنه اغلب مواضع السنن لها وقيد  
المدح اعم بناء على اشتراط كون الجليل في الحمد  
اختياريا دونة وهذا القائل يتكلف في كثر  
من مواضع السنن الحمد واللام فيه للاستفراق  
او للجنس بناء على انادته الحصر وحدها او مع  
لام الاختصاص الحصري لا الارتياطي على اصول  
اهل السنة الايداع وضع الشيء عند غيره امانة  
واللسان بمعنى اللفظة والالسن جمع لان بمعنى  
الجارية واللسن بضمين جمع لسان بمعنى  
البلغ الهوادي جمع هاد بمعنى هنا ومعنى  
الفقره الحمد لله والذي وضع اللفظة في السنة







بمعنى المبتلة والمعنى قاطع عطش النخيل الطوال  
بالامطار المبتلة القليل الماء وذلك لان اكثر  
منابت النخيل الجازي والامطار فيها قليلة قوله  
ودافع معرفة العوادي بالكرم المهادي المعرفة اللام  
والاذى والغرم والدية العوادي من الكرم ما يفر  
فماصول الشجر العظام والمناسب للكرم الغرم و  
الدية والمعنى دافع غرامة العوادي بكرمه محمد  
ويحتمل الاولين ايضا بنوع من العناية ولا يخفى  
ما بين العوادي التي هي خلف الكرم والكرم من  
اللفظ قوله مجرى الوداء من عين العطاء كل  
صادق الوداء جمع واد مفرج بين جبال ونلال  
العين الجارية الصادى العطشان والمعنى ميل  
الانهار من عين عطاء لكل عطشان ولا يخفى ما في

الفقرة

الفقرة من الاستعارة وفي الجري من عين العطاء  
من حسن تناسب والايرام قوله باعث النبي  
المهادي مفحما باللسان الضادى كل مضاري  
النبي من البناء بمعنى مخبر والنبوة بمعنى <sup>تضاع</sup> الار  
وهو اعم من الرسول اذ الرسول انسان بعثه الله  
الى الخلق لتبليغ الاحكام وحيث لم يؤمر  
لتبليغ فهو نبى فحسب ولا يشترط في قوله  
الشرع الجديد كانباء ابراهيم وم ولا الكتاب  
لزيادة عدد الرسل على عدد الكتب المنزلة وعدم  
نقل تكرار النزول ولا يكفي الجواز <sup>اللفظ</sup> العقلي  
الاتهام الالتزام والاسكات الضادى الغضبان  
المضادى المخالف اصله مضاد ابدلت تاني حرف  
التضعيف ياء كما في تقضى البادى والمعنى ابلت



بلسان الغضوب للحق كل مخالف له وفي السناد الغضب  
 الى اللسان مبالغة في حمايته ثم للحق نقوله مفجعا على  
 صيغة اسم الفاعل حاله من النبي وكذا مفجعا على صيغة  
 المفعول من التفعيل لا يثبت من الشين وهو العيب  
الراجحة العيب في الكلام والكنية ثقل اللسان فيه  
 والضوادي الكلام القبيح والمعنى ظاهر قوله  
 محمد عطف بيان او بدل من النبي خيرا فعلى تفضيل  
 من حضر مفضل عليه النوادي جمع نادية ما يجتمع فيه  
 الساس للتحدث وافصح من ركب الجوادي جواد قري  
 جمع جواد بيتي العودة وراكب الجوازي العرب والمعنى  
ظك وابلغ من حلب العوادي جمع عودة جمع عود بالفخ  
 المسنن من الابل والغنم بعضه هو صلى الله عليه وسلم افصح  
 وابلغهم وفيه تلميح ما يرجع الى حديث نعيمة ام مريد

في عام الهرة قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يدي دي  
 وهي اصل الحداد والمراد العرب لانهم المشركون بهذه  
 الكلمة وتحضيض بخوميتهم بهم لشدّة ضلالتهم وفيه  
 تلميح الى قوله حرا اصحابي كالنجوم يليهم اقتديتم  
 ابتديت القواضي جمع قادية فيه قدت قادية  
 جاء قوم قد اخوا من البادية يريد وصف الآل  
 والاصحاب بانهم هاديون لسواكن بوادي الضلالة  
 الذين وقداو اليهم فوجا فاهتدوا بهذا مع كونهم  
 اشدّ ضلالة وكفر الكونهم عبدة الاوثان كما قال الله  
 تعالى الاعراب اشدّ كفرا ونفاقا كما ان البدو رجوع  
 بدرهاديون لسالكين الفيافي قوله حاناح الحام  
 الشادي وساح النعام القادي شدي الشعر غني به  
 او ترتم والحام الشادي او المعترتم تشبيرا للصورة با



بالشعر في التذاذ النفس بهما السبح الذهاب في الأرض  
للعباد والنعام اسم جنس للنعامة يقع على الواحد <sup>كش</sup> والآخر  
ولذا وصفها بالقادي أي الجاني من البادية كأن النعام  
سبلع البوادي لتسبح المعبود الهادي وأن من شئ  
الأوسج بحده حالا أو قالا وصالح بالانعام الهادي  
أي في صورة بالنعامة معنى الحدا ورشفت الطفاوة  
رضاب الطل من نظام الجبل والهادي دشقه رشقا  
مضم الطفاوة بفتح الميم دائرة القربين وليس في الكفا  
حادة المجمة فاعلى الانجام على ما في بعض النسخ سمره من  
قلم الانجام الرضاب كغراب ما تقطع من الطل على الشجر  
ورخصت ريقها وشقه الطل المطر الضعيف الكظامة  
بالسوفم الوادي والكظامة جنس الجبل بالثلاث  
البياعين والتوداد بيضه واحمره واصفره الواعدة بها

الهادي

الهادي الزعفران وحاصل المعنى مادام يجذب داون الشمس  
والقمر طوبى المطر من قمر الورد والزعفران وانجذب الى الطوبى <sup>شها</sup>  
ظ قوله وبعد من الظروف الزمانية المنقطعة من الاضافة والعل  
فيه في حيزه الجزاء دون الشرط وما التعميم الشرط ليعيد زيادة <sup>كالكه</sup>  
الجزاء وقاء فان للعلم رباضا وحياضها في جواب اما المتوهم  
او المقترحة وفيه تشبيه للعلوم بنور الورد والماء تكتنية تخيل <sup>ض</sup>  
والحياء من روضة وعوض مثل فاذا قد الله لباس الجوع والخوف  
وخائل جمع خيالة بمعنى محمولة اي مستورة وخائل العلم اسراره المستورة  
تحت قباب العبادة او بمعنى الشجر الكثير المنف وبلائه قوله ونياضا  
غضبه بالفتح الاجم وطريق وشعابا بشعب <sup>الجبلين</sup> بالسوط طريق بين  
وشواهي بشاهق الجبل المرتفع وهضبا باجم حضية بكسر الضاد  
الجبل المنبسطة على وجه الارض يتفرع من كل اصل منه اي من العلم من جهة <sup>تشبيه</sup>  
بالعد كوزات اخنان بجمع فنن محركه الفصن وفولن بجمع فن الضرب



من الشئ والمراد فروع العلوم وتنشئ من كل دهر وحى  
 الشجرة الكبيرة منه اذ من العلم من تلك الجهة جيطان و  
 غصون والحال ان علم اللغة هو اكتاف اي الكفيل باب  
اسرار الجميع اي اظواهرها الخافض المحتل بما اي بمقدار كثير من الماء  
 يتصل في قضاها اي امتلاء شعبا وديا منه القاحل الرجل انيا  
 الجلد واكاهل ما بين الكسفين والفاقع شد يد الحرارة والى  
 يعني ان علم اللغة هو الذي يدفع به سورة حرارة عطشان مشا  
 العلوم وان بيان علم الشريعة لما كان مصدرا اي مصدره  
 بقربنة عن لسان العرب اي لغتهم وكان العمل بموجب على صيغة  
 المفعول اي الشريعة لا يصح الا باحكام على لفظ المصدر العلم بمقدار  
 اي الشريعة وجب على رقام العلم بضم الراء وتشديد الواو والياء  
 وكذا اطلاب الاشر والاراد في الخطب مرغوب ومفقران يحطوا  
 صفة لوجب عظم اجتهادهم بضم فسكون كجره قطيفة

اي اجتهادهم العظيمة وكذا وان يعرفوا جل عنايتهم اي  
 عنايتهم الجليدة في اوتيا و هم اي في طلبهم مواضع  
 البحث واكتلاء على تشبيه المداوك بالمراعي الى علم اللغة  
 متنازع ليجمعوا ويصروا على تضمين الجعل نحو الميل <sup>المعنى</sup>  
 بوجهها اي طرف اللغة والوقوف على مثلها بضمين جمع مثلك  
 ورسوخها اي علامات اللغات وكيفية تركبها وقد عني  
 اي بعلم اللغة في كل عصر عصابة اي جماعة فهم اهل الاصالة  
 في اعتناشهم احرزوا دقايقه جملة مستانفة عن قد عني  
 وبرزوا حقايقه عطف عليهم وكذا او عمروا دمنه بكسر  
 جمع دمنه اثار الدار والمراد المستركة من اللفظ تكتنية <sup>عوا</sup>  
 قسنة اي سنه وقصوا اي ضبطوا اشوارده اي اللغات  
 الغريبة تشبيهها بالاشارة الشاردة على طريق الكناية  
 ونظموا قلائده جمع قلادة معروف وادحقوا مخاد <sup>الربا</sup>



اريف السيف رفعة وسيف مخدوم قاطع بريح وبثلت  
براعة بالفتح وبروعافاق اصحابه في العلم وغيره وحاله  
المعنى حداد سيف التفوق في العلم ففيه مكنية وتخييل  
وتزيين وادعفوا مخاطم البراعة **الاركان** اواقه  
الانف المخاطم جمع مخطم بكسر الميم وهو الانف البراعة  
بالمثناة التحتيه ذباب يطير بالليل كأنه نار واحدة بأ  
والمعنى انهم جاهدوا في ذلك العلم غاية جهده حتى بلغوا  
من جهدهم مرتبة رعت انف الذباب المقادير معرّف  
الليل لغاية مشقتهم كان مشقتهم سرى فيما يقارنهم  
ونسبية المشقة للوجاع مشهور فالغواني وافادوا في  
تأليفاتهم قواعد وصنفوا فيه واجادوا في تصانيفهم  
او من اجاده النقد اعطاه جياذا اي اعطونا تصانيف  
جيدة وبلغوا من المقاصد من علم اللغة فاحسبها عالية

المقاصد

المقاصد ومكوا من المحاسن في ذلك العلم فاصيبت بها شبة  
العلم بالذات التي تضبط باخذ الناصية جزاهم الله <sup>صلى</sup>  
دعاء لهم على ما جاهدوا واجادوا وكذا قوله واحلهم من  
القدس مبطانة المبطان بالكلية الغاية والمعنى انزلهم  
في اعلى روضات القدس والقدس بضمة وضمتين  
الطهر اسم ومعبر ورياض القدس كناية عن الجنة  
لطهرها وطهر اهلها لانهم طهروا انفسهم اتفقوا  
بالطاعات والمجاهدات واما في الاخرة بالنار هذا  
اي خذ هذا او مضى او رتبة العلم بين سائر العلوم  
هذا والحال اني قد نبهت في هذا العلم قديما ينبغ فيه  
اتساع اي حصلت كثيرا من فن اللغة شروع في سبب  
التصنيف كما هو ذاب المصنفين وصبغت به ادبا  
كناية عن اشتغاله بهذا العلم يقال صبغ به



١٠٩  
ادريه اي استر سريه ولم ازل في خدمته مستديرا  
ثابتا على الدوام وكنت جوت من الدهر اي كثيرا  
التمس النظر اني على بناء المفعول اي التمس الطالبون  
من كتابا هكذا بالشره اي بهذا العلم كتابا جامع  
جميع اللغات العربية ببساطة ابط وتفصيل  
في بيانها ومصنفا بفتح النون على الفصح بضم ففتح  
والشواو اي اللغات العربية كما ان الفصح <sup>المستعمل</sup>  
وعلى متعلقة بقوله محيطا على تضمين معنى التمام  
لما اعيا في الطلاب اي اعجز في الطالبون لمثل هذا  
الكتاب المعتمولم اجد بقا بالاعتذار عنهم شرعت  
هذا في كتابي المرسوم اي المسمى بالجمع المعلم العجا  
للمعانها وشهرتها بين كتب هذا الفن <sup>الناظر</sup> تقتلوا بتعجب  
منه الجامع صفة ثانياً للكتاب وليس جزء من <sup>العلم</sup>

كما هو

كما هو الظاهر بين المحكم والعجايب كتابا ان في اللغة فرها  
غزنا الكتب المصنفة في هذا الباب الفاء لتعليق الفرقة  
بياض في جبرته الفرس فوق الدرهم ففي الكلام مكنية  
وتخيلية ونير ايراق الفصل والاداب جمع وهو  
النفوس على الساحة الشرع واصناف البراق جمع برقة  
مقرب يرده الى الفصل والاداب من باب اخلاق ثبات  
ففيه تشبيه والتبرين المراد بهما الكتاب باب بالجميل  
المستورة بالبراق وضمت اليها اذبادات من سائر الكتب  
امتلاء بها الوطاب جمع وطب بفتح فكسر فاء اللين  
وهو جلد الخنزير فما فوقه والمواد هنا جلد الكتب <sup>تشبيها</sup>  
لما فيه ما واعتلى منها الخطاب اي او تضع من تلك الزبادات  
مخاطبة بلغاء العرب بعضهم بعضا والمراد اللغات  
المأخوذة من تتبع مخاطبات بلغاء العرب واستفهام



وان لم يكن مدونة ففاق كل مؤلف هذا الكتاب الذي الله قبل  
 هذا غير بمعنى الله اني ضمنته احسرت هذا الكتاب في سنتين  
 سفرًا غير عن سنتين وهو الكتاب الكبير يفجر تحصيله  
 والطلاب مفعوله وسئلت على بناء المفعول تقديم كتاب  
 وجيز على ذلك الكتاب في التحصيل والانتحال مبني على ذلك  
 النظام الذي في الكتاب الاول وعمل عطف على كتاب اي تقديم  
 على مفرع اي مصوغ في قالب بفتح اللام الایجاز والاحكام  
 بلسان المهرجة مع التزام اتمام المعاني المقصودة وابرأ المبدأ  
 اي املاها احكامها فصرفت صوب صوب هذا المقصد  
 اي ذمام ديني والفت هذا الكتاب النازل منزلة النصوص  
 لهما اتقاني ايام محذوف الشواهد من الاشعار والاشياء  
 التي تمسك بها في هذا في ذلك الكتاب على تحقيق المعاني مطروح  
 الزائدة على اداء معنى الكلمة معربا على الفصح والشواهد

مخبرا

مخبراً مشتملاً على اللغات الفصحى والغريبة وجعلته  
 بتوفيق الله زفراني زفراني كتابين ولخصت كل ثلاثين  
 سفرًا من الامام المعظم في سفر من هذا الكتاب وضمنته  
 اي جعلت في ضمنه كتابي هذا خلاصة ما في العباب الحكام  
 يعني خذفت الشواهد التي فيها ومستنداتها وعبا فيها  
 الزائدة على اصل المراد واضيفت اي ضمنت اليه اي الى  
 ذلك المتضمنه زيادات من الله بها وانعم عطف نفسه  
 لمن ورزقته اي تلك الزيادات عند غوصي عليها خاص  
 على الامر علم اي عند علمي بتلك الزيادات من بطون الكتب  
 الفاخرة الدماء العظمى صفة للكتب اي كثرها بحر  
 كثير الماء واسميتها بمعنى سميتها هكذا في نسختنا  
 وهي قول ما قرأ على المصنف وعليه خطه رحمه الله  
 وفي اكثر النسخ وسميت عن التوبة ان الله نسخته نسختين

في نسخة

نسختين



احدهما اطول من الاخر اعلم عليه سميته والآخر <sup>بسميته</sup> والآخر <sup>بسميته</sup>  
يسميه ايماد بن يادة النقيش الكتابي الى زيادة المعنى <sup>العلمي</sup>  
العلمي القاموس المحيط لاحاطته بخلاصته كتب اللغة  
كما ان البحر المحيط احاط بالربيع المكون لانه البحر <sup>الاعظم</sup>  
من جميع بحور اللغة ولما ريت اقبال الناس على صحاح  
الجوهري غير انه الا ان الجوهري او صحاح فانه ثلثا اللغة  
او اكثر اما باهرال المادة اي تركها بالكلمية او بتكرار <sup>المعنى</sup>  
الغريبية النادرة الفادرة مخارصة من ضبط اكثر المتقنين  
اردت ان يظهر بادي بدء اي اول نظره ففضل فاعل <sup>فيظهر</sup>  
كتابي عليه اي على الصحاح فكتبت بالحرر المادة المرهنة <sup>لديه</sup>  
كلا او بعضا وفي ساء التراكيب اي غير المادة المرهنة  
تنضح المزينة اي مزينة كتابي بالتوجه اليه اي الى الصحاح  
فتوازن تراكيبه بتراكيب كتابي فيظهر لك الوجان ولم

ادكر

ادكر ذلك الكلام اشاعة للمفاخر اي اظهارها للفضل بل انما  
اي تزييف القول الشاعر كما ترك الاول للاخر اذ مني نظرت  
الى كتابي هذا واذا غنت فهدد رجائه على صحاح الجوهري  
مع تقدمه الى ما في ونقول مذهب محمد الدين من البحر عامه  
القاموس اعدت صحاح الجوهري كانه ساسي المدائن  
حين القه موسى فيظهر لك ان الفضل ليس بالتقدم  
والناخر ضرب متاخر متقدم على المتقدم في فنون الكمال  
فان بالقال يظهر مراتب الرجال لا يتقدم الا زمته <sup>حاله</sup> والا  
وانت ابتها الياسم العروف الوكي المتوقد اكثر العرفان  
والمعج اليسر فوق الفطن الحديد القلب الكسب اذا قا  
تأملت صيني بهذا اي مصنوعي <sup>مصنوع</sup> واستاد الصنيع الى <sup>العبد</sup>  
بطريق سايغ شايغ وجدته مستملا على فرائد انبي  
مختارة وفوائد كثيرة من حسن الاختصار من باب خلوق <sup>شباب</sup>



117  
وتقريب العبارة أو جوابها قريبا إلى الافهام من أضار  
المصدر إلى المفعول وكذا تهذيب الكلام أي جعله مرتبا  
خالصا عن الحشو والتطويل وكذا ايراد المعاني  
الكثيرة في الالفاظ اليسيرة فكان كل من المذكورات <sup>فزيدة</sup>  
وقوله ومن احسن ما اخص به هذا الكتاب خبر مقدم  
لقوله تخليص الواو من الياء أي تمييز كل من الاخر عند  
انقلابها في المعتل فميز في كل من المثال والاجوف واثبت  
واوية من يائيه بايراد كل في مرتبته من حروف الترتيب <sup>الاولى</sup>  
وصحح الواو والياء في صحيح الياء اوف تلك المرتبة  
حيث لم يتعد المادة منها اذ دأبه رحمه الله الضبط  
اخرا لباب من لام فعل والفصل من فائه والعين راعى  
ترتيب حروف الترتيب من الرمز إلى الياء حيث وجد  
من كل ففي المتقلبات الفانظر إلى الاصل فاورد الواو

في الواو ياء

في الواويات واليائيات في اليائيات وفي الناقص حيث وضع  
الواو والياء في باب واحد وما للاختصار ودعاية لا تخا  
صورة الكلمة بعد الاعلال ارحم قبل الكلمة بالحركة وال  
اوياء وذلك التخليص غاية التمييز بل قسم <sup>المصنفين</sup>  
أي بعينهم بالق والاعياء حتى بالامر له يرتد لوجه مراده  
اولم يطق احكامه داعيا الماشية كل يعنى ان تميز واوية  
المعتلات من يائيه بما يمكن يكوى اذ بهان المسفين بوا  
العجز والتميز ومنها اي ومن احسن خواص هذا الكتاب  
ان لا اذكي ما جاء من جمع فاعل المعتل العين على وزن  
فعله بفتحين لا طرده الا ان يصح موضع العين منه  
اي لم ينقلب الفا بل بقي على اصله كجولة وحولة بفتحين  
جمع جولان وخولان كذلك فانه كمرح لشذوذ واما ما  
جاء منه اي من جمع فاعل معتلا بقلب الواو والياء الفا



لنحركها وانفتاح ما قبلها كباية وسادة فلا اذكرة لاطرافه

اي تجربانه على القيلس ومن بديع اختصاره واقتصر على الحجة

التي اذكرة صيغة الذكر ابتغى المؤنث بقول <sup>وحسن ترصيع اختصاره</sup> وهي

ولا اعيد الصيغة رومالا اختصارا واذا ذكرت المصدر مطلقا

اي غير مذكور معه الماض او المضارع او الماض بدون الاني حيث

لا مانع من ذكر المضارع من شبهة وغيرها فالفعل من ذلك

المصدر او الماض على مثال كتب بعض من اول ابواب المجرور كما

واذا ذكرت آتية بلا تقييد باحد الحركات الثلاث فمراد

ذلك الفعل على مثال ضرب اي من ثائيه ثانيا على الاني اذ

الحاقا قال او ابو زيد اذا جاوزت المشاهير من الافعال

التي ياتي ما ضيرها على فعل مفتوح العين فانت في المستقبل

بالحيار ان شئت قلت يفعل بضم العين وان شئت قلت

يفعل بكسر العين وكله كلمة عربيتهما عن الضبط كقول الافعال

فانها

فانها بالفتح الاما اشهر بغير اشتها وادفعنا للنزاع من البين

فلا يتجاوز المشهور فيها وكسوى ذلك المشهور والمفتوح

فانقذه بصريح الكلام بقول بالضم او الفتح او الكسر او بالثبوت

والحال ان غيب مقتضى في تلك المواضع بتوحيه القلام جميعا

بالجاء الاقلام لعدم الاعتماد على الاجسام حذرا عن تحريف

الاجسام مكثفا حال فاعل اقيدة اي اقيدة حال كوني مكثفا

بكتابة عده من قولي موضع وبدو قرية والجمع ومعرفة

نشره ترتيب الفاعل واعا عرف الجمع من البين لانه حينما يذكر

يقع مسندا اليه بقول والجمع هكذا فتخلص عنوان الكتاب

عن بالفتح اي غيب انشاء الله عنه معروفة بعون الملك الوهاب

ثم اني يشرى عن اشياء ركب الجوهرى فيها خلاف الصواب

بقول وغلط الجوهرى غير طاعن فيه ولا قاصد بذلك متدينا

لي ندبه بصرح بعيوبه واسمعه الفصح كذا في ندنا الاول

مقتضى

تدني



الا ان يقال بتفديته بذلك المعنى باللام ايهم ويصا الى <sup>التفوية</sup>  
 واذا راء اي عيبا عليه وغضا منه غرض منه نقص <sup>نقص</sup> اي كسرت  
 بذلك التنبية نقصا من الجرحى بل انما قصدت بذلك استيفها <sup>حا</sup>  
 للصواب للطلالين وكسرت ياها للشواب الاخرى بالظهار الحق  
 للمترشحين وخذوا هذا من ان ينهي اي ينسب <sup>التصنيف</sup>  
 او يفرق بالعين المجمة والراء المسجلة اي يلصق الى المقطع  
 الغلط والتخريف اي تغيير معنى اللفظ او لفظا على اللفظ  
 لورمت من رام بمعنى قصد للنضال اي المناضلة ايتار  
 القوس يوه لو او سرت قوسى لقوس لانشدت الانشاد  
 قراءة شعر الغبر بيتي الطلاء جيب بن اوس تريبا بالجرى  
 وبها على ما في بعض النسخ لازل من شكرى وحلم لا يسها  
 ذو سلب فان يقول من يقرع السماع كم ترك الاول  
 للاخر ولولم اخش ما يالحق المزمى بالنصب مفعول

بلحن

يالحق وفا علم المستكن الناجع الى ما انفس مفعول المزمى قوله  
 من المعوق اي الاغم بيان ما والدمان الحقدا القديم وقوله لعمرك  
 اي ضربت المثل جواب لم يقول احمد بن سليمان ادب معرف  
 النعمان بلد بين حماة وحلب اجتاز بها فغان بن بشير فله  
 فن به ولدا فاضيف اليه واريب البلد عالم وشاعر  
 وذو ذلك القول وانه وان كنت الاخير زمانه لانت بالم  
 يستطلع الاوائل ولكن اقول كما قال ابو القباس ذاك حال  
 وهوى ابو العباس القائل المحقق فقول احق بالاتباع  
 والقبول من قول السابقين والقول هذا ليس لقدم  
 العهد اي الزمان بفضل القائل ولا لحدثا انه اي العهد  
 يترضم على البناء للمفعول والنصب مفعول لم يتم عالم  
 اي لا يعاب من اصاب الحق فيما قال بالحدثان ولكن يعطى  
 كلما استحق ان اصاب يستحق القبول وان اخطا







الخاخر حروف الترتيب المتعارف فالباب من لام فعل والفصل  
 من فائه وكذا ترتيب الحروف عرعى العين فلا تفعل  
 الابداء كعبادة اى على وزن بالفتح والمد وقد يشبه <sup>الكلمة</sup>  
 المشهورة في اللفظ والمعنى ايضا وح لا يذكر المشع معنى وهذا  
 من المواد المبراة عند الجوهرى ولذا كتب بالجرم كأنه ايماء <sup>منه</sup>  
 ربح الجرم فجل غلظ جرم الله القبة ج اباء الجرم علامة <sup>للجم</sup>  
 كما ذكر وعلامة جمع الجمع هكذا جج هذا اى باب السهم <sup>فصله</sup>  
 موضع ذكره اى ذكر لفظ الابداء كما هو ابن جنى سعن سبوة <sup>للفعل</sup>  
 كما هو الجوهرى وغيره وذلك لان همزة غير منقلبة عن  
 حرف العلة بل اصلية اثناء كخرق اى بفتح الهمزة وكون  
 المشع وفتح الهمزة امرأة من بكر بن وابل قبيلة من العرب  
 وهي ام قيس بن ضار وجبل بالرفع عطف على امرأة اى  
 اسم جبل ايضا الا شئته كالا ثنية اى بضم الاول وسون

الثاني وكسر الثالث الجماعة واثاءت بهم بمعنى رعيته  
 هنا اى في هذا الباب وهذا الفصل ذكره ابو عبيدة و  
 المصنف في مبتداء جنى في ثها اى في باب <sup>الفصل</sup> الالف  
 الثاء وهكذا المراد حيث يورد مثل هذه العبارات وهم  
 الجوهرى فذكره في ثا اى في فصل الثاء واصبح <sup>ثيها</sup> مو  
 اى لا يشترى الطعام احاشى بفتحين باعراب المص  
 مبتداء بتا ويل اللفظ خبر جبل لطفى اى من مساكنهم  
 وبننته اى على وزن جبل وه بمصر في بعض النسخ  
 هكذا امة بضمها بلا واى قرية بمصر ويجعل او من ذلك  
 الباب فعل بمعنى ضرب اذا الغنم كنع اى من بابه ويتعدى <sup>بنفسه</sup>  
 بنفسه بمعنى اشعرها وقوله عن الحاجة اى يتعدى بمعنى  
 ايضا وح بمعنى جنى الصغيرة قال ابن القطاع بفتح <sup>بنفسه</sup>  
 وكذا في الاسماء كسحاب اى على دنته صفار <sup>التمثيل</sup>  
 اصلية عند سبويه فهذا موضع لا كما توهم الجوهرى



وجعلها من المعتل على زعم انقلاب هزنة من حرف العلة الآلة  
 كالغلاء بالمد وبقتصر أيضا شجر من وادهم ماى وادهم جلد  
 لوديع به اى بذلك الشجر وذكر الجوهري في المعتل  
 ونها آء كعاع وزنا شجر واحدة بهاء اى آء واوت  
 الادهم وبفتنه به اى بذلك الشجر والاصل ات بفتح  
 فكون قلبت الثانية الفا فهو مؤنث اى مذكى على هذا  
 الوزن والاصل ما وء ثم حذف الواو الاولى وحكاية  
 اصوات عطف على شجر اى حكاية اصوات الحيوان  
 السهمزة وجره للابل اى كذا زجره اى لفظ يدل على زجره  
 الايشة كالمريسة لفظا ومعنى هما الفظان مترادفا  
 على زنة واحدة ولتكشف بهما القدر من الشرح  
 والتفصيل فان البليد لا يفيد التطويل ولو  
 ولو قلبت عليه التوديت والانبجيل والحد والحمد لله

الكرم

الجليل والصلوة على نبيه البسيم الجليل ثم الحروف  
 في اواخر رجب المرجب ١١٩٢





اي بذلك الكتاب جملة المذكور كما خلق شياب في الدنيا وجزيل  
البحر كما هو ايضا امكنه في الاخرة ضارعا اي متضرعا الى من ينظر  
من عالم بكسر اللام ويحتمل الفتح في عمل صفة ينظر ان بسائر  
وذلك ان مع ما في خبره صريح مفعول لضرارعا وكذا معطوفاته  
من قوله وبسبب بسداد فصله خللي ويصلح ما طفي به القلم  
وفي عنده البعير من خلاف صواب وقرعنه المضمم وغفل عنه  
الحاضر فالانسان لاغيره من الحيوان محل النسيان وانه اول  
نايس اسم فاعل من نسي بنسى اول الناس وهو ابو نادم  
وعلى الكمالان باب الرهنق خبر مبتدأ محذوف على  
تقدير مضامين محذوفين والاصل هذا باب بيان اوصاف  
الرهنق اي كلمة اخر حروف اصوله الرهنق تعييبا بالجزء عن  
الكل وكذا سائر الابواب فصل الرهنق هو ايضا كذلك  
والاصل هذا فصل بيان اوصاف الرهنق اي كلمة اول اصوله















علم فزانی ایدرجان دشتی عفرالله لمن علمنی

عقل قاصیر مزو فکر فاشتر من ایلم صحیح اولان طرفی دؤندوق  
ای عزیز فر نداشتی بلمش اوله سیر که مستعمل اولنان کتابلری  
معاملا نده و دیقا نائده ایک نوع کتابلری در برسه کتب مشایخ  
طریق شریکه الله علیهم عربیانه اخیاء علوم و عوارف  
المعارف و شرح شریعه و بونک امثالی و فارسیانه و کلمات  
و تقیات و کیمیاء سعادت و بونک اشباه و ترکیانه عماده  
الاسلام و کلشن توحید و بونک امثالی و بردخی کتب فقه شریف  
و شرح لطیف و آردو مذاهب اربعه ده اولان مشروعات کبی ای  
عزیز فردا شریک بو ایک نوع کتابلری نقل اولوندی قتیقه علم  
واجب و قتیقه صحیح اقوالدر و احسن اطوار در دیو  
سؤاله بیوردن بلمش اوله سن که اجاع مسلمین ایلم هر  
مذهبده مذاهب اربعه دن تصنیف اولنان کتب شرح شریف  
صحیح در اول مذهب خلقه اتباعی واجبدر زیرا فقره عظام  
احادیث شریفه به نظر ایدوب محکمینه عمل اتمش و وجوه تفا  
سیره بملقوب قوسینی دؤتمش بر بومفیده مشک  
و تردد ایدنر کندو مذهبده شک اتمش اولور و آیه  
کریمه یا ایها الذین آمنوا اطیعوا الله و اطیعوا الرسول و  
اولی الامر منکم قولنده اولی الامر دن مراد بروجده علماء  
مشرعین یعنی مجتهدین مراددر دیو تفسیر قاضیه بیضا  
و دیو مفسر دؤنکین بو ایک جنس کتابلری تعاضل ایدوب





فَقُلْ يَا فِتْيَ الْمَدِينَةِ لَا يَرْضَىٰ بِهَا إِلَّا هَكَذَا

بر شنی مشرقی میبرد و کلمه ربوبی مخالف آنکه کتب شرع  
شریفه که علماء مجتهدین تصنیف اعتمد فرجعت آنکه و  
واجب در کتب شرع مخالفت ایدوب کتب مشایخین اخذ ایدن  
دو تدوین مذهبیدن جفتش اولور و اما منه احصايت احمد  
دیو سوو ظن امتین اولور پس ای عزیز قدرنا شلرید  
فقیر و حقیر تراب الاقدام محمد بن بطام الوانی اصلاً  
مختداً و مسکنه عفرها الکوسیم فیما معنی و صانه فیما بنی عفر  
شبابدن سین کرولته و اصل اولان دکه کتب مشایخین طریقه  
مطالع ایدوب و اول کتبک صحته اعتقاد جازم اولوب مجتهد  
ذکر و شایحانی و صلوة و غایبی و اخوانی و بونک  
امثالی لشیای ایدوب طاعت قیاس ایدردک تانوفیق  
دیان و لطف صمدانی معین اولوب فرق یکشمکه ایدردک  
و عقل دخی فی الجمله کمالی بولد و تتبع دخی جوق اولرد  
و کتب شرع شریفه و حق مراجعات و مطارحات واقع اولرد  
بویله تحقیق اندکه که اول مذکور اولان شیر شرع شریفه  
مخالفة و حق صریح دایما فقره عظام طرفنده در  
و بوندوره مخالفت ایدن صاحب شرع مخالفت امتش  
اولور و لشیاء مذکوره فی طاعت و عبادت ایدن ملت  
و مذهبیدن دور اولش اولور پس اول شیردن بز  
توب اندکه و فقره کرام قولن رجوع ایدوب طریق

سدادده

نعلی و باره صریح ایلین کسه لکه مانده یوق غیری غیر ضایع ایدک حالت یوق

سدادده اقامته نیت اندک سزوق دخی دجا اید و زواویه  
ایدک سزود و ذکر هر که کراحتنده و بدعت اولم سنده خصوص  
جوامع ده فقره عظام اندکی حکم کر عینله کتب معتبره دن  
نقل اندک اعتقاد اولنه الیبر قائل دیرسه یا ائی ایدن مشایخ  
طریقه و اولیاء عظام من دیرسن دیردکه بزایام اعظم  
مذهبنده یوز اول شیخ لکه مذهبنده دکلوز اما همزک  
قولن عمل واجب و اتلا دکه حالی و علمین کنند و لرینه مبارک او  
لسون اما بر کسه دیرسه که بنم اول عزیز لره اعتقاد و ارد  
بن اتلا دکه علنی حق اعتقاد ایدوب البتة بشلرم دیرک  
آدم بزم سور مزحیفی المذهب اولان آدمه دوسن که مذ  
هبدن چقدک سنوکه هجرک و زجرک واجب اولد  
لا یضیح سفیه بمثل الاعراض جواب الاحق التکوت اما  
بر سائل سوال ایلر بلکه بعضه فقره آنک دخی خلاف  
اوله جواب و یردکه اکثر فقره از طرفنده در اکثر یا شنده  
اقلک کلامنا اعتماد یوقد علیکم بالتواد الاعظم یوق  
اگر دیرسه بلکه اکثر بو طرفده اوله دیردکه حقایقه میطور  
و یوازدافنه منقولد اذ فی درجات الاختلاف مورد  
شیریه در اجتنابی ارباب و رعه لازم در پس ای فرکاش  
صباح و واخشام و علی الدوام ترلیل و تسبیح ایدک اما کسه  
حاکم مطلع و لسون ای جائم اعاد صالحه صیدان عرضا تده ظهور

دیردکه بدیه



اهل حال اوليه كذا خرقه كذا صوف اوله كذا صورت او كذا سدر الدنم انك كذا كذا كذا

بوكاه لازم در وای فرداش زمانه ده صوفی نامنده  
اولا نلر الا من عصمهم الله تعالى اهل بدعت دلو و غرضلری  
صحيح و كلدر همان بر كنم درسم قلدى شرح شريفى  
الدين قوم كذا لازم بود و جامع لوده جهر بده بجات و كذا  
واوراد فقهاء عظام قولنده منبر در متابعت لازم در و صلو  
رغائب و براه و قدر جاعلده قاسم عظيم امام اعظم حضرت  
مخالف در ترك اولونسون و ميت قوسنده و او كنج جهر بده و كذا  
بدعت در نر اولونسون و فقره عظام قولندن غير  
بر قج آيات كويمه و احاديث شريفه و شرح مشكاة دن بر  
فيج كلمات طيبه نقل اولدى بر خوشجى مطالعه ايد و بعللى  
لازم در شبهه فاسديه اعتبار اولونعيم الله تعالى اعلم بيان  
ما يدكر فى كذا هبة الله كذا جهر اعلم ان دفع الصوت  
بالذكر و الجهر فيه مكروه بل حرام فى قول ابى حنيفة لهم و يدعيهم  
مخالفة لامر الله تبارك و تعالى و نقلت من كتب الفتوى ما يرد  
على كوا هتيم و حرمتهم فليظنر اليهم فمن ادعى تقليد مذهب  
الشريفه خالفه فى هذا الحكم كان مبتدعا فاسقا خارجا  
عن مذهبهم فيجب زجره و منعه و تأديبه و اكتب  
التي نقلت منها من التفسير تفسير كشاف تفسير  
بيضاوى تفسير كواشى تفسير قاضى عضد تفسير معالم  
تفسير مدادك و من كتب الله الفتوى هداية قاضى خان

وقد قال الامام ابو البركات بن ابي  
بل في قول جميع الامم و الصحابة و التابعين  
و السلف الصالحين و سوان الله تعالى  
عليهم اجمعين كما في كذا  
ان شاء الله تعالى

اوذا و ب ريش و سبيلتى بكم صوفى دين قلب باك اولك اوذا تدوين صفالنه بون

واقعات حقايق ابن ملك اختيار ملكتي تحفة الملوك  
تسهل شرح كبير و غيرهما و من كتب الحديث مضامير مشكاة  
مضامير طيبى و غيرها **التفاسير** قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية  
تقربوا و خفية نصبت على الخلال اى ذوى تضرع و خفية و كذا لدى  
خوفا و طمعا و التضرع تفعل صيرت القراءة و في الدال اى تدلل  
و قرئ خفية و عن الحسن ان الله يعلم القلب النقي و الدعاء  
الحق ان كان الرجل لقد جمع القرآن و ما يشهر به جارا و ان كان  
الرجل لقد فقه الفقه الكثير و ما يشهر به و ان كان الرجل  
ليفتي الفتوى القولية و عندك الزور و ما يشهر به و لقد ذكرنا  
اقواما ما كان من عمل يقدرون على ان يعلموه في السر  
فيكون علانية ابدا و لقد كان المسلمون يحترمون  
في الدعاء و لم يجمع لهم صوت ان كان الاكثرا بينهم  
و بين ربهم و ذلك ان الله تعالى يقول ادعوا ربكم تضرعا  
و خفية و قد اثنى على ذكرنا فقال اذ نادى ربته ندا خفيا  
و بين دعوة السر و دعوة العلانية سبعون ضعفا ان لا يجت  
المعتدين اى المجاوزين ما امروا به في كل شيء من الدعاء و غيره  
و عن ابن جرير يورفع الصوت بالدعاء و عنه الصباح و الا  
مكروه و بدعة و قيل هو الاشهاد في الدعاء و عن النبي  
عليه السلام يكون قوم يعتدون في الدعاء و حب المران يقول  
الانهم ان اسلك الجنة و ما قرب اليها من قوله و محلى و اعوذ

من الاشراق لابن المنذر  
و جامع الفتاوى و منتخب  
و غنية و غنية و شرح تحفة  
مجهول

الترجمه زائر الضيف لفته



سُخِّنْدَهُ كَوَأَنَّهُ يَنْدُ وَنُصِصَتْ يَوْفُهُ سُوْرَةُ سُورَةُ اَوْلَانِ كَسَهُ تَكَ اَقْوَالُهُ يَوْفُ

وَأَعُوْذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ ثُمَّ  
قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ تَفْسِيرُ كُتَّافٍ فِي  
سُوْرَةِ الْأَعْرَافِ وَلَقَدْ أَشْنَى تَعَالَى عَلَى ذِكْرِيَا يَقُولُهُ إِذَا نَادَى  
رَبِّهِ نَدَاءً خَفِيًّا الْحَسَنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ الْقُلُوبَ التَّقَى  
وَالدُّعَاءَ الْخَفِيَّ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَقَدْ جَمَعَ الْقُرْآنَ وَعِلْمَ الْفَقْمِ  
الْكَثِيرَ وَمَا يَشْعُرُ بِهِ جَارَةٌ وَلَا النَّاسُ وَإِنَّ الرَّجُلَ يَطْبُلُ  
الْصَّلَاةَ وَعِنْدَهُ الزُّورُ وَمَا يَشْعُرُ بِهِ وَبَيْنَ دَعْوَةِ السِّرِّ  
وَالْعِلَانِيَةِ سَبْعُونَ ضَعْفًا إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ فِي الدُّعَاءِ  
بِرَفْعِ الصَّوْتِ وَالتَّشْدِيقِ فِي الدُّعَاءِ وَحَسْبُ الرَّجُلُ أَنْ يَقُولَ  
اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ لِحْ كَوَأَنَّهُ فِي سُوْرَةِ الْأَعْرَافِ وَالْحَسَنُ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدَالِغٌ فِي أَنْ السُّرَّةَ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ أَوَّلَ الْأَسْمَاءِ  
فِي الدُّعَاءِ وَلِشَّهْدِ بِالْآيَةِ قَالَ لِنَبِيٍّ رَفَعُوا صَوْتَهُمْ  
بِالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ أَيْهَا النَّاسُ قَدْ أَشْنَى عَلَى ذِكْرِيَا فَقَالَ  
إِذَا نَادَى رَبَّهُ نَدَاءً خَفِيًّا وَبَيْنَ دَعْوَةِ السِّرِّ وَالْعِلَانِيَةِ  
سَبْعُونَ ضَعْفًا وَحَسْبُ الْمُعْتَدِينَ عَلَى الْمَجَازِينَ فِي الدُّعَاءِ  
إِذَا كَلَامٌ فِيهِ كَالَّذِينَ يَسْأَلُونَ دَرَجَةً الْأَنْبِيَاءِ أَوْ عَلَى مَتَا  
يَسْتَحِقُّهُ أَوَّلُ الذَّرِّ رَفَعَ صَوْتَهُ عِنْدَ الدُّعَاءِ لِمَا رَوَى تَحْمِيلُ السَّلَامِ  
قَالَ لِنَبِيٍّ رَفَعُوا صَوْتَهُمْ بِالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ أَيْهَا النَّاسُ  
أَرَبُّوْا عَلَى أَنْفُسِكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصْنَمَكُمْ وَلَا عَابِدِيكُمْ أَنْكُمْ  
تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا وَهُوَ مَعَكُمْ تَفْسِيرُ قَاضِي

أَرَادَ فَعَلًا بِإِقَالِ أَرْبَعٍ عَلَى نَفْسِهِ  
أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ وَقِيلَ اسْكُوعًا الْخَيْرِ  
مَكْنُوَّةٌ طَبَرَتْهُ  
وَرَبِّهِ كَتَبَ وَقَفَّ وَانْتَفَضَ وَخَسَفَ  
وَمِنْ قَوْلِهِمْ أَرَبُّوْا عَلَيْكُمْ أَرَادَ  
نَفْسَهُ قَامُونَ

عَفْدُ

عَفْدُ فِي سُوْرَةِ الْأَعْرَافِ وَتَمَامُ الْحَدِيثِ وَالَّذِي يَدْعُوهُ أَقْرَبُ إِلَى  
أَحَدِكُمْ مِنْ عَتَقٍ رَأَيْتُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَالْمُسْلِمِ  
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا سَاءَ لَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ قَالَ  
الصَّحَابَةُ سَأَلُوا بَعْضُ النَّحْوَةِ الْبَنِيَّةَ فَقَالُوا أَقْرَبُ رَبَّنَا  
فَتَأْتِيهِ أَمْ بَعِيدٌ فَتَأْتِيهِ فَانْزِلِ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا سَأَلَ  
بِأَحَدِ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ وَفِيهِ أَضْمَارٌ كَانَتْ قَالَ  
فَقُلْ لَكُمْ إِنِّي قَرِيبٌ مِنْهُمْ بِالْعِلْمِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ كَمَا  
قَالَ وَكُنْ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ أَخْبَرَ نَافِعُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ  
حَدَّثَنِي أَحَدُ الْمَلِكِيِّ بِسَنَادِهِ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ لَمَّا  
غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّ خَيْبَرَ أَشْرَفَ النَّاسُ عَلَى وَافِرِغُوا  
أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّكْبِيرِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
أَرَبُّوْا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصْنَمَكُمْ وَلَا عَابِدِيكُمْ أَنْكُمْ  
تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا وَهُوَ مَعَكُمْ أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِي  
إِذَا دَعَا فَلْيَسْتَجِيبُوا لَهُ وَلْيَسْمُؤُوا لَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ  
تَفْسِيرُ مَعَالِمٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ مَضْرُوعًا  
وُخْفِيَّةً مَضْرُوعًا وَخَائِفًا وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ وَمَشْكُومًا  
كَأَلَّا مَا فَوْقَ السَّرْدُونِ لَجَّهْرُ فَإِنَّهُ ادْخُلَ فِي الْخُشُوعِ وَالْإِخْلَاقِ  
بِالْغَدْرِ وَالْإِصَالِ بِأَوْقَاتِ الْفِدَقِ وَالْعَنِيَّاتِ وَلَا تَكُنْ مِنَ  
الْغَافِلِينَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى تَفْسِيرُ قَاضِي بَيْضَاوَيْ  
وَفِي سُوْرَةِ الْأَعْرَافِ ابْنُ جَرِيرٍ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ تَذْكُرُوهُ فِي الصَّبْرِ







لا من المحرمات من شئ تحفة نقل في منتخب المصدا ويستدل بهذا  
 على كراهية الذكر جررا وقد صح ان ابن مسعود قال لقوم مجتعيين  
 يبرئون يرفع الصوت ما أدبكم الا مبتدعين حتى اخرجهم من المسجد  
 فان قالوا دفع الصوت بالذكر جائز ذكره الاحقاق قلت  
 ادنى درجات الاختلاف ايراث الشبهة ينبغي ان يجب لمن عنه  
 من ادعى سلوك طريق التوقيع ابن ملك في فضل صلوة العبدین  
 وعن النبي السليم ان كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والجنائز  
 والرحف والتذكير بالوعظ فما ظنك به عند استماع الغناء المحرم  
 الذكر يسمونه وجدا اختيار في كتاب الكراهية في فصل الكلام  
 منه وذلك الدليل هو ان الجهر بالتكبير بدعة فالأخذ بالآقل يكون  
 أولى ويستدل بهذا الدليل على كراهية الذكر جررا من حيث ان تكبير  
 التشريق واجب ومع هذا أخذ بالآقل هذا بدعة الجهر ففي  
 غير الواجب أولى وكراهيته منصوص عليها في فتاوى قاضيان  
 وغيرهما وذكر في واقعات الشمر قندي لها صاحب المحيط قد صح  
 انه قيل لابن مسعود رضي الله عنه ان قوما اجتمعوا في مسجد يبرئون  
 ويصلون على النبي عليه السلام ويبرئون الاصوات فما ليرهم  
 ابن مسعود رضي الله عنه فاجاب ما عهدنا هذا على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وما أدبكم الا مبتدعين فما زال يذكر ذلك حتى اخرجهم  
 من المسجد قلت ولئن تمسك من اولع بالذكر جررا بما ذكره  
 في الاحقاق ان دفع الصوت بالذكر جائز كما في الاذان والخطبة

في الامصار والجمعة اجب  
لوهم عن ان يكتفوا لهم مثله من قنية  
في باب تعليم القرآن

يوم الجمعة فلو أنه ان ادنى ودجات الاختلاف في ايراث الشبهة وما اجتمع  
خلال مع كرام الآ وقد غلب الحرام على الحلال فيلزم ترك الاجتناب كيف واكد  
واكد ندعى المتكلم في طريقة الورع ويؤااجتناب عن الشبهات  
**كتاب الحقايق شرح المنظومة** في آخر كتاب الصلوة وفي الكواشف  
في قوله تعالى انه لا يحب المعتدين والجاهرين بالآذ في هذا دليل على كراهية الجهر بالآذ  
بخلاف الاذان والخطبة والتبعية في الخ لآن فيها معنى الاعلام ولذلك وجب فيها  
الجهر بآلهذا لايجز المقصد بالتكبير بخلاف الامام ولايجز المنفرد بالتكبير  
ولابالاذان والاقامة وفي فتاوى قاضيخان دفع الصوت بالذكر حرام لقوله  
عليه السلام لمن دفع صوته بالذكر لا ندعون اصته ولا غايها وقوله عليه السلام خير  
الذكر الخفي ولان الاخفاء ابعد عن الربا واقرى الى الخضوع والادب  
وقد صح عن ابن مسعود انه سمع قوما اجتمعوا في مسجد يهللون ويصلون  
على النبي ثم فزع اليهم وقال ما عهدنا ذلك لعهد النبي عليه السلام وما اذكرهم الا  
مستعين فماذا يذكر ذلك حتى اخرجه من المسجد **جامع الفتاوى**  
في كتاب الكراهية وفي الغنية دفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ  
مكروه كراهة تحريم ويجب منع الصوفة من دفع الصوت وتزيق  
التيار ومن التوجع عند سماع القرآن والذكر وبذلك سقطت العادة  
كالعبث التفتن والتفامر بالشر والشر بخر بقطع العادة و  
بدونه لاذالم يفت بترها الصلوة والعب بها بدونه بكرة عندنا  
عندنا ولايكره عند الشافعي وقيل لا يكره عندنا بدون ذلك وفي بعض  
الفتاوى يكره الصنف عند القراءة لانه من الربا والشيطان وقد

في القطار العظمى  
التي هي في القطار العظمى  
والتي هي في القطار العظمى  
والتي هي في القطار العظمى

30















ولا يشتركونها وهو المصيبة العظمى ومنها ان فعلها يعبر  
 قاصد وضع الاحاديث بالوضع والاقتصر على التبعة عليه السلام  
 ومنها ان الاشتغال بعد السجود مما يخل بالخشوع والتدبر  
 وهو مخالف للسنة ومنها ان في صلوة الرغائب مخالف  
 السنة في تجديل القطر ومنها ان سجوداتها مكرهتان  
 اذا لم يشوع التقرب سجدة منفردة بلا ركوع غير سجدة  
 التلاوة عند ابي حنيفة وما لك وعند غيرهما وغير سجدة  
 الشكر ومنها ان الصحابة والتابعين ومن بعدهم من  
 الائمة المجتهدين لم ينقل عنهم هاتان الصلاتان فلو  
 كانا مشروعتين لما فانت السلف وانما حدثا بعد  
 الاربعية قال ابو محمد عن الدين بن عبد السلام المقدس  
 لم يكن بيت المقدس قط صلوة الرغائب في رجب ولا صلوة  
 نصف شعبان محدثت سنة ثمان واربعين واربعائة ان قدم  
 علينا رجل من تابلوس يعرفنا بابن الحنوك وكان حسن التلاوة فقام  
 فصلى في المسجد الأقصى ليلة النصف من شعبان فاحرم خلفه  
 رجل ثم اتى ثالث وراى فاحتم الاوهم جماعة كثيرة ثم جاء في العا  
 القابل فصلى معه خلق كثير واشتشرت في المسجد الاقصي  
 وبيوت الناس ومنازلهم ثم استقرت كائنها سنة الى يومنا  
 هذا وقال الشيخ محمد الدين التوروي وهاتان الصلاتان بدعتان  
 مذمومتان مستكرتان فيمحتان ولا تغتر بذكورها في

كتاب قوة القلوب والاحياء وليس لاحد ان سبده على شرعية  
 بما روي عنه عليه السلام انه قال الصلوة خير موضوع فان ذلك  
 يختص بصلوة لا تخالف الشوع بوجه من الوجوه وقد فتح التوروي عن  
 الصلوة في الاوقاف المكروهة اشهر واقام صلوة ليلة القدر فلا ذكر لها  
 بين العلماء اصلا وليس فيها حديث صحيح ولا ضعيف وفي  
 كتاب من الكتب المعتمدة ههنا اولى بالكراهة منها والله سبحانه  
 الهادي **فائدة** قال في مختصر البحر لو ادا ان يصلي نوافل يند  
 رها ثم يصليها وقيل يكسرها كما هي قال شوق الائمة المكرا اداء النفل  
 بعد النذر افضل من اداؤه بدون النذر **شرح كبير المصيبة** ومن  
 ابي هريرة رضي الله عنه روي عنه مسلم لا تحتصوا ليلة الجمعة بقيام  
 من بين الاليالي ولا تحتصوا يوم الجمعة بقيام من بين الايام  
**مشارق** قال النووي في الحديث ضرر صغير من تحميم ليلة  
 الجمعة بصلوة احتج به العلماء على كراهية الصلوة المبتدعة التي  
 سبقت الرغائب قال الله واضعها وقد صنف الائمة مصنفات  
 في تفجيرها وتضليل مبتدعيها اكثر من ان يحصى **مبارق شيوخ**  
**مشارق في بيان كراهية الذكر في تشييع الجنائز** قيل  
 يكره رفع الصوت بالذكر في تشييعها من الجنائز لان فيه موافقة  
 لاهل الكتاب **ابن ملك في باب الجنائز** والمشي خلف الجنائز  
 افضل ويطلق الصمت ويكره رفع الصوت بالذكر **تحفة الملوك**  
**في فصل الميت** وينبغي لمتابع الجنائز ان يكون متحشعا

في كتاب النكاحات المصاحبة  
 في كتاب النكاحات المصاحبة  
 في كتاب النكاحات المصاحبة



متفكر في ماله متعظا بالموت وربما يصير الميت ولا يتح  
 باحاديث الدنيا ولا يضحك وسبع ابن مسعود رجلا يضحك  
 في جنازة فقال له انتضحك وانت في جنازة لا اكلمتك ابدا  
 رواه سعيد بن منصور وان يطيل الصمت ويكره وفي الصوت  
 فيها بالذكر وقرأة القرآن ذكر في فتاوى العصر انها كراهة  
 تحريم واختاره محمد الائمة الترمذي وقال علاء الدين التاجر تركه الاول  
**شرح كبير في بيان كراهة المصافحة في بعض الاوقات** والله اس  
 بالمصافحة لقوله عليه السلام اذا التقى المؤمنان فتصافحا فحاشا تنافرت  
 ذنوبهما كتناسل الورق اليابس من الشجر قال النووي في شرح صحيح  
 مسلم مصافحة الناس بعد الفجر والعصر ليس بشئ لانه لا اصل له وتقبل  
 يد العالم والسلطان العادل لما ذكر ان الصحابة رض الله عنه كانوا  
 يقبلون اطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم ويؤكروا قبله بين عينييه بعد  
 ما مضى ويبيح ابو بكر في الرجل وتقبله لما ذكر ان عليه السلام  
 عانق جعفر عند قدومه من الحبشة وقبل بين عينييه وقال  
 بكره لورود النهر عن المعانقة قالوا هذا فيما اذا عانقا عاريين  
 اما اذا كانا منقصبين فلا كراهة اتفاقا وفيما اذا كان التقبل  
 عن شهوة وان كان على وجه المبرقة فلا بأس وما يفعل الجاهل من  
 تقبل يد نكته اذا التقى غيره فكره ولا رخصة فيه وما يفعل  
 من تقبل الارض بين يدي العلماء محرام وذكر الصديق الشريفي لا  
 يكفر بهذا السجود لانه يريده التحية وقال شمس الائمة

التي

الشيخ في السجود لغير الله تعالى على وجه التعظيم وجه كفر وقال الشيخ  
 ابو القاسم يقوم للاغنياء دون الفقراء والعلماء وشخص عن ذلك  
 فقال الاغنياء يتوفعون مني التعظيم فلو تركته يتصرفون  
 وغيرهم ليس كذلك **ابن مكرمة في كتاب الحنبل والاباحه** قال محل الدين  
 اعلم ان المصافحة سنة مستحبة عند كل لقاء تاما ما اعتادة  
 الناس بعد صلوة الصبح والعصر الاصل له في الشرع على هذا  
 الوجه لكن لا بأس به اصل المصافحة سنة وكونهم حافظين عليه  
 في بعض الاحوال مفرطين فيها في كثير من الاحوال لا يخرج ذلك  
 البعض عن كونه من المصافحة التي ورد الشرع باصلها وهي  
 غير البدعة المباحة وقد شرونا انواع البدع في اول كتاب  
 الاعتصام مستوفى وينبغي ان يحتز عن مصافحة الامم  
 والحسن الوجه فان النظر اليه حرام كما بسطنا القول  
 فيه كتاب النكاح قال اصحابنا كل من حرم النظر اليهم  
 مسته بل المست اشد فانه يحل النظر الى الاجنية اذا اود  
 ان يترقبها وفي حال البيع والشرى وتحذرك ولا يجوز  
 مسها في شئ من ذلك طيب في باب المصافحة والمعانقة  
 الخ لوليت والصلوة على نبيته وعلمه واصحابه المتأدين  
 بادابه قد تمت هذه الوسالة الشريفة الخيفة مكان الله  
 مؤلفها عن الآهات والبيات في يوم الاربعاء من شهر ربيع الآخر







قال النبي دم مشقة اشياء يورث الحفنة كل الحلويات وكل اللحم  
 ما يله العصف وكل العدن وكل الخبز البارد وكل العنب الا امر  
 وكل العمل وكل التفاح المليح وقرات الالبه الكرتي وعشيرة  
 تنريد الذين تلاوة القرآن والحجابست بين العتاء والسؤل  
 منهم ومداومة الجماعة والصلوة بالقهار وتدعن الرأس والصلوة  
 بين الغرب والعشاء الاخير وكل التمر وكل العمل وعشيرة  
 يورث الفرح والنجاة من الفم قرأت يس وتقليم الاظفار  
 وحلق العانية والغتسال وكوب الفرس والنعالة او مواسنة  
 الاخوان وتغشيط اللحية وحلق الرأس والوضوء فيه يعني  
 المداومة على الطهارة وتلشون خصلة يورث النسيان ترك  
 الصلوة والكل على الجنابة ونظر الرجل على عورته والبول في الماء  
 والوقوف على الفلاة ونفسي الرائد والقاء القلمه حيا والمشى بين امرأتين والبعيرين  
 اسرخوا الى النجاة والسعادة  
 ومنه الله تعالى جعل الصلوة سببا  
 لنجاتكم وسعادتكم فاقموها ولا  
 تؤخرونها عن وقتها واتموا ما فيها  
 من الخير والبر والعبادة  
 واذا قال الله عز وجل  
 ان الله اعظم فلا تقصروا عنه  
 واعلموا ان الله واحد لا شريك له  
 والله تعالى اعلم بالصواب

من ان يورث نفسه  
 ومعه فان لم يكن  
 فاذ قال الله عز وجل  
 الله اعظم فلا تقصروا عنه  
 واعلموا ان الله واحد لا شريك له  
 والله تعالى اعلم بالصواب

على الطريق وتحت الاشجار المنخرة وقرأة الكتوب على حجر في المقابر  
 والضحك في المقابر والكذب والفضول والسمخه ووضع النعامه  
 تحت الرأس في وقت النوم وكل الخبز الحار والقاء البراق  
 في المسجد والمخاط فيه وكل القشاة والحجامة على النقرة  
 والاكل في القدود اولى وكثرة الاكل الاتم والدهن ولعجب العين  
 مع ذكره وشرب الماء على التريق وكثرة الاكل والشرب  
 وكثرة الجماع واحدى عشر يورث الفم ليس السراويل  
 قاطعا والمشى بين الاغنام وقص شعر اللحية باسنانه والعقد  
 على الكفة ابواب والاكل بالشحاه ومسح الوجه بالادبل والمشى على  
 قشود البيض واللعب بالحصى والاستجاء باليمين والضحك  
 في المقابر وترك الكنوس في البيت واشتغال يورث  
 الفقر الكسب بالمندبل والاكل على ظهر المنخل ومسح الوجه بالسراويل  
 وغسل اليدين بالماء والتمشيق على البول والغائط والبول  
 من قيام والمتفوط في الطريق والبول في الكائنون وتقليم الاظفار

واذا قال الله عز وجل  
 ان الله اعظم فلا تقصروا عنه  
 واعلموا ان الله واحد لا شريك له  
 والله تعالى اعلم بالصواب



بالاستاناد والتحليل اسنانه بالتبين المأخوذ من الحاشية خمسة  
 اشياء تزيد العمر الصفة والدعاء واطاعة الوالدين  
 وصلوة النبي والاستغفار قبل الفجر وخمس عشرة  
 يدورث الشيب كثرة معانقة النساء وغسل الرأس  
 بالطين وطول الطلوم والحزام على الحداث وكثرة الطيب  
 وشرب الماء من قدام ومسح الوجه بالكم وكثرة الجماعة  
 والنظر الى فرجه والنوم على الوجه وكسح الوجه بالتراب  
 واربعه تقيين العين النظر الى الخفة ذات والنظر الى وجه  
 الاعم والاب والنظر المحذ والنظر الممكة واربعه تنقيص  
 ضعة العين حمل الطعام الخارج وصبت الماء الحار على الرأس  
 والنظر الى وجه الشمس والقمر والنظر الى وجه العدو واربعه  
 يستمن الجسم لسن الحرير وشتم المشيمومات الطيب  
 وعدم العقول العقود بلا نعمة واربعه ينهض الجسم  
 واطل حنم القديد وكثرة الجاء وكثرة القعود في الحمام والنوم عند الفجر  
 واطل حشيش البئر كثر

قل  
 واربعه يستعد القلب  
 الطلوم رشفة الاكل  
 واربعه تنقي القلب  
 الاغلاص واطل الطعام قليل  
 والجلوس في مجلس العلماء  
 والصلوة في جوف الليل  
 واطل حشيش البئر كثر



كل ما حصل السند العلم هو اذ  
 المعلوم على ما هو به وقال المحرر  
 العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به  
 مع سكون النفس اليه رتبة الله  
 حيث قال الله تعالى ولكن قد جئت اليكم بالبينات  
 وادبتم في قلوبكم وكثرة اليكم الكفر والعصيان  
 من الله





\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_











الاكتساب فيفسر بما لا يكون تحصيله مقدورا للمخلوق  
وقد يقال في مقابلة الاستدلال فيفسر بما يحصل بدون  
فكر ونظر في الدليل فالاعتساب اعم من الاستدلال كذا في  
او ايل شرح العقائد والفضب ناركا منه في طي الفوائد  
طرق السب المحرك لها فان لم يقدر على انفاذ شئ في المغفوق  
عليه يستحق غيظا كذا قيل وفي القاموس الغيظ الغضب  
اواشده او سورته او اوله كذا في شرح الحمزية لابن حجر كما  
نقلنا عنه في علم النعم من كتابنا لت القواعد في حل المقاصد  
فعلى معناه الحقيقي لا يطلق على الله تعالى فهو مستعمل في  
لازم معناه وهو العذاب المقالة قال البيضاوي في تأويل  
قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون واليقين اتقان العلم بنفي  
الشك والشبهة عنه بالنظر والاستدلال في انشراح قول  
التحقيق ان الايمان والايقان ههنا بمعنى واحد وهو الظن  
الغالب المطابق للواقع لان الآخرة من الاشياء المؤمن بها  
كل واحد منها على نسق واحد بدون ناقص وذايد في التصديق  
وهو الظن الغالب عند ارباب التدقيق ولان قوله تعالى  
والذين يؤمنون بما انزل اليك الى قوله تعالى وبالآخرة هم  
يوقنون تفصيل لقوله تعالى يؤمنون بالغيب فالتفاوت  
بينهما بالاجاه والتفصيل فقط فيكونان بمعنى واحد  
قال شيخ زاده فان قيل الايمان المذكور في قوله تعالى

والذين

والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك وبالآخرة هم  
يوقنون ايمان بالاشياء الغائبة فلو كان المراد بالايمان المذكور  
في هذه الآية الايمان بالاشياء الغائبة ايضا لكان المعطوف نفس  
المعطوف عليه وانه غير جائز اجيب بان قوله تعالى يؤمنون  
بالغيب يتناول الايمان بالغيب بيات على الاجاه ثم قوله تعالى  
والذين يؤمنون بما انزل اليك يتناول الايمان ببعض الغا  
يبات على التفصيل فكان هذا من باب عطف التفصيل على  
الاجاه وهو جائز كما في قوله تعالى وما انزلنا من قبلك من قبلك  
وجبريل وميكاه استخرج ولو كان المراد من يوقنون غير معنى  
يؤمنون لما ورد السؤال ولما احتيج الى الجواب ووجه ايراد  
يوقنون على الوجه المخصوص والطور المنصوص دون يؤمنون  
تقرين بمن عداهم من اهل الكتاب وبان اعتقادهم في امر الآخرة  
غير مطابق ولا صاد عن ايقان لان تقديم الصلاة يوجب تعظيم  
امر يوم القيام وكونه مما يرتبه به مزيد اهتمام فمرس به بانهم حرموا  
من امر عظيم لا يوقن للتكريم وبناء يوقنون على انهم يستندون لخصما  
الايقان بزمرة امتنا واعرهم بهذا الايمان وتصريح بالرد عليهم ان  
زعمهم في امر الآخرة جهل على التعيين ومعهلة عن مرتبة اليقين هذا  
وقال البيضاوي ايضا في تأويل قوله تعالى لتؤمنوا بالله ورسوله  
من سورة الفتح الخطاب للنبي عليه السلام والامة وهذا التعميم  
يقتضي عموم الايمان للضرورة والاستدلال لان ايمانه عليه

في كاشا الغائبة وهو انفسه  
دليل على الصانع وصفاته والنبوات  
وما يتعلق بها من الشايع والاحكام  
واليوم الآخر وحواله من البعث  
والنشور والمنات والجزاء كما قاله  
البيضاوي وابوالعود مسهل



السلام برساله نفسه ضروري واللائزم الدور فبين كلاميه تدافع  
 ظاهر وتعارض باهر وايضا يرد عليه ان تقييد اليقين بالاستدلال  
 ينافي ما اشهر من ائمة الخوان العالم من افعال القلوب لليقين فان  
 العلم لا يختص الاستدلال كما قال عصام الدين وايضا يرد عليه ان  
 هذا التفسير يناقض ما حكم به في سورة الكاثر بان المشاهدة من  
 اعلى مراتب اليقين فكانه قال ان مفهوما اليقين شامل للعالم الص  
 الضروري وغير شامل له وهل هذا الاتناقض ومنقوض ايض  
 بقولهم الضروريات من اجلي اليقينيات واقواها كما بينته  
 شيخ زاده ودفع هذه الاشكالات المتوط بكرم الله المربوط  
 بفيض الاله ان الاستدلال المذكور في التعريف بمعنى الاكتشاف  
 من قبيل ذكره الاخص واردة الاعم من حيث كونه اعم مجازا مرسلا  
 يدل عليه مقارنته بالنظر فيتمثل الضروري والاستدلال  
 ويضحي التدافع بعناية الله المتعالى ويندفع ما نقل عن العصا  
 في اثناء الكلام وفي شرح العقائد النسفية في بيان اسباب  
 الاكتساب والخاص من نظر العقل نوعان ضروري يحصل  
 باول النظر من غير تفكر كالعلم بان الكل اعظم من الجزء و  
 استدلاله يحتاج فيه الى نوع تفكر كالعلم بوجود النار عند  
 رؤية الدخان انتهى فيكون التعريف موافقا لما في الكتابان  
 واختار ابو السعود عليه رحمة الودود ما في الكشف  
 لسلامته عن الورد فالمراد بقوله البيضاوي ولذلك

مقام الضمير  
 في قوله واخترناه الاول  
 من قوله واخترناه الاول  
 في قوله واخترناه الاول

لا يوصف

لا يوصف به علم الباري تعالى ولا العلوم الضرورية ولا اعتبار  
 الاكتساب في الايقان لاعلم الله تعالى ولا العلوم الضرورية  
 المقابلة للاكتساب بل وعل وجه ترك النص صري واجي  
 السعود هذا القيد تبادر الاكتساب من الايقان ووجه  
 اعتبار النص اياه منع تبادر ويمكن ان يكون المراد من  
 الاستدلال التعريف ما لا يكون بالتقليد المحض من  
 قبيل ذكر المزمع واردة اللازم على طريق الكناية على قول  
 وهو اعم من الضروريات والاستدلال فيكون مجموع الا  
 يراد ان متصفا بالاضمحلال لا بمعناه الحقيقي لانه  
 لم يعتبر فيه الا في اصل الثقة ولا في عرف العام كما مر ولا مفضل  
 لا اعتبار في كونه سببا لكمال الفلاح المرتب عليه يعيد قوله  
 شيخ زاده في تقرير شبهة المعتزلة فوجب فيمن اخل با  
 الصلوة والزكاة ان لا يكون مقلدا وذلك يوجب القطع على  
 وعيد تارك الصلوة والزكاة وقوله فيلزم ان يكون علة  
 الفلاح هي الايمان والصلوة ولو كان الاستدلال سببا  
 لكمال الفلاح لتعرض له واذا وعيت المحرر واوعيت المقر  
 نعم ان جواب بعض الافاضل في دفع هذا الاشكال بمنع الله  
 التدافع بين الكلامين مستند بان اليقين بالتفسير  
 المذكور قسم من مطلق التصديق الذي هو المعبر في مفهوم  
 الايمان والتدافع بين خصوص الاول وعموم الثاني انما

قوله واخترناه الاول  
 من قوله واخترناه الاول  
 في قوله واخترناه الاول

قوله لا بمعناه الحقيقي  
 بمعنى الاكتساب في قولنا ان  
 المذكور في التعريف بمعنى الاكتساب

قوله لا مدخل جواب سؤال  
 مقدر تقديره ان اعتبار الاستدلال  
 في تقرير اليقين يجوز ان يكون  
 لاجل مدخلية في كون اليقين  
 سببا لكمال الفلاح  
 المرتب على ما قبله فاجاب بقوله  
 ولا مدخل مسله

قوله في تقرير شبهة المعتزلة  
 حيث تسكو اي قوله تسكو او تسكو  
 على هدى من مرتبة الاله عز وجل  
 عصاة المؤمنين الذين اخلوا  
 بواحد من هذه المذكورات  
 فهم غير مفلحين فيخلدوت  
 في النار كما قرر البيضاوي



يتصور لو اتخذ منه ماها او نسا ويا وليس فليس فن توقعه  
 فقد توقعه في الحقيقة بين خصوص من قسم وعموم مقسمه استمر  
 غير معتبر وخلاف ظاهر النص كما لا يخفى على من تفكر ودفع الا  
 شكاه الثاني والثالث اعني التناقض بين هذا التعريف وبين  
 حكمه في سورة الشكاشب ان المشاهدة من اعلى مراتب اليقين  
 ومنقوصيته بقولهم الصروريات من اجل اليقنيات ظاهر  
 على التعدير المذكور والتقرير المستطوع بحيث لا يخفى  
 على ذي شعور واما دفع الفاضل المجيب السابق هذا الا  
 عتراض الثاني بقوله وهذا الاجراء ايضا لانه انما يتصور  
 لولم يعتبر للفظ اليقين معنيين حقيقيين او مجازيين  
 او كقولنا ان او مختلفان احدهما اعم من العلم الضروري دون  
 الاخر وليس كذلك فان ائمة التفسير ذكروا له معاني  
 احدها ما ذكره البيضاوي في اوائل سورة البقرة وثانيها  
 ما هو المرص عند الامام الرازي والشخ اكمل الدين و  
 الشريف وهو العلم الذي من شأنه ان ينطرق اليه الد  
 الشك ويكون متيقنا عنه وهذا مما ذكره المصنف  
 ولا يوصف بهذين المعنيين العلم القديم ولا الضروري  
 وثالثها ما هو المرغوب عند الراغب وهو سكون النفس  
 مع اشبات الحكم سواء كان بالضرورة او بالاستدلال  
 فهنا اعم من الاولين هكذا نقلها السيوطي في بعض

تصانيفه

تصانيفه فالبيضاوي اخذ في كل من المقام ما يناسبه  
 من التفسير الخاص والعام انتهى فليس بمقبوله ولا لائق  
 لان المصنف لما خالف الكشاف وسائر المتقدمين  
 المفسرين لليقين بانه اتقان العلم بانتقاء الشك والشبهة  
 عنده بتعيين بالاستدلال فظاهر عدم تعميم في بعض المحال  
 في المال مع ان الجواب انما يتم بالتزام ان التعريف لليقين  
 مع قطع النظر عن تعلقه بقوله وبالاخرة وهو بعيد جدا و  
 الاعم تعلقه به يكون يوقنون بمعنى يؤمنون والاستدلال  
 غير معتبر فيه بلا اشتباه والعلم عند الله فكيف يقال فالبيضاوي  
 اخذ في كل من المقام ما يناسبه من التفسير الخاص والعام واما  
 ما نقل هذا الفاضل عن ابن الحفاف في الجواب ان اليقين  
 منقسم الى علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين فان اراد  
 دفع الاعتراض الثلاثة بان تفسير اليقين في سورة النقص  
 البقرة بالنسبة الى حق اليقين الى علم اليقين وهو بالنظر  
 والاستدلال وحكمه في سورة الكاش بالنسبة الى حق اليقين  
 وهو ان يشاهد القلوب كما يشاهد المرئيات مشاهدة  
 عيان او بالنسبة الى عين اليقين فرجبا بها على انه بعيد  
 او غير بهاء ولا فقد سرحا للتفصيل لما مضى الادق والتحقيق  
 السابق الاحق واما قوله ذلك الفاضل الناقل فردة ان هذا  
 غير مقابل له بل يفهمه مخالفه التفسير المذكور لهذه التعيم

فقد لا امر وان لم يرد دفع الاعتراض  
 الثاني بل اراد دفع الاول وهو التدافع  
 بينهم

ايضا انتهى ان اراد التعيم



في الايراد الثاني فمما لفته اياه ممنوعة ومعارضة مدفوعة وان اراد التعميم في الاول فعلى تقريرنا ليس لذلك الجواب محال

واما على تقريره فجواب نفسه الذي ذكره ليس باول من جواب ذلك الاخر وعن بعض المنتسبين فيه ايضا من ان اليقين اما حاصل بالرياضة او بالنظر والاستدلال فيصريح بتعميم الخطاب والحكم المذكور في سورة الشكاير فيه انه وان سلم عدم ورود الاعتراض بالنسبة الى اشتماله الضروري وعدمه يرد مثله بالنسبة الى اشتماله الرياضية وعدمها مع ورود ما سبق ولعل مراد القائل بالرياضة كون قدم رسوله الله صلى الله عليه وسلم راسخة فيما رخص وجاز لجناحه المنعم من ترك النافلة الزائدة والطاعات المترايدة باثباتها فوق ما يتصور واكثر مما يتقرر بحيث غلبت القدسية على بشرية الشريعة وطبيعته اللطيفة فبهذه الكيفية يجوز ان يعلم رسالته وبؤ من بها فلا يرد عليه ما اورده ذلك الغاضل بقوله وهذا اشنع من الاول لانه يوقى الى القول بان ايمانه عليه السلام برسالة نفسه حصل له بالرياضة عن المأكولات والمشروبات كالصوفي المتشيع واهل الاشراق ولا يجزئ غير قائمه على هذا الاطلاق اشترحي واما ادعاء الباحث المذكور في **الديباجة** بان الغضب المستعمل بعلى غير وارد في القرآن لوعيد عصاة

قوله وعن بعض المنتسبين عطف على قوله من ابن الخفاف في قولنا واما ما نقله هذا القائل عن ابن الخفاف **مسألة** قوله في جواب الاعترافيين **مسألة**

المؤمنين

المؤمنين من الرب الاعلى فهو مصداق لظاهر نص كلام الله تعالى حيث قال في سورة طه ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى فانه اخبار من الله عز وجل على وجه العموم ان من حل عليه غضبه فقد هوى اي تردى وهلك او وقع في الهاوية وفي التهلكة سلك لا على طريق الحكاية سواء كان الخطاب في يا بني اسرائيل لهم بعد اغراق فرعون وقومه واجزاء موسى ومن تبعه منه بعد افاضة عليهم فنون النعم ودفعه عنهم صنوف الالم ولذلين كانوا منهم في عهد النبي هم كما قال البيضاوي وابو السعود واما اشباته بقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جزيم خالد فيرا وغضب الله عليه وقوله تعالى كناية عن موسى الذي يقد كذبكم وعدنا حسنا افضال عليكم العهد ام اردتم ان يحل عليكم غضب من ربكم فاخلفتم موعدى كما استدله بها المجيب الاول ففهم نظر اما بالاية الاولى فلانه يمكن ان يقال تعليق القتل بالمؤمن يشعر بالعلنية اي من يقتل مؤمنا لاجل ايمانه وقتل المؤمن لاجل ايمانه كفر كما قاله عصام الدين في تأويل هذه الآية الكريمة من او اخر سورة النساء من حاشية على انوار التنزيل وكما قاله عضد الدين في المقصد الخامس من المرصد الثاني من الموقف السادس من مواقف وكما قاله العلامة الثاني المحقق التفتازاني في البحث العاشر من الفصل الثاني في المعاد من شرح المقاصد وشرح العقايد

وان ردا على السعد الامتثال الثاني



النسفية وان يقال معنى متعمدا مستحالا قتله عاماد كره ابن عباس اذا التمس على الحقيقة انما يكون من المستحل كما قال المحقق المزبور في ذلك البحث منه ايضا وقال في شرح العقائد وبالاستحلال باول النصوص الدالة على تحليده القصاصة في النار او على سلب اسم الايمان عنهم وان يقال ان حقيقة الخلود هو المكث الطويل سواء كانت معدوم او لا احتل زاعن لزوم المجاز او الاشتراك والاية المذكورة حملناها الدوام الذي هو واحد قسمي المكث الطويل بقريينة الحال فلا يلزم مجاز لان خصوصية ذلك القسم مستفادة من خارج لا مقصودة بنفس الشق كما قال عضد الدين في المحل المذكور مواقف واما بالاية الثانية فلا نهى في حق الكفار لانه لما توجه موسى بم الى الطور بوعد الله الملك الففور ونال من شرف القرب المعنوي ما لا يقدر على تغيير الشعور فاعتذر عن عجلته في الذهاب الى الموضع المعبود للجواب قال الله الوهاب فانا قد فتنا قوك من بعدك اي ابتليناهم بعبادة العجل من بعد ذهابك من بينهم وهم الذين خلفوا مع هرون على نبينا وعليه السلام وكانوا ستمائة الف ما بنى منهم من عبادة العجل الا اثني عشر الفا با ضلاله السامري اياهم فلما رأى هرون عدم افتنائهم وبهذا الفعل اكتسبهم وصغرهم بكونهم طاغين وعن طريق

قرره او على سلب اسم الايمان عطف على قومه على تحليدهم

الحق باعين وار شد هم الى الطراط المستقيم ولم ينفعهم لعدم التوفيق من الله الكريم ولم يزل طلبا يعرهم عن الشر والقر ولن يصلح العطار ما اضنه الدهر فاعتزلهم هرون مع الذين لم يعبدوا العجل ونعم مصونون فلما رجع موسى عليه السلام وسمع الصياح وكانوا يرفقون حوله العجل قال للسبعين الذين كانوا معه هذا صوت الفتنة فقال لهم ما قاله وسمع منهم ما قالوا من المقالة هذا ما قال ابو السعود وهو تخرج بكونهم على الدين المراد ود على انه كانت قوله موسى لقومه فبهذا التنفيج الصافي والتوضيح الوافي والجواب الشافي تعلم ان قوله المجيب الفاضل في الآية الاولى والثانية لان جمهور المفسرين والمتكلمين قالوا بشمولها لمؤمن يقتل مؤمنا عمدا ولذا استدله المعتزلة بها على خلود عصاة المؤمنين في النار واجاب عنه علماء اهل السنة والجماعة بان المراد بالخلود المكث الطويل هكذا ذكر في اكثر كتب التفاسير والعلوم وقالوا بانها مخصوصة بمن لم يمتب عن قتل العمد فان الثائب ليس من اهل الوعيد وقال بعض علماءنا بانها محمولة على التشديد كذا قال ايضا وهذه المباحث كلها فرع شمولها للمؤمن يقتل مؤمنا عمدا وما قوله عكرمة بانها مخصوصة بمن يستحل فغير مختار عند الجمهور لانه باعتبار خصوص سبب

قوله على انه كناية او متصل بقوله واما بالاية الثانية فلا يترك في حق الكفار مستلزما



النزول والاعتبار لعموم الأدلة والأحكام لا لخصوص المواضع  
 وأسباب النزول على ما صرح به أهل التفسير والاصول فالأخبار  
 المذكورة ليس من شأن ذوي العقول ومنها قوله تعالى حكاية  
 عن موسى وم قال يا قوم ألم يعد لكم ربكم وعدا حسنا افطاله  
 عليكم العهد ام اردتم ان يحمل عليكم غضب من ربكم فاخلفتم  
 موعدى وشريعة من قبلنا شريعة لنا ان قص علينا نعد  
 هذه لو قلنا لهذا المنكر المذكور انك قد انكرت ما ثبت  
 بدليل قطعي لم يثبت له الخواص مما لزم الا ان يثبت بد  
 بديل من كان في عونه وزيرا فيستبره او زاره صغيرا كان او  
 كبيرا انتهى بلفظه ليس بكاف في حصوله المقصود ووثاق  
 لدعوى عدم الورد وكيف وقد سمعت من جهم كونه اى  
 الآية الاولى في الكافر المردود فيما نقلنا من كتب الكلام والله  
 اعلم بتحقيق المقام وبعد التثبات والتي يحتمل الطرفان وهما  
 في حيز الامكان فالترجيح كيف كان وكذا قوله في الآية الثانية  
 وشريعة من قبلنا شريعة لنا ان قص علينا لا يسمي ولا ينفذ  
 من جوع بل يورث في المباحثة الفعلة والهجوع لان الاحتياج  
 اليه انما هو بعد صحة الاستدلال وقد عرفت فيما سبق  
 كيفية الحالة ثبت العرش ثم انقش ولا حظ التمكن فالتخذ  
 العرش **خاتمة** وفي البحث الخامس من الفصل الثالث  
 من شرح مقاصد ذهب كثير من العلماء وجميع الفقهاء

الى صحة ايمان المقلد ورتب الاحكام عليه في الدنيا والاخرة  
 وصنع الشيخ ابو الحسن الاشعري والمعتزلة وكثير من  
 المتكلمين منهم من قال لا يشترط ابتداء الاعتقاد على استدلاله  
 عقلي في كل مسألة بل يكفي ابتداءه على قوله من عرف رسالتنا بالمحنة  
 مشاهدة او نحوها او على الاجماع فيقبل قوله النبي بحديث العام  
 وثبوت الصانع ووجدان شئته ومنهم من قال لا بد من ابتداء  
 الاعتقاد في كل مسألة من الاصول على دليل عقلي لكن لا يشترط  
 الاقتدار على التعبير عنه وعلى مجادلة الخصوم ودفع الشبهة وهذا  
 هو المشهور عن الشيخ ابو الحسن الاشعري حتى حكى عنه ان من لم  
 يكن كذلك لم يكن مؤمنا لكن ذكره عبد القاهر البغدادي ان  
 هذا وان لم يكن عند الاشعري مؤمنا على الاطلاق فليس بكافر  
 لوجود التصديق لكنه عاص بترك النظر والاستدلال فيعفو الله  
 عنه او يعذبه بقدر ذنبه وعاقبته الجنة وهذا يشعر بان مراد  
 الاشعري انه لا يكون مؤمنا على الكمال كما في ترك الاعمال والآ  
 فهو لا يقول بالمتزلة بين المنزلتين ولا بدخوله غير المؤمن  
 الجنة وعند هذا يظهر انه لا خلاف معه على التحقيق وليس  
 الخلاف في هؤلاء الذين نشأوا في دار الاسلام من الامصار  
 والقري واليهما ادى وتواضع عندهم حال النبي وما اتى به من المعجزات  
 ولا في الذين يتفكرون في خلق السموات والارض واختلاف  
 الليل والنهار فانهم كلهم من اهل النظر والاستدلال بل فيمن







من حج باطنه بالحق اقبه والاخر من ذین الله تعالى طاهره بالجاده واتباع السنه نفع من شئ

الله سبحانه وتعالى جلد مژك السماء حسنی کی وصفات عالیای حرمتنه لایستما  
نبی محترم و رسول مكرم حرمتنه جمیع قصور و کسور بمنی عفو و مغفرة ایلیم  
و جمیع قضا یا و بلا یا اوزر لر بمنی دن دفع دفع ایلیم دنیا و عقبه رسوا یفندن  
امین و سلیم ایلیم و منافع رحمتنه و اصل و رضائنه موقوف و مرته  
ایلیم و حمد مژك مطالب دنیا مزه نائل و مقاصد اخر و یزه و اصل ایلیم  
و جمیع افعال قبیحه بمنی افعال حسنه به تبدیل و تحویل ایلیم و جمیع مریض  
اولان امة محمده شفا عاجل احسان ایلیم برده و مجرده اولان عاکو  
مسلمینک قلوبنه قوت و جرئت القا ایدوب مقابل کفار و مشرکین  
اوزرینه ثابت قدم ایلیم حیث ما توجهوا منصور و مظفر ایلیم و اعداء  
دینک قلوبنه خوف و روع القا ایلیم حیث ما کانوا مفرور و مدتر و منهز  
ایلیم محضاً فضیلت ایلیم علما و صلحا ائمه حشر و منشوا ایلیم شوکشلو  
پادشاه بناهز بکرها احوالین شریعه محمدیه دن ابر میوب  
رعایا و ضعفا فقر الریین اوزر لر نده مرحمتلرین زیاده ایلیم جلم دونلر لره  
دوا و خسته لر شفا و بور جلره ادا و وعده کتبتلر بکرا ایمان  
کامل ایلیم ختم میر ایلیم







عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الطواف حول البيت مثل الصلوة الا انكم تتكلمون فيه  
فن تكلم فيه فلا يتركمن الا بحسني ووقفه الاكثر على ابن عباس وعن ابن عباس قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نزل الجحش والاسود من الجنة  
وهو اسد بياض من اللبن فسويته خطايا بني آدم صحيح وعنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يا قوتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما ولو لم يطمس  
نورهما لاضاء ما بين المشريق والمغرب مصابيح

عن ابراهيم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تتخذوا ظهروا ردوا بكم منابر فان الله  
انما سخرها لكم لتبعلوكم الى بلدهم فلو نوا بالغيه الا بسبق الانفس  
وجعل لكم الارض فعليها فاقضوا حاجتكم

انما سخرها لكم لتبعلوكم الى بلدهم  
فعلوا على الارض في دودها عليهم كيف يشاءون  
فعلوا على الارض في دودها عليهم كيف يشاءون

